في أصول

اللغة والنحو

الدكتور فؤاد حنا ترزي
أحد أساتذة الدائرة العربية في الجامعة الأميركية ببيروت

طبع في مطبعة دار الكتب — بيروت

الفهرست

تصدير

اتخذت العربية أصولها الأولى من اللغة السامية الأم، فقد بدأت في الأصل لهجة ساميَّة ثم غدت لغة مستقلة تشترك واللغات الساميَّة الأخرى في سمات، وتختلف عنها في أخرى.

وعرفت هذه اللغة جزيرة العرب موطناً أول لها — فيما نعلم — فانعكست عليها أحوالها وتحكمت بها ظروفها: فكان من اتساع أرجاء هذه الجزيرة وصعوبة الاتصال بين أجزائها ما قوَّض وحدة لغتها فانقسمت إلى لهجات متغايرة، وتعرضت أصولها بذلك إلى كثير من الاختلاف. وعزز هذه الظاهرة كون هذه اللغة لم تكن مدوَّنة في الأصل ليرجع إليها عند الشطط ويحال إليها عند الشرود.

وكان القرآن الكريم فوضع أمـــام العرب أول أثر مكتوب يمكن الرجوع إليه في سبيل هذه الغاية، كما حفزهم على تدوين اللغة ووضع قواعدها للمساعدة على تفسيره وضبط قراءته.

ثم كانت الفتوحات الإسلامية فدخل الاسلام على أثرها كثير من الأعاجم، واشتدت حاجة هؤلاء إلى تعلم العربية، ومن ثم ازدادت

الحاجة الى تدوينها ووضع قواعدها . فلجىء إلى السماع لجمع اللغة ، وإلى القياس لوضع النحو ، وأضحت أصول اللغة والنحو موضوعاً لعمل منسّق ، ودرس عميق . وكان نتيجة ذلك أن حُدِّدت أبعاد الكلمة العربية وضروب اشتقاقها ، كما حُدِّد مفهوم الجملة العربية ووسائل صياغتها . غير أن كثيراً من المسائل التي تفرعت عن هذه الأصول بقيت — للأسف — مثاراً لاختلافات فردية أو مدرسية حتى الآن .

ومهمة هذا الكتاب الرئيسة تتبُّع هذه الأصول وما تفرع منها ، سواء ما اتصل منها بالمادة الأولية للغة والنحو ، أو ما تعلق منها بالأسس التي نُسِّقت بموجبها هذه المادة .

وإخالني لست بحاجة إلى إبانة ما يلازم هذا العمل من صعوبات ، فكثير من الموضوعات المتصلة به يكتنفها الغموض وتتغاير فيها الآراء . وحسبي أن اكون قد تجاوزت بعض هذه الصعوبات في سبيل إظهار هذا الأثر المتواضع إلى حيز الوجود . هذا الأثر الذي أرجو أن يكون نواة لعمل أشمل وأوفى .

فؤاد ترزي

الجامعة الاميركية ببيروت
كانون الثاني ١٩٦٩

القِسمُ الأوّل

في أصول اللغة

الفصل الأول

مفهوم اللغة عند العرب القدامى

— ١ —

اختلف العرب في أصل هذه اللفظة وضروب اشتقاقها : فقد ذكر ابن فارس[١] أنه يُقال إنها من لَغِيَ بالأمر إذا لهج به[٢] . وقال ابن دريد[٣] إن « اللغة معروفة وجمعها لُغات ولُغون ولُغين ولُغَى »[٤] ، وإن « اللّغا : اللغو من القول »[٥] . وقال ابن جنّي[٦] : « أما تصريفها ومعرفة حروفها

(١) هو أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني اللغوي. كان نحوياً على طريقة الكوفيين . من تصانيفه معجم مقاييس اللغة ، والمجمل في اللغة ، ومقدمة في النحو . توفي عام ٣٩٥ هـ (انظر انباه الرواة ١/ ٩٢) .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/٢٥٥ .

(٣) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي اللغوي . ولد بالبصرة ، وقرأ على علمائها . روى عنه خلق كثير منهم السيرافي والأصبهاني . كان من أحفظ الناس وأوسعهم علماً ولغة . من كتبه : جمهرة اللغة، وأدب الكاتب ، واشتقاق الأسماء (أنظر بغية الوعاة ص ٣٠ ، وإنباه الرواة ٣/٩٢) .

(٤) جمهرة اللغة ٣/١٥١ .

(٥) نفس المصدر ٣/٢٦٤ .

(٦) الخصائص ١/٣٣ . وابن جني هو أبو الفتح عثمان ، أحد أئمة اللغة والنحو والأدب فيالقرن الرابع الهجري. ولد في الموصل ونشأ فيها . وأخذ الكثير من علمه عن شيخه أبي علي الفارسي =

فإنها فُعْلَة من لَغَوت أي تكلمت ، وأصلها لُغْوَة ككرة ، وقُلَة [1]، وثُبَة [2]، كلها لاماتها واوات ، لقولهم كروت بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب ... وقالوا فيها : لُغات ولُغون ، ككرات وكُرون ، وقيل منها لَغِيَ يَلْغَى إذا هذى ... وكذلك اللَّغو ، قال سبحانه وتعالى : (وإذا مرّوا باللغو مرّوا كراماً) أي بالباطل . وفي الحديث : « من قال في الجمعة صه فقد لغا » أي تكلّم » .

وجاء في اللسان[3] : « اللغة فُعْلَة (بضم الفاء) . قال الجوهري [4]: أصلها لَغْي أو لَغْو ، والهاء عرض . وزاد أبو البقاء[5] : ومصدره اللَّغو وهو الطَّرح ، فالكلام لكثرة الحاجة إليه يُرمى به ، وحذفت الواو تخفيفاً . جمعه لُغات ولُغون ولُغِيّ ، والفعل لغا يلغو لغواً إذا تكلم . أو من لَغِيَ به لَغاً (كرضي) إذا لهج به .

وقال الراغب[6] : لَغِيَ بكذا إذا لهج به . ولهج العصفور بلغاه أي

الذي يقال انه اتصل به حوالي أربعين سنة. توفي ببغداد سنة ٣٩٢ أو ٣٩٣ للهجرة. ومن أهم كتبه: الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والمنصف . (انباه الرواة ٢/٣٣٤)

(١) القلة : عودان يلعب بهما الصبيان . أو هي عود يربط في وسط حبل ويدفن في الأرض بطريقة خاصة لصيد الظباء .

(٢) الثبة : وسط الحوض . الجماعة . العصبة من الفرسان .

(٣) انظر ابن منظور ١٥/ ٢٥٠ وما بعدها .

(٤) هو ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي . أصله من فاراب من بلاد الترك . أقام بالعراق، ثم طوف في بلاد العرب وفارس حتى استقر في نيسابور وتوفي فيها حوالي سنة ٤٠٠ هـ. صنف كتاباً في العروض، ومقدمة في النحو، والصحاح في اللغة . (بغية الوعاة، ص١٩٥).

(٥) هو ابو البقاء عبد الله بن الحسين ، العكبري الأصل البغدادي المولد والدار . كان نحوياً لغوياً فقيهاً . له مصنفات حسان منها إعراب القرآن ، والقراءات ، وكتاب اللباب في النحو ، وشرح شعر أبي الطيب المتنبي . توفي عام ٦١٦ هـ . (بغية الوعاة ، ص ٢٨١) .

(٦) هو الحسين بن محمد بن الفضل، الراغب الأصبهاني. من أهل أصبهان ، سكن بغداد، وكان فقيهاً عالماً في اللغة والأدب . من تصانيفه : المفردات في غريب القرآن ، وتفسير القرآن . ومحاضرات الأدباء ، والأخلاق، وحل متشابهات القرآن . توفي عام ٤٠٢هـ في أقرب الروايات إلى الصحة . (الاعلام للزركلي ٢/ ٢٧٩) .

بصوته . ومنه قيل للكلام الذي يلهج به فرقة فرقة لغة .

وفي المصباح لَغِيَ بالأمر يَلْغى (من باب تعب) لهج به .

وفي الأساس : لغوت بكذا : لفظت به وتكلمت . وإذا أردت أن تسمع عن الأعراب فاستلغهم واستنطقهم ، ومنه اللغة » .

ولعل مصدر هذا الاضطراب هو أن اللفظة ليست عربية الأصل ، وإنما هي في الراجح معرَّب Logus اليونانيـــة التي من معانيها «كلمة» — أخذها العرب وصاغوا منها فعلاً ومصدراً ، ثم نسوا أصلها بعد أن عُرِّبت . أو تناسوه ، فنسبوها إلى ما كانوا قد اشتقوه منها من فعلٍ أحياناً ، أو مصدرٍ أحياناً أخرى .

ومما يؤيد ما نذهب إليه أن هذه اللفظة لا وجود لها في بعض اللغات السامية على الأقل، فهي ليست موجودة في العبرية مثلاً ، وإنما يقابلها فيها لفظة [illegible] (لَشون) التي تعني اللسان؛ وهي ليست موجودة في الآرامية كذلك ويقابلها فيها لفظة [illegible] (لِشان) .

وقد استعمل العرب لفظة « لسان » للدلالة على اللغة منذ القديم . ومن الطريف أن نعلم أن لفظة « لغة » لم ترد في القرآن الكريم ، وهو أقدم أثر أدبي موثوق به وصل إلينا ، وإنما وردت كلمة لسان لأداء مدلولها[1] .

---

(١) وردت هذه الكلمة في الآيات التالية :

— (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) — ٤ ابراهيم .

— (لسان الذي يلحدون إليه أعجمي) — ١٠٣ النحل .

— (وهذا لسان عربي مبين) — ١٠٣ النحل .

— (لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين) — ١٩٥ الشعراء .

— (هو أفصح مني لساناً ...) — ٣٤ القصص .

— (وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا) — ١٢ الأحقاف .

— (فانما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لدا) — ٩٧ مريم .

— (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم) — ٢٢ الروم .

وليس من اليسير معرفة الوقت الذي عُرّبت فيه لفظة « لغة » . غير أن عدم ذكرها في القرآن الكريم لا يمكن أن يُتخذ دليلاً على عدم استعمالها في الجاهلية ، فلقد وردت فيه آيات ذكر فيها بعض مشتقاتها[1] ، ومن الراجح أنها سبقت هذه المشتقات باعتبارها أقرب منها إلى عالم الحس وأبعد عن التجريد . ولعل ورود هذه المشتقات في القرآن الكريم هو الذي جعل العرب يفترضون لها أصلاً عربياً هو الفعل ، أو المصدر .

— ٢ —

وإذا كانت المعاجم العربية لا تورد لهذه اللفظة سوى معناها الواسع المرادف للسان . فإن تتبع النصوص العربية الأخرى يُشعر بـــأن العرب استعملوها قديماً بمعنى آخر ضيق هو اللهجة . فقد روي عن ابن عباس[2] أنه « قال : نزل القرآن على سبعة أحرف ، أو قال سبع **لغات** »[3] . وعن

---

(١) وردت هذه المشتقات في الآيات التالية :

- (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه) — ٢٦ فصلت .
- (لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم) — ٢٢٥ البقرة ، ٨٩ المائدة .
- (والذين هم عن اللغو معرضون) — ٣ المؤمنون .
- (والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراماً) — ٧٢ الفرقان .
- (وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه) — ٥٥ القصص .
- (يتنازعون فيها كأساً لا لغو فيها ولا تأثيم) — ٢٣ الطور .
- (لا يسمعون فيها لغواً الا سلاماً ولهم رزقهم فيها بكرة وعشياً) — ٦٢ مريم .
- (لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيما . إلا قيلا سلاماً سلا ما) — ٢٥ الواقعة .
- (لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً) — ٣٥ النبأ .
- (في جنة عالية . لا تسمع فيها لاغية) — ١١ الغاشية .

(٢) هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، الصحابي الجليل . ولد بمكة ، ولازم الرسول وروى عنه الأحاديث . عرف بعلمه الغزير في الفقه والتفسير والحديث ورواية الشعر وأيام العرب . توفي سنة ٦٨ هـ . (طبقات ابن سعد ٢/٣٦٥ ، وصفة الصفوة ١/٣١٤) .

(٣) ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٥٧ . ولعل الأصل في هذا القول حديث ينسب

أبي عبيدة[1] أنه قال[2]: « وقد جاءت لغات لأهل اليمن في القرآن معروفة ».

وهناك من جمع بين المعنيين ــ الواسع والضيق ــ في سياق واحد. فابن عباس، مثلاً، يجمع في «كتاب اللغات في القرآن» الذي يسند اليه، بين ما يدعوه « لغة » قريش وهذيل وكنانة والأوس والخزرج وخثعم وقيس وتميم وأضرابها، من جهة، و « لغة » الفرس والنبط والأحباش والسريان والعبران والقبط والروم، من جهة أخرى[3].

واستعملوا « اللغة » أيضاً بمعنى أضيق من معنى اللهجة لتشمل الشواذ والنوادر ووجوه الاختلاف في لفظ كلمة أو معناها أو بنائها الصرفي أو النحوي. ذلك لأن كل وجه من ذلك إنما هو أثر من لهجة تكونت أو قد تكون، في الغالب.

قال ابن نوفل[4]: « سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربية. أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات ».

وقال ابن خالويه[5] في شرح الفصيح: « أخبرنا ابن دريد عن أبي

= إلى الرسول يقول فيه: « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف» (أنظر الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٤٨).

(١) هو ابو عبيدة معمر بن المثنى، اللغوي البصري. مولى تيم قريش. من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها. توفي حوالي سنة ٢١٠هـ. من كتبه المجاز في غريب القرآن، أيام العرب، الابل، اللغات، خلق الانسان. (انظر بغية الوعاة ص ٣٩٥، وإنباه الرواة ٣/ ٢٧٦).

(٢) الصاحبي، ص ٥٨.

(٣) أنظر كتاب اللغات في القرآن المسند الى ابن عباس، ص ٣.

(٤) طبقات الزبيدي، ص ٣٤. وابن نوفل هو عبد الملك بن نوفل الراوية المدني.

(٥) هو ابو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. من كبار أهل اللغة والحديث. أخذ اللغة عن ابن دريد ونفطويه، وأقام ببغداد ثم بحلب، حيث اختص بسيف الدولة ووقعت له مع المتنبي مناظرات. من تصانيفه: الجمل في النحو، والاشتقاق، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث. توفي بحلب سنة ٣٧٠ هـ (البغية ص ٢٣١).

حاتم[1] عن الأصمعي[2] قال[3] : « اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما بالسين وقال الآخر بالصاد . فتحاكما إلى أعرابي ثالث ، فقال : أما أنـا فأقول الزّقر بالزاي . قال ابن خالويه : فدلّ على أنها ثلاث **لغات** » .

وقال ابن السكيت[4] : « حضرني أعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما إنْفَحَة[5] . وقال الآخر مِنْفَحَة[5] ، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب . فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا . وهما **لغتان** » .

وقال ابن درستويه[6] في شرح الفصيح[7] : « حسِبَ يحسَب نظير علم يعلم ... وأما يحسِب بالكسر في المستقبل **فلغة** ... وقال بعضهم : يقال حسَب يحسِب على مثال ضرب يضرب . مخالفة **للغة** الأخرى . فمن كسر الماضي والمستقبل فإنما أخذ الماضي من تلك **اللغة** . والمستقبل من هذه . فانكسر الماضي والمستقبل لذلك » .

---

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني البصري . كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر . أخذ عن الأخفش . ومات بالبصرة حوالي سنة ٢٥٥ هـ . وله من الكتب : إعراب القرآن ، ولحن العامة ، وخلق الانسان ، والنبات . (أنظر بغية الوعاة ، ص ٣٢٣) .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي . أحد أئمة اللغة والغريب والاخبار والملح . كان من اهل البصرة ، وقدم بغداد في عهد الرشيد . له تصانيف كثيرة سنذكرها في ترجمة اكثر تفصيلا له فيما بعد . توفي حوالي سنة ٢١٥ هـ .

(٣) السيوطي ، المزهر ١/٤٧٥ .

(٤) المزهر ١/٤٧٥ . وابن السكيت هو يعقوب بن اسحاق . كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر . أخذ عن البصريين والكوفيين ، وله تصانيف كثيرة في النحو واللغة . مات سنة ٢٤٤ هـ . (بغية الوعاة ، ص ٤١٨) .

(٥) الانفحة والمنفحة : شيء يستخرج من بطن الجدي قبل ان يطعم غير اللبن فيعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبن .

(٦) ابن درستويه : هو عبد الله بن جعفر بن درستويه . نحوي جليل القدر . روى عن المبرد وابن قتيبة . وكان فسوياً سكن بغداد الى حين وفاته . وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو . من تصانيفه : « الارشاد » في النحو ، و« الهجاء » ، و« شرح الفصيح » . توفي سنة ٣٤٧ هـ . (إنباه الرواة ٢/١١٣) .

(٧) انظر المزهر ١/٢٦٥ .

وجاء في الصاحبي[1] : « تقع في الكلمة الواحدة لغتان كقولهم الصِّرام والصَّرام والحِصاد والحَصاد ؛ وتقع في الكلمة ثلاث لغات نحو : الزُّجاج والزَّاج والزِّجاج ، ووَشْكان ذا ووُشكان ذا ووِشْكان ذا ؛ وتقع في الكلمة أربع لغات نحو الصَّداق والصِّداق والصَّدُقة والصُّدْقة . وتكون فيها خمس لغات نحو الشَّمال والشَّمِل والشَّمَل والشَّأْمَل والشَّمْل ؛ وتكون فيها ست لغات نحو : فُسْطاط وفِسطاط وفُستاط وفِستاط وفُسَّاط وفِسَّاط . ولا يكون اكثر من هذا » .

وورد في الجمهرة[2] أن الفشح لغة أهل مكة في الصفع .

وذكر ابن فارس[3] أن رفع « هذان » بالألف بعد « إنَّ » في مثل قوله تعالى : (إنَّ هذان لساحران)[4] هو لغة بني حارث بن كعب .

— ٣ —

وعلى الرغم من كل هذا ، يعرّف ابن جنّي اللغة بأنها « أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم »[5]. وهذا التعريف هو الذي تأخذ به جمهرة المعاجم العربية حين تعرض لهذه اللفظة .

ولئن كان هذا التعريف يعبِّر عن مفهوم اللغـــة بشكل عام ، فإنه في الواقع يفتقر إلى شيء من الدقة بالقياس إلى مفهومها الحديث . فقد يعبِّر المرء عن ألمه بالصراخ ، وعن سروره بالضحك . وليس الصراخ أو الضحك من اللغة في شيء . وقد يعبِّر الطفل عن جوعه بالبكاء ، وليس البكاء من

(١) ابن فارس ، ص ٧٢ . وانظر المزهر ١/٢٦٠ .
(٢) ج ٢ ، ص ٢٣٦ .
(٣) الصاحبي ، ص ٤٩ .
(٤) ٦٣ طه .
(٥) الخصائص ١/٣٣ .

مجال اللغة[١] .

ويحدّها ابن الحاجب[٢] بأنها «كل لفظ وضع لمعنى»[٣] . ومن الواضح أن اعتبار اللغة مجرّد ألفاظ موضوعة للمعاني يجردها من طبيعتها التركيبية ، ويفسر لنا النقص الذي نجده في كثير من دراساتنا اللغوية القديمة التي قامت على هذا المفهوم وتركزت على دراسة الألفاظ فحرمتنا من معرفة الكثير من أسرار العبارة العربية .

ولعل من خير ما تعرّف به اللغة اليوم انها نظام من الرموز المتواطأ عليها يتفاهم به جماعة من الناس ينتمون إلى مجتمع خاص يُسهمون في حضارته[٤] .

* * *

(١) أنظر : Sapir, E. , Language, pp. 4—5.

(٢) هو عثمان بن عمر . من أسنا من صعيد مصر . كان بارعاً في الأصول العربية والنحو . من أهم تصانيفه : الكافية في النحو ، والشافية في التصريف. توفي عام ٦٤٦ هـ . (البغية ص ٣٢٣)

(٣) أنظر : خان ، صديق حسن – البلغة في أصول اللغة ص ٩ .

(٤) Encyclopedia Britannica vol. 13 (1965), p. 697— «Language»

الفصل الثاني

اللغة العربية في الجاهلية

— ١ —

العرب فرع من الشعوب السامية. وقد اختلف العلماء في تحديد الموطن الأصلي لهذه الشعوب ، فزعم بعضهم أنه افريقية الشرقية[١] ، وادعى آخرون أنه بلاد أرمينيا[٢] ، وقال آخرون أنه أرض بابل[٣] ، وقال آخرون أيضاً أنه جزيرة العرب[٤] . ولعل الرأي الأخير هو أقرب الآراء إلى الصواب ، إذ ان أكثر الهجرات السامية التي بلغتنا أخبارها كانت من هذه الجزيرة إلى البلدان المجاورة ، ولا سيما أراضي الهلال الخصيب. فمنها ، مثلاً : خرج الأشوريون الذين سكنوا شمالي العراق ، والآراميون الذين حلّوا

---

(١) Encyc. Brit. (9th ed.) — Article « Arabia ».

(٢) أنظر : ولفنسون ، إسرائيل – تاريخ اللغات السامية ، ص ٤

(٣) أنظر : Barton, G., Semitic and Hamitic Origins , p.1.

و Encyc. of Religion and Ethics , vol . II , p. 378 .

و علي ، جواد – تاريخ العرب قبل الاسلام ١ / ١٥١ .

(٤) Wright, W., Comparative Grammar of the Semitic Languages, p. 7.

و Barton, G., Semitic and Hamitic Origins, p. 4.

في سهل البقاع ، والعبران الذين نزلوا في فلسطين ، والفينيقيون الذين استوطنوا سواحل لبنان .

والمعروف أن هذه الشعوب كانت تتكلم في الأصل لغة واحدة هي اللغة السامية الأم ، غير أن اختلاف بيئاتها أدى إلى اختلاف في لهجاتها ما لبث ان اتسع مع الزمن حتى جعل من تلك اللهجات لغات مختلفة . ويقسم علماء الساميات هذه اللغات إلى قسمين[1]: اللغات السامية الشمالية ، وتشمل اللغة الأكادية أو الأشورية البابلية ؛ واللغة الكنعانية ؛ والعبرية ، والفينيقية ، والآرامية ؛ واللغات السامية الجنوبية ، وتشمل العربية ، واليمنية القديمة ، واللهجات الحبشية . وعلى الرغم مما بين هذه اللغات من اختلاف ، فقد بقي بينها إرث مشترك يقوم على تشابه في كثير من الألفاظ وقواعد اللغة .

ولسنا نعلم على وجه التحقيق متى وُجد العرب في جزيرتهم لأول مرة ، وكل ما نعلمه هو أنهم سكنوا هذه الجزيرة منذ أقدم العصور ، وأن الحقبة التي وصلت الينا أخبارهم فيها ، بكثرة نسبية ، لا تكاد تتجاوز المئتي سنة قبل الاسلام ، تلك الحقبة التي يُشار إليها عادةً بالجاهلية الثانية . وكل ما وصل إلينا من نصوص لغوية منسوبة إلى هذه الحقبة يشير – إن صحت نسبته – إلى أن العربية فيها كانت على جانب من التطور والرقي .

* * *

وعلى ذلك نستطيع القول بأن العربية استمدت أصولها الأولى من اللغة السامية الأم ، ثم أخذت تتطور متباعدةً عنها مع الزمن . غير أن هذا التطور ، على ما يعتقد ، سار وئيداً ، قبل الاسلام ، بالقياس إلى نظيره لدى الشعوب السامية الأخرى التي هجرت الجزيرة وتأثرت بشكل مباشر بلغات الشعوب المختلفة التي حلّت بين ظهرانيها .

---

(١) أنظر ولفنسون – تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٠ ؛ ووافي ، علي عبد الواحد – علم اللغة ص ١١٨ .

ولعل من المتعذر وصف المسلك الذي سلكته العربية في مجال هذا التطور لجهلنا للغة السامية الأصلية التي نجمت منها ، وافتقارنا إلى آثار كتابية عربية متعاقبة يمكن أن تدل عليه .

وإذا كان من المنتظر أن يكون هذا المسلك واحداً في بادىء الأمر ، فسرعان ما تشعبت به الطرق فيما بعد حتى غدت العربية نفسها مجموعة من لهجات مختلفة .

— ٢ —

وكان لطبيعة الجزيرة العربية شأن كبير في ذلك ؛ فقد كان لترامي أطرافها وصعوبة الاتصال بين أجزائها ما جعل سكانها ينقسمون إلى قبائل أخذت تظهر بينها ، مع الزمن ، لهجات مختلفة يَبعُدَ التباين بينها أو قرب بالنسبة لاتصال أصحابها بعضهم ببعض من جهة ، ومدى تأثرهم بالأقوام المجاورة لهم من جهةٍ أخرى .

وكان لامتداد الصحاري الشاسعة في أواسط الجزيرة ما جعل الاختلاف بين لهجاتها الشمالية والجنوبية أشد منه بين اللهجات الأخرى . وقد تناول هذا الاختلاف كثيراً من المظاهر الصوتية واللغوية بحيث غدا في الجزيرة قبل الاسلام لغتان متميزتان : الأولى شمالية تمثلت فيما بعد بلغة القرآن الكريم وما نسب للجاهلية من نصوص أدبية ، والثانية جنوبية تمثلت في لغة سبأ وحمير . وقد أشارت كتب اللغة والأدب إلى ما كان بين هاتين اللغتين من مغايرة . فقد روت أن أبا عمرو بن العلاء[١] قال[٢] : « ما لسان حمير وأقاصي

---

(١) اسمه كنيته ، وفي بعض الروايات اسمه زبان بن العلاء . كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة . وكان عالماً بالشعر وأيام العرب أيضاً . توفي حوالي سنة ١٥٤ ﻫ.
(طبقات الزبيدي ، ص ٢٨ ؛ وبغية الوعاة ، ص ٣٦٧) .

(٢) ابن سلام ، طبقات الشعراء ، ص ٦٨ .

اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا » ، كما روت أن رجلاً شمالياً من بني دارم « وفد على بعض ملوك حمير ، فألفاه في متصيَّد له على جبل مشرف ، فسلَّم عليه وانتسب له ، فقال له الملك : ثِبْ ، أي اجلس . وظن الرجل أنه أُمر بالوثوب من الجبل ، فقال : ستجدني أيها الملك مطواعاً . ثم وثب من الجبل فهلك . فقال الملك : ما شأنه ؟ فخبَّره بقصته وغلطه في الكلمة . فقال : أما انه ليست عندنا عربيَّت[1] ، من دخل ظَفار حمَّر . أي فليتعلَّم الحميرية » .[2]

وذكر ابن فارس[3] أن العدنانيين الشماليين كانوا يعيرون ولد قحطان الجنوبيين بأنهم ليسوا عرباً . ويحتجون عليهم بأن لسانهم الحميرية وأنهم يسمّون اللحية بغير اسمها مع قوله تعالى : (لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي)[4] . وأنهم يسمون الذئب القِلَوب[5] مع قوله (وأخاف أن يأكله الذئب)[6] . ويسمون الأصابع الشناتر[7] وقد قال الله (يجعلون أصابعهم في آذانهم)[8] . وأنهم يسمون الصديق الخِلْم[9] . والله يقول (أوْ صديقكم ..)[10] ... وما أشبه هذا . ثم علق على ذلك بقوله[11] : « ليس اختلاف اللغات قادحاً في الأنساب . ونحن وإن كنا نعلم أن القرآن نزل بأفصح اللغات فلسنا ننكر

---

(١) هذه عبارة « لسان العرب » قال : وقوله عربيت ، يريد العربية، فوقف على الهاء بالتاء وكذلك لغتهم ، ورواه بعضهم : ليس عندنا عربية كعربيتكم ، قال ابن سيدة : وهو الصواب .
(٢) المزهر ١/٢٥٦ – ٢٥٧ . وقارن هذا بنص الخصائص ٢/٢٨ .
(٣) أنظر الصاحبي ص ٥٥ .
(٤) ٩٤ طه .
(٥) أنظر اللسان ٢/١٨٢ – ١٨٣ .
(٦) ١٣ يوسف .
(٧) اللسان ٦/٩٩ .
(٨) ١٩ البقرة .
(٩) اللسان ١٥/٧٩ .
(١٠) ٦١ النور .
(١١) الصاحبي ص ٥٥ .

أن تكون لكل قوم لغة » .

وقال ابن جني[1] : « دخلت يوماً على أبي علي[2] رحمه الله فقال لي : أين أنت ؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك ؟ قال : فما تقول فيما جاء عنهم من حَوْريت[3] ؟ فخضنا معاً فلم نحل بطائل منه ، فقال هو من لغة اليمن ومخالفة للغة ابنَيّ نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لأمثلتهم » .

ويؤكد ثقات المؤرخين هذه الحقيقة ؛ ففي ذلك يقول ابن خلدون[4] ، مثلاً :

« .. وتغيرت عند مضر كثير من موضوعات اللسان الحميري وتصاريف كلماته . تشهد بذلك الأنقال الموجودة لدينا . خلافاً لما يحمله القصور على أنهما لغة واحدة . ويلتمس إجراء اللغة الحميرية على مقاييس اللغة المضرية وقوانينها ، كما يزعم بعضهم في اشتقاق القَيْل في اللسان الحميري أنه من القول . وكثير من أشباه هذا ، وليس هذا بصحيح . ولغة حمير مغايرة للغة مضر في الكثير من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها . »

ويبدو أن اللهجات الشمالية تأثرت باللغات السامية المجاورة لها شمالاً كالآرامية والعبرية ، فقد كان عرب الشمال يتصلون بشعوب سوريا والعراق منذ أقدم الأزمنة التاريخية اتصالاً متنوع الأسباب قد يكون للتجارة وتبادل

---

(١) الخصائص ١/٣٨٦ – ٣٨٧ .

(٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، أستاذ ابن جني . أخذ عن الزجاج وابن السراج . من كتبه : الايضاح في النحو ، والتكملة في التصريف . (بغية الوعاة ، ص ٢١٦ ؛وانباه الرواة ، ص ٢٧٣) .

(٣) حوريت اسم موضع . ويريد ابو علي البحث في وزنه لانه غريب .

(٤) المقدمة ص ٤٨٨ . وابن خلدون هو عبد الرحمن بن محمد . أصله من اشبيلية ، إلا أنه ولد ونشأ بتونس ، ورحل الى فاس وتلمسان والأندلس ، ثم عاد الى تونس ، فمصر حيث توفي سنة ٨٠٨ هـ . وهو فيلسوف ومؤرخ اجتماعي . اشتهر بكتابه « العبر وديوان المبتدأ والخبر » في سبعة مجلدات اولها المقدمة . (الأعلام ٤ /١٠٦).

المرافق ، وقد يكون للغزو أو لطلب الماء والكلأ . أما لهجات الجنوب فتمتاز بشدة شبهها للحبشية . وقد لاحظ المستشرقون أن السبئية منها تشترك والعبرية في اصطلاحات كثيرة لا وجود لها في العربية[1] . وربما كان هذا ناجماً من تأثرها بلغة الجالية اليهودية التي كانت تقطن جنوب الجزيرة قبل الاسلام .

ولعل من حسن الحظ أن أخذت اللهجات الشمالية في القرون القريبة من ظهور الاسلام تتغلغل في الجنوب بسبب ما كان يتمتع به أهلها من شأن سياسي ، بينما أخذت لهجات الجنوب في التدهور من جراء فقدان اليمن استقلالها وخضوعها للأحباش حيناً وللفرس حيناً آخر . وما إن جاء الاسلام حتى كادت لغة الجنوب تفنى لتحل محلها لغة الشمال .

وتشير كتب اللغة إلى وجود اختلافات أقل مما كان بين هاتين اللغتين بين لهجات القبائل العربية الأخرى . وأبرز ما تشير اليه من ذلك ما كان بين لهجتي أهل الحجاز وبني تميم[2] ؛ فقد كان الأولون يسهلون الهمزة في كثير من الكلم بينما الآخرون يحققونها ، فمثل سال يسال سوالاً عند الحجازيين يقابله سأل يسأل سؤالاً عند التميميين ، والنبي وجُونة[3] عند الحجازيين يقابلهما النبيء وجُؤْنة عند التميميين . وأهل الحجاز يقولون خمس عشرة بتخفيف الشين وتسكينها . وتميم تثقّل الشين وتكسرها . ويقول أهل الحجاز يبطِش (بكسر الطاء) ؛ وتميم يبطُش (بضمها) . ويقول الحجازيون أيهات ، والتميميون هيهات . ويقول أهل الحجاز مِرْية (بكسر الميم) ؛ وتميم مُرية (بضمها) . أهل الحجاز الحِج (بكسر الحاء) ، وتميم الحَج (بفتحها) . أهل الحجاز تخذت ووخذت ، وتميم اتخذت . أهل الحجاز رِضوان (بكسر الراء) ؛ وتميم رُضوان (بضمها) ، أهل الحجاز سَلْ

(١) أنظر و لفنسون ص ١٩ .

(٢) أنظر المزهر ٢ / ٢٧٥ – ٢٧٧ .

(٣) الجونة أو الجؤنة : سليلة مغشاة بالأدم .

وتميم اسأل. أهل الحجاز قَلَنْسِيَة وتميم قَلَنْسُوَة. أهل الحجاز ينقد الدراهم وتميم ينتقد. أهل الحجاز القير وتميم القار. أهل الحجاز الكراهة وتميم الكراهية. أهل الحجاز ليلة ضَحْيانة، وتميم ليلة إضْحِيانة[1]. أهل الحجاز ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان، وتميم مذ يومين ومذ يومان. أهل الحجاز ليست له همة إلا الباطل، وتميم ليس له همة إلا الباطل. أهل الحجاز لاته[2] عن وجهه يَليته وتميم ألاته يُليتُه. أهل الحجاز قد عرِض لفلان شيء (من باب علم)، وتميم عرَض له شيء (من باب ضرب). أهل الحجاز بَرَأت من المرض وتميم برِئت. أهل الحجاز أنا منك بُراء، وتميم وسائر العرب أنا منك بريء[3]. أهل الحجاز يخففون الهَدْي يجعلونه كالرَّمْيْ وتميم يشددونه ويقولون الهَدِيّ كالعَشِيّ. أهل الحجاز قَلَوت البُرَّ وكل شيء يُقْلى فأنا أقلوه قَلْواً، وتميم قليت البُرَّ فأنا أقليه قلياً، وكلهم في البغض سواء إذ يقولون قَلَيْتُ الرجلَ فأنا أقليه قِلىً. أهل الحجاز لي بك إسوة وقِدوة (بكسر الأول)، وتميم أسوة وقُدوة (بضمه). أهل الحجاز هذا ماء شرب، وتميم هذا ماء شَروب. أهل الحجاز الشفع والوَتر (بفتح الواو)، وتميم الوِتر (بكسرها). أهل الحجاز ولدته لِتَمام (بفتح التاء)؛ وتميم لتِمام (بكسرها). أهل الحجاز تؤنث التمر والبُسر والبُر والشعير والذهب، وتميم تذكرها. أهل الحجاز يقولون أوصدت الباب وتميم تقول آصدت. أهل الحجاز وكَّدت توكيداً وتميم أكَّدت تأكيداً. أهل الحجاز الوِكاف[4] وتميم الإكاف. أهل الحجاز لعمري وتميم رعملي.

أهل الحجاز ينصبون خبر «ليس» مطلقاً، وبنو تميم يرفعونه إذا اقترن بإلاّ؛ فيقول الحجازيون ليس الطيِّبُ الا المسكُ (برفع المسك)،

---

(١) ليلة ضحيانة أو إضحيانة: مضيئة لا غيم فيها.

(٢) لاته: نقصه حقه.

(٣) اللغتان في القرآن.

(٤) الوكاف والإكاف: البرذعة. ويقال وكَّف وأكَّف وآكف الحمار: وضع عليه الوكاف.

وتقول تميم ليس الطيبُ إلا المسكَ (بنصبها)[1] . الحجازيون ينصبون الخبر بعد « ما » النافية فيقولون : ما هذا بشراً ، وتميم يرفعونه فيقولون : ما هذا بشرٌ . الحجازيون يحذفون واو مفعول من الفعل الثلاثي إذا كانت عينه ياء فيقولون مبيع ومدين ، بينما يحتفظ التميميون بها في الغالب فيقولون مبيوع ومديون . أهل الحجاز يلزمون « هلمَّ » حالة واحدة على اختلاف ما تسند اليه مفرداً أو مثنى أو جمعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، وتلزم في كل ذلك الفتح . وفي لغة نجد من بني تميم تتغير بحسب ما تسند اليه ، فيقولون : هلمَّ يا رجل . وهلمي يا امرأة . وهلمّا . وهلمّوا ، وهَلْمُمْنَ .

الحجازيون يبنون الأعلام التي على وزن فَعال كحذام ورقاش وقطام على الكسر في جميع حالات الاعراب . وتميم تعربها ما لم يكن آخرها راءً وتمنعها من الصرف للعلمية والعدل . فاذا كان آخرها راءً كوَبار (قبيلة) وظفار (مدينة) فهم فيها كالحجازيين .

وهناك اختلافات أقل من هذه تميزت بها لهجات قبائل أخرى نجد معظمها مفرّقاً في كتب اللغة والأدب . ومن هذه الاختلافات ما لُقّب بلقب خاص[2] ، وكان مذموماً عندهم[3] ، كعنعنة[4] تميم ، وكشكشة[5] أسد وكسكسة[6] بكر ،

---

(١) أنظر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ٣٨ ؛ والزجاجي ، مجالس العلماء ص ١-٢

(٢) أنظر الصاحبي ص ٥٣ ؛ وفقه اللغة للثعالبي ص ٦٠ .

(٣) الصاحبي ص ٥٣ .

(٤) العنعنة : هي قلب الهمزة في بعض كلامهم عيناً ، كقولهم عن يريدون أن .

(٥) الكشكشة : وهي أن يُجعل بعد كاف الخطاب في المؤنث شين كقولهم بكش وعليكش ورأيتكش في بك وعليك ورأيتك .

(٦) الكسكسة : وهي أن يجعلوا بعد الكاف أو مكانها سيناً في خطاب المذكر . وذكر صاحب القاموس أنها تكون في خطاب المؤنث لا المذكر ، ونسبها لتميم لا لبكر .

وعجعجة[1] قضاعة، وُطمطُمانية[2] حمير، وفحفحة[3] هذيل، وشنشنة[4] اليمن ووتمها[5]. ووكم[6] ربيعة. ووهم[7] كلب. وتلتلة[8] بهراء. وقُطعة[9] طيء. ولخلخانية[10] أعراب الشحر وعُمان، واستنطاء[11] سعد بن بكر وهُذيل والأزد وقيس والأنصار. ومنها ما لم يلقّب، ويشمل كثيراً من الاختلافات الفرعية بين القبائل. ولعل من أهم هذه الاختلافات ما يلي[12]:

١ – بنو مازن يبدلون الميم باءً والباء ميماً. فيقولون في بكر مكر، وفي اطمئن اطبئن.

٢ – بنو سعد بن زيد مناة، ولخم ومن قاربها، يبدلون الحاء هاءً لقرب المخرج. فيقولون في مدحته مدهته.

٣ – بنو طيء يقلبون الياء ألفاً بعد إبدال الكسرة التي قبلها فتحة. فيقولون

---

(١) العجعجة : جعل الياء المشددة جيما كأن يقال تميمج في تميمي. وكذا جعل الياء الواقعة بعد عين كأن يقال الراعج في الراعي.

(٢) الطمطمانية : إبدال لام التعريف ميما. وعليها جاء الحديث في مخاطبة بعضهم : « ليس من امبر امصيام في امسفر » : أي ليس من البر الصيام في السفر.

(٣) الفحفحة : جعل الحاء عيناً، كأن يقولوا في حتى عتى.

(٤) الشنشنة : جعل الكاف شيناً مطلقاً، كأن يقولوا في لبيك اللهم لبيك : لبيش اللهم لبيش.

(٥) الوتم : جعل السين تاء، كقولهم في الناس : النات.

(٦) الوكم : كسر كاف الخطاب في الجمع حتى كأن قبلها ياء أو كسرة، كقولهم عليكِم وبكِم.

(٧) الوهم : كسر هاء الغيبة متى وليتها ميم الجمع (والفصيح أنها لا تكسر الا إذا كان قبلها ياء أو كسرة نحو عليهم وبهم)، فيقال في منهم وعنهم (بضم الهاء) منهِم وعنهِم (بكسرها).

(٨) التلتلة : كسر أحرف المضارعة مطلقاً، نحو تِعلمون ونِعلم (بكسر الأول).

(٩) القطعة : قطع اللفظ قبل تمامه، كقولهم في يا أبا الحكم : يا أبا الحكا. والقطعة غير الترخيم، إذ أنها تتناول سائر أبنية الكلام بينما هو مقصور على حذف آخر المنادى.

(١٠) اللخلخانية : حذف بعض الحروف اللينة، كقولهم في ماشاء الله : مشاالله.

(١١) الاستنطاء : جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء كقولهم في أعطى أنطى.

(١٢) أنظر الرافعي، تاريخ آداب العرب ١ /١٤١ وما بعدها.

في رَضِيَ : رَضَا ، وفي هُدِيَ : هُدَى ، وفي الناصية : النَّاصاة .
وكذلك يبدلون الهمزة في بعض المواضع هاءً ، فيقولون هِنْ فعلتَ فعلتُ ، في إن فعلتَ فعلتُ . ومن ذلك قول شاعرهم :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى   لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ

كما انهم يحذفون الياء من الفعل المعتل بها إذا اتصل بنون التوكيد ، فيقولون في اخْشَيَنَّ وارمينَّ مثلاً إخْشَنَّ وارمِنَّ .

٤ — بنو خثعم وزبيد يحذفون نون « مِن » الجارة إذا وليها ساكن . قال شاعرهم :

لقد ظفر الزوّار أقفية العـدا   بما جاوز الآمالَ م الأسرِ والقتلِ

وهذه السُّنَّة شبيهة بما يصيب النون الساكنة في العبرية من إدغام في الحرف الذي يليها حين تكون متوسطة .

٥ — بنو قيس وربيعة وأسد وأهل نجد من بني تميم يقصرون (أولاء) من أسماء الاشارة ، ويلحقون بها لاماً فيقولون : أولالك . ولعل الأمر التبس على النحاة حين وضعوا النحو بعد ذلك فجعلوا من الشكل الأول للكلمة اسم اشارة للقريب ، ومن شكلها الثاني اسم اشارة للبعيد .

٦ — كان بنو الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة يحذفون نون اللذين واللتين في حالة الرفع ، وعلى لغتهم جاء قول الفرزدق :

أبني كليبٍ ، إنَّ عمَّيَّ اللّذا   قتلا الملوك وفكّكا الأغـلالا

وقول الأخطل :

هما اللّتا لو ولدت تميمُ   لقيل : فخرٌ لهمُ صَميمُ

أما تميم وقيس فكانوا يثبتون هذه النون ويشددونها ، فيقولون : اللذانّ واللتانّ ، في جميع حالات الاعراب .

٧ — بنو طيء يقولون في الذي : ذو ، وفي التي : ذاتُ ، في جميع حالات

الاعراب . وبلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع في المذكر والمؤنث .

٨ – بنو ربيعة يقفون على الاسم المنون بالسكون في كل حالات الاعراب فيقولون : هذا محمدْ . ورأيتُ محمدْ . ومررت بمحمدْ . وغيرهم يشاركهم إلا في النصب .

والأزد يبدلون التنوين في الوقف بحرف من جنس حركة آخر الكلمة ، فيضيفون واواً إلى ما ينون بالرفع ، وألفاً إلى ما ينون بالنصب ، وياء إلى ما ينون بالجر ، فيقولون : جاء خالدو . ورأيت خالدا . ومررت بخالدي . ولعل هذا يفسر لنا الأصل في الألف التي تضاف إلى الأسماء حين يلحق بها تنوين النصب الآن . أما اهمال الواو والياء فربما كان خشية الالتباس بواو الجماعة وياء المتكلم .

أما بنو سعد فيضعِّفون الحرف الأخير من الكلمة المنونة الموقوف عليها ، إلا إذا كان هذا الحرف همزة أو كان ما قبله ساكناً . وعلى ذلك يضعِّفون في مثل سالم وعالم فيقولون سالمّ وعالمّ ، ولا يضعّفون في مثل سماء ورعد .

٩ – بنو الحارث وخثعم وكنانة[1] يقلبون الياء المسبوقة بفتحة ألفاً ، فيقولون في إليك ولديك وعليك : إلاكَ ولداك وعلاكَ .

وهم يعربون المثنى بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، فيقولون : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وخُرِّج على هذه اللهجة قوله تعالى : (إن هذان لساحران)[2] ، وقول الرسول (صلعم) : « لا وتران في ليلة » ، وجاء عليها قول الشاعر :

---

(١) وبعضهم يضيف إلى هؤلاء بني العنبر وبني هجيم وبطوناً من ربيعة وزبيد وهمدان وعذرة (أنظر شرح ابن عقيل ١ /٥٨ – ٥٩) .

(٢) ٦٣ طه .

تَزَوَّد منا بين أذنـــاه طعنةً   دعته إلى هابي التراب عقيم[1]

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » — لو جرين على اللغة السائدة — أن تكون بالياء .

١٠ — بنو تميم يكسرون أول فَعيل وفَعِل إذا كان ثانيهما حرفاً من حروف الحلق ، فيقولون في رَغيف وشَعير رِغيف وشِعير (بكسر الأول) . ويقولون هذا رجل لِعِب ووِغِل ، وذاك فِخِذ (بكسر الأول أيضاً) .

١١ — الحجازيون كثيراً ما يعاقبون بين الواو والياء ، فيجعلون احداهما مكان الاخرى . والأصل في المعاقبة أن تكون لغة عند قبيلة واحدة . أو تكون لافتراق القبيلتين في اللغتين . وهذه الظاهرة ليست مطردة عند الحجازيين ، ولكنها كثيرة فيهم ؛ فيقولون . مثلاً دَوَّخوه وديَّخوه . يضيرني ويضورني . حكيت الكلام وحكوته . والصُيَّاغ والصُوَّاغ . وفي العربية نحو مئة لفظة من هذا القبيل عقد لها ابن السكّيت باباً في إصلاح المنطق[2] ، وابن قتيبة[3] باباً في أدب الكاتب[4]، ونظمها ابن مالك[5] في قصيدة في تسعة وأربعين بيتاً استهلها بقوله[6] :

---

(١) البيت منسوب لهوبر الحارثي (انظر اللسان ٢٠ / ٢٢٦) ، ورواية اللسان « بين أذنيه » . والشاعر من بني الحارث بن كعب ، وهي قبيلة من اصل يمني كانت تنزل جنوبي مكة على أطراف اليمن .

(٢) أنظر « اصلاح المنطق » ، باب مايقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة » ص ١٥٢ و « باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الأربعة » ص ١٥٦ .

(٣) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . كاتب نحوي لغوي . نزل بغداد ، وولي قضاء الدينور . له مصنفات كثيرة منها : اعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، وغريب القرآن ، ومختلف الحديث ، وجامع النحو ، وأدب الكاتب ، وطبقات الشعراء . توفي سنة ٢٦٧ هـ . (بغية الوعاة ص٢٩١) .

(٤) أنظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ص ٣٥٦ و ٤٤١ .

(٥) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي ، نزيل دمشق . أخذ النحو والعربية عن كثيرين وأصبح اماماً فيهما . له مؤلفات كثيرة اشهرها الألفية . توفي سنة ٦٧٢ هـ .

(٦) أنظر المزهر ٢ / ٢٧٩ .

قل إن نسبت عزوته وعزيته   وكنوت أحمد كنية وكنيته
وطغوت في معنى طغيت ومن قَنَى   شيئاً يقول قنوته وقنيته

١٢ ــ بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم يسكّنون الحرف الأوسط المتحرك من الثلاثي من الأسماء والأفعال استخفافاً فيقولون في فَخِذ ورَجُل وعَلِمَ وكَرُمَ : فَخْذ . ورجْل ، وعَلْم وكَرْم . وقد يتعدى ذلك الثلاثي الى غيره كقولهم : مُنْتَفْخ وانطلْق في مُنْتَفِخ وانطلِق . وفي رأيي أن ليس في هذا التسكين ما يُشعر بخفة في اللفظ ، وإنما هو ينسجم مع الميل إلى القوة الذي توحي به حياة الصحراء بالقياس إلى حياة المدن .

١٣ ــ ربيعة وغَنْم (أحد أحياء تغلب) يبنون « مع » الظرفية على السكون ، فيقولون : ذهب مَعْهُ ، وإذا وليها ساكن يكسرونها تخلصاً من التقاء الساكنين ، فيقولون ذهبَ مَعِ الرجل .

١٤ ــ بنو قيس بن ثعلبة يُعربون « لَدُن[١] » الظرفية ، وعلى لغتهم قرىء (من لَدُنِهِ علماً) .

١٥ ــ بنو تميم ينصبون تميز «كم » الخبرية مفرداً ، وغيرهم يوجبون جرّه ويجيزون إفراده وجمعه ، فيقال : كم درهمٍ عندك ، وكم عبيدٍ ملكتَ ، وتميم يقولون : كم درهماً ، وكم عبداً .. ولا أدري في هذه الحالة كيف يميز التميميون بين الجملة الخبرية التي تتصدرها «كم » الخبرية والجملة الاستفهامية الانشائية التي تتصدرها «كم »الاستفهامية .

١٦ ــ الهذليون يستعملون « متى » بمعنى « مِن » ويعتبرونها حينئذٍ حرف

---

(١) ذكر صاحب المخصص عن ابن السكيت ان في « لدن » ثماني لغات هي : لدن (بفتح فضم) ، ولدن (بضم فضم) ، ولدى (بفتحتين متعاقبتين) ، ولد (بفتح فضم) ، ولدن (بفتح فسكون) ، و لدن (بضم فسكون) ، و لد (بفتح فسكون) ، و لدى (بفتح وتنوين فتح) ــ أنظر الرافعي ١ / ١٥٧ .

جر فيقولون « أخرجها متى كمّه » . يريدون « من كُمّه »[1] .

١٧ — والهذليون أيضاً يعربون « الذين » من أسماء الموصول إعراب جمع المذكر السالم فيقولون « الّذونَ » في الرفع ، و « الّذينَ » في النصب والجر[2] . ومن ذلك قول الشاعر :

نحن الّذون صبّحوا الصّباحـا   يوم النُّخَيلِ غـارةً ملحاحاً

١٨ — ومن لغة هذيل أيضاً فتح الواو والياء في مثل عَوْرات وبَيْضات . فيقولون عَوَرات وبَيَضات ، والجمهور على إسكانها .

١٩ — بنو أسد يصرفون ما لا ينصرف فيما علة منعه الوصفية وزيادة الألف والنون ، فيقولون : لست بسكرانٍ . ويلحقون مؤنثه التاء فيقولون : هي سكرانة .

. . .

ومن المعلوم أن القرآن الكريم أنزل بلغة الجاهلية ، وأنه أصدق ما وصل إلينا منها . غير أنهم يختلفون في تفسير الحديث المنسوب إلى الرسول والقائل : « أنزل القرآن على سبعة أحرف .. »[3] . فيرى الكثيرون أن المقصود بذلك سبع لغات . والغالب أن ليس المقصود بهذا العدد المعنى الوضعي له وإنمـا جيء به لإرادة الكثرة على عادة الساميين في استعماله للدلالة عليها[4] . ومما يؤيد ذلك ما جاء في «كتاب اللغات في القرآن» من ذكر اثنتين وثلاثين قبيلة عربية أسهمت لغاتها فيه . وهذه القبائل هي مرتبةً : هذيل ، وكنانة ، وحمير ، وتميم ، وقيس عيلان ، وخثعم ، وأزدشنوءة ، وأهل عمان ، وطيء .

---

(١) أنظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٦ .

(٢) نفس المصدر ١ / ١٤٤ .

(٣) يختلف علماء اللغة في تفسير هذا الحديث اختلافاً كبيراً . وقد روى السيوطي في الاتقان نحو أربعين وجهاً لذلك . (أنظر الاتقان في علوم القرآن ١ / ٤٨) .

(٤) أنظر : الاتقان في علوم القرآن ١ / ٤٨ ، واللهجات العربية لابراهيم أنيس ، ص ٣٨ — ٤٠ .

ومذحج ، ومدين ، وغسّان ، وبنو حنيفة ، وحضرموت ، وأشعر ، وأنمار ، وخُزاعة ، وبنو عامر ، ولخم ، وكندة ، وسبأ ، وأهل اليمامة ، ومزينة ، وثقيف ، وسدوس ، وسعد العشيرة ، والعمالقة ، وعُذرة ، والأزد ، وتغلب ، والأوس ، وهمدان .

وعلى ذلك فمن الطبيعي ان تسجل قراءات القرآن الكريم المختلفة بعض الاختلافات في اللهجات العربية القديمة . ومن أمثلة ذلك ما يلي :

١ ـ قال تعالى : (فلأمه الثلث)[١] ـ قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، وهي لغة كثير من هوازن وهذيل [٢].

٢ ـ وقال أيضاً : (ولو فتحنا عليهم باباً من السماء فظلوا فيه يعرُجون) [٣] ـ قرأ الأعمش ، وأبو حيوة « يعرِجون » بكسر الراء . وهي لغة هذيل[٤] .

٣ ـ وقال أيضاً : (وإذا أنعمنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه) [٥] ـ قرأ أبو جعفر ، وابن ذكوان ، وابن عامر « وناء » بتقديم الألف على الهمزة ، وهي لغة هوازن وبني كنانة وهذيل وكثير من الأنصار[٦] .

٤ ـ وقال أيضاً : (وجعل على بصره غشاوة) [٧] ـ قرأ الجمهور غشاوة بكسر العين ؛ وقرأ عبد الله والأعمش بفتحها ، وهي لغة ربيعة ؛ وقرأ الحسن وعكرمة وعبد الله بضمها ، وهي لغة عكل [٨] .

٥ ـ وقال أيضاً : (فنظرة الى ميسرة)[٩] ـ قرأ الجمهور « فنَظِرَة » (بكسر

---

(١) ١١ النساء .

(٢) أنظر حمودة ، عبد الوهاب ـ القراءات واللهجات ص ٢٨ .

(٣) ١٤ الحجر .

(٤) القراءات واللهجات ص ٢٨ .

(٥) ٨٣ الاسراء .

(٦) أنظر النشر في القراءات العشر ٢/١٧٠ ، والقراءات واللهجات ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٧) ٢٣ الجاثية .

(٨) القراءات واللهجات ص ٢٢ .

(٩) ٢٨٠ البقرة .

الظاء) ، وقرأ أبو رجاء ومجاهد والحسين والضحاك وقتادة بسكون الظاء : وهي لغة تميم ؛ وقرأ نافع وحده « مَيْسُرَة » (بضم السين) ، والضم لغة أهل الحجاز ، وهو قليل كمقبُرَة ، والكثير مَفْعَلَة ؛ وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة وهي لغة أهل نجد (١) .

٦ — وقال أيضاً : (يُرسل السماء عليكم مدراراً)(٢) — يعني متتابعاً بلغة هذيل (٣) .

٧ — وقال أيضاً : (إن الانسان لربه لكنود) (٤) — يعني لكفور بالنعم ، يذكر المصائب وينسى النعم ، بلغة كنانة(٥) .

— ٣ —

ويلاحظ من كل ما ذكر أن الاختلاف بين اللهجات تناول ثلاثة أشياء : اللفظ ، والمعنى ، وقواعد اللغة .

فاختلاف اللفظ أدى إلى تعدد الاحتمالات في الكلمة الواحدة (٦) ؛ فقد تقع فيها لغتان كالصِّرام والصَّرام ، والحِصاد والحَصاد ؛ وقد تقع ثلاث لغات كالزُّجاج والزَّجاج والزِّجاج ، ووَشكان ووُشكان ووِشكان ؛ وقد تقع أربع لغات كالصِّداق والصَّداق والصَّدُقة والصُّدْقة ؛ وقد تقع خمس كالشَّمال والشَّمْل والشَّمَل ، والشَّأمَل والشَّمْل ؛ أو ست كقُسْطاس وقِسطاس وقُصْطاس وقُسْتاس وقُسَّاط وقِسَّاط . ويذكر ابن فارس

(١) القراءات واللهجات ص ٣٨ .
(٢) ٥٢ هود .
(٣) كتاب اللغات في القرآن ص ٢٦ .
(٤) ٦ العاديات .
(٥) اللغات في القرآن ص ٥٥ .
(٦) أنظر الصاحبي في فقه اللغة ص ٧٢ .

أنه « لا يكون أكثر من هذا »[1] ، بينما نرى ابن جني يذكر ثماني وجوه لكلمة الذَرُوَح[2] هي[3] : الذَرُوَح ، والذُرُّوح ، والذُرِّيح ، والذُرَّاح ، والذُرَّح ، والذُرنوح ، والذُرَحْرُح والذُرَّحْرَح . ويلاحظ اختلاف بين وجوه هذه الكلمة عند ابن جني بالقياس إلى ما ورد منها عند ابن دريد[4] . كما نرى المعاجم تذكر تسع صيغ لكلمة « إصبع » بتثليث حركتي الهمزة والباء فيها .

وأمثال هذه الاختلافات في اللفظ كثيرة في اللغة . ولسنا نشك في أنها ترجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها اعتماد اللغة على المشافهة في القديم ، وافتقارها ، قبل أن تدون ، إلى نصوص مكتوبة يمكن الرجوع إليها لتحاشي الشرود والشطط .

ولعل من أهم وجوه الاختلاف اللفظي وأبعدها خطراً على اللغة اختلاف حركة عين المضارعة بالقياس إلى حركة عين الماضي . فتراوح هذا الاختلاف بين الكسر وغيره يؤدي إلى اختلاف ما يمكن أن يشتق من أسماء زمان أو مكان من الأفعال المعنية .

ويرى ابن جني أن بعض هذا الاختلاف ناجم عما دعاه تركُّب اللغات أو تداخلها[5] ، ويعني بذلك حدوث لغة ثالثة نتيجة لتداخل لغتين ، فقنَطَ يقنِطُ ، مثلاً ، لغة ، وقنِطَ يقنَطُ لغة أخرى ، ثم تداخلت اللغتان فتركبت منهما لغة ثالثة هي قَنَطَ يقنَطُ[6] . وكذلك « نَعِمَ » فهي « في الأصل ماضي ينعَمُ ، وينعُمُ في الأصل مضارع نَعُمَ ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف

(١) المصدر نفسه ص ٧٢ .
(٢) الذروح : دويبة أعظم من الذباب شيئاً .
(٣) الخصائص ١/٣٧٣ .
(٤) أنظر جمهرة اللغة ٢/١٢٧ ، ١٢٨ و ٣/٣٩٧ ، ٤٦٣ .
(٥) أنظر الخصائص ١/٣٧٤ وما بعدها .
(٦) الخصائص ١/٣٨٠ .

من يقول نَعِمَ لغة من يقول ينعُم ، فحدثت هناك لغة ثالثة . »[1]

ويخيل إلينا أن مثل هذا الأمر ، وإن كان من الممكن أن يصدق في بعض الحالات ، من المتعذر أن يتناولها جميعاً ، فالمشافهة نفسها قمينة بإحداث مثل هذا التغيير وتعديد الاحتمالات فيه بمرور الزمن .

ومن الاختلاف اللفظي انتظام المعنى الواحد للفظتين مختلفتين أو أكثر ، وهو ما يدعى « **بالترادف** »[2] . والمعاجم العربية مليئة بهذا ، غير أنها لا تنسب الكثير من الألفاظ المترادفة إلى قبائلها في الغالب . ومن الأمثلة على هذا الباب[3] : الرَّغَد يعني الخصب بلغة طيء ، واشتروا يعني باعوا بلغة هذيل[4] ، وسَفِهَ يعني خسر بلغة طيء ، والوَسَط يعني العدل بلغة قريش ، والشِّقاق يعني الضلال بلغة جرهم ، والبغي الحسد بلغة تميم ، وعَزَمَ حَقَّق بلغة هذيل ، وعضل حبس بلغة أزدشنوءة ، والضعيف الأحمق بلغة كنانة ، والسفيه الجاهل بلغتهم أيضاً .

وفي العربية ألفاظ عرفت بكثرة مترادفاتها ، فهناك ثمانون اسماً للعسل ، ومئتان للخمر ، وخمسمئة للأسد ، وألف للسيف ، ومثلها للبعير ، وأربعة آلاف للداهية[5] . ومن المرجح أن لا تكون مرادفات اللفظة الواحدة قد نبتت في قبيلة واحدة ، والمعقول أن يكون أغلبها قد نجم بين القبائل المختلفة .

ومن الاختلاف اللفظي أيضاً **إبدال الحروف** ، وهو ظاهرة توسع العرب فيها بحيث شملت «كل حرف إلا الألف» ــ على ما يقول السيوطي[6] .

---

(١) الخصائص ١/٣٧٨ .

(٢) يدعو السيوطي هذا الأمر «بالتوارد» . أما الترادف في نظره فهو « أن يقام لفظ مقام لفظ ، لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد ، كما يقال : أصلح الفاسد ، ولم الشعث ، ورتق الفتق ، وشعب الصدع » المزهر ١/٣٧ .

(٣) وردت هذه الألفاظ بهذه المعاني في سورة البقرة . أنظر كتاب « اللغات في القرآن » ص٢٠ .

(٤) لعل هذا المثل يفسر سبب بعض الأضداد في اللغة .

(٥) أنظر الصاحبي ص ٤١ ، والمزهر ١/٣٧ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ .

(٦) همع الهوامع ٢/١٩ . والسيوطي هو جلال الدين عبدالرحمن ابن ابي بكر السيوطي، نسبة =

وقد كتب أبو الطيب اللغوي[١] كتاباً مفصلاً فيها جمع فيه بين الألفاظ التي تناولتها فكانت نحو ثلاثة آلاف لفظة. ومن أمثلة هذه الظاهرة: انحمص وانخمص [٢]، ونعق ونهق، وثلم وثلب، وطن ودنّ، وأربى وأرمى، والشازب والشاسب.

ومنه أيضاً **قلب الحروف**، وهو أن يكون بين كلمتين أو أكثر اشتراك في المعنى قد يصل إلى حد الترادف، واتفاق في الأحرف الأصول دون ترتيبها، نحو يئس وأيس، ونأى وناء، وحمد ومدح، وجذب وجبذ.

ومما هو غني عن البيان أن ليس كل إبدال في الحروف، أو قلب لها، يمكن عزوه إلى اختلاف اللهجات، وإن كان الكثير منه يصح فيه ذلك.

ومن الاختلاف اللفظي أيضاً ما يتصل بالإمالة والتفخم « في مثل قضى ورمى .. فبعضهم يفخم وبعضٌ يُميل »[٣]، والتحقيق والاختلاس في نحو « يأمرُكم ويأمرْكم، وعُفِيَ وعُفْيَ له »[٤]. غير أن ذلك لا يهمنا كثيراً لأنه لا يتصل بالبناء الأساسي للفظة.

وأما اختلاف المعنى، فهو أن يكون للفظ الواحد معان مختلفة، وهذا ما يدعى « **بالمشترك** »[٥]. ومن أمثلته الغرب، ومن معانيها[٦]: « المغرب »،

= إلى اسيوط. رحل في طلب العلم إلى بلاد كثيرة منها الشام والحجاز واليمن. وتبحر في التفسير والحديث والفقه والنحو وعلوم اللغة والبلاغة. له من المؤلفات بضع مئات بين كتاب ورسالة. من أهمها طبقات الحفاظ، وتاريخ الخلفاء، وحسن المحاضرة، والمزهر في علوم اللغة، والأشباه والنظائر، وجمع الجوامع، والاقتراح في أصول النحو، والاتقان في علوم القرآن. توفي عام ٩١١ هـ. (أنظر السخاوي، الضوء اللامع ٤/٦٥).

(١) هو عبد الواحد بن علي، الحلبي. أحد العلماء المبرزين بعلمي اللغة والنحو. من أهم تواليفه: مراتب النحويين، وكتاب الإبدال. قتل في دخول الدمستق حلب سنة ٣٥١ هـ. (بغية الوعاة ص٣١٧).

(٢) يقال انحمص الجرح أو انخمص: إذا ذهب ورمه.

(٣) الصاحبي ص ٤٩.

(٤) فصيح ثعلب ص ٣٠.

(٥) أنظر مقدمة تاج العروس، ص ٨ — ٩.

(٦) أنظر الصحاح ١/٨٧.

و « الدلو العظيمة » ، و « حدّ كل شيء » ، وغرب الفرس « حدته وأول جريه » ، والغرب أيضاً « عرق في مجرى الدمع يسقي فلا ينقطع » . وكذلك العين ، ومن معانيها[1] : « عين الماء ، وعين الشمس شعاعها الذي لا تثبت العين عليه ، وعين الذهب من المال خلاف الورق ، والعين عين الكتابة ، والعين عين الرُّكبة ، وعين الرَّكِيَّة وهو قَلْتُها ، والعين جاسوس القوم ، والعين ناحية القبلة ... » وكذلك الخال ، ومن معانيها[2] : « الاختيال » و « ضرب من الثياب » ، و « الأثر في البدن » ، و « أخو الأم » ، و « الخال الذي في الوجوه وغيره » ؛ ويقال « رجل خالُ مالٍ وخائل مال إذا كان حسن القيام عليه » ؛ « وزعم قوم أن الخال لواء الجيشِ » أيضاً[3] ؛ والخال « السحاب الذي يخال فيه المطر »[4] .

وأما **قواعد اللغة** ، فقدْ تناول الاختلاف فيها بنية كثير من الالفاظ المشتقة ، كما تناول إعراب بعض الألفاظ التي تخضع لعامل معين . ولعل من أهم القواعد التي تتصل بالأمر الأول فتح بني طيء — دون غيرهم — عين مَفْعَل في المصدر الميمي للمثال الواوي ، إذ كانوا يقولون ، مثلاً ، موعَد وموجَد بدلاً من موعِد وموجِد[5] ؛ واحتفاظ بني تميم بواو مفعول في ما اشتق من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي ، إذ كانوا يقولون ، مثلاً ، مديون ومبيوع بدلاً من مدين ومبيع[6] . ومن أهم القواعد التي تتصل بالأمر الثاني نصب الحجازيين لخبر ما التي من أخوات ليس وعدم نصب التميميين له ، وجرّ بني أسد — دون غيرهم — للصفة المنتهية بألف ونون وتنوينهم لها .

ومن الواضح أن مثل هذه الاختلافات — على أنواعها — كان له أثر كبير عند تدوين اللغة ووضع قواعدها .

(١) جمهرة اللغة ٣/١٤٥ .
(٢) المصدر نفسه ٣/٢٣٩ ، ٣/٢٤٠ .
(٣) المصدر نفسه ٣/٢٤٠ . وانظر مراتب النحويين ص ٣٤ ، ٣٥ .
(٤) جمهرة اللغة ٢/٣٤١ .
(٥) أنظر ابن القوطية ص ٥ ، وابن القطاع ١/١٤ — ١٥ .
(٦) الخصائص ١/٢٦٠ .

ولم يكن عرب الجزيرة بمعزل تام عن الأمم الأخرى ، وكتب التاريخ تحدثنا عن وجود اتصالات بينهم وبين الفرس ، والأحباش ، والأنباط ، والعبران ، والروم . وقد جرت هذه الاتصالات من طرق عدة أهمها[١] : التجارة ، والمدن العربية المتاخمة لفارس والروم ، والجاليات اليهودية والنصرانية في الجزيرة . وأدت ، فيما أدت إليه ، إلى ظهور بعض مظاهر الفساد في لغات القبائل التي كانت تقيم على الحدود بصورة خاصة ؛ كما أدت إلى تعريب بعض الألفاظ الأجنبية واستعمالها . وقد ظهرت بعض هذه الألفاظ فيما روي لنا من شعر جاهلي . فقد استعمل الأعشى ، مثلاً ، لفظة « شاهانشاه »[٢] الفارسية بعد أن عرّبها فقال :

وكسرى شهنْشاهُ الذي سار ملكه له ما اشتهىَ راح عتيق وزنبق

واستعمل امرؤالقيس لفظة السَّجَنْجَل[٣] الرومية الأصل ، فقال :

مُهفهفة بيضاء غير مُفاضة ترائبها مصقولة كالسجنجلِ

كما استعمل لفظي المسك والقَرَنْفُل الفارسيتين حين قال :

إذا قامتا تضوَّع المسك منهما نسيم الصَّبا جاءت بريّا القرنفل

« وجاء القرآن فاستعمل كلمات معربة مثل : زنجبيل وسِجّيل وسجّين وسلسبيل الخ[٤] . وجاء في الحديث بعض كلمات أجنبية عربت كذلك كقوله

(١) أنظر فجر الاسلام ص ١٤ و ما بعدها .
(٢) شاهان شاه : أي ملك الملوك .
(٣) السجنجل : المرآة .
(٤) اختلف علماء العرب القدامى في أصل ماورد من هذه الألفاظ وامثالها في القرآن الكريم . فقد روي عن ابن عباس ومجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من الفقهاء أنهم قالوا في أحرف كثيرة إنها بلغات العجم منها : طه واليم والطور والربانيون ، ويقال إنها بالسريانية ، ومنها الصراط والقسطاس والفردوس ، ويقال إنها بالرومية ، ومنها قوله مشكاة وكفلين ، ويقال إنها بالحبشية... وزعم أهل العربية ان القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء ، أوأنه=

(ص) : « فإن تولَّيْتَ فإنما عليك إثم الأرِيسِيين، والأرِيسُ والأرِّيس في لغة أهل الشام الأكار ، وهو الفلاح أو الحارث »[1].

وسنرى فيما بعد كيف أن العرب توسعوا في التعريب عندما أتيحت لهم فرصة أكبر للاتصال بالعالم الخارجي على أثر الفتوحات الاسلامية.

* * *

= كله بلسان عربي، يتأولون قوله تعالى (إنا جعلناه قرآناً عربياً – الزخرف ٤٣/٣)، وقوله (بلسان عربي مبين – الشعراء ٢٦/١٩٥). وذهب ابو عبيد القاسم بن سلام إلى التوفيق بن الرأيين فقال: « والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً. وذلك ان الأحرف اصولها اعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها، وحولتها عن الفاظ العجم إلى الفاظها فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب فمن قال انها عربية فهو صادق، ومن قال عجمية فصادق ». ومال إلى هذا القول الجواليقي وابن الجوزي وآخرون – (أنظر الصاحبي لابن فارس ص ٦١ – ٦٢، والاتقان في علوم القرآن للسيوطي ص ١٤٢ – ١٤٣). ورأى بعضهم أن لغة العرب وافقت اللغات الأعجمية في هذه الألفاظ على سبيل اتفاق توارد اللغات (أنظر كتاب اللغات في القرآن ص ٩، والاتقان في علوم القرآن ص ١٤٢، والمزهر ٢٦٦/١).

(١) ضحى الإسلام ٢٤٨/٢.

الفصل الثالث

اللغة العربية في الإسلام

كان ظهور الاسلام حدثاً هاماً في تاريخ العرب اللغوي ، فقد كان في نزول القرآن الكريم وتدوينه ما وضع حداً لاختلاف اللهجات وتشعبها ، إذ غدت اللهجات التي ضُمِّنَتها تكوِّن أنماطاً لغوية اتخذ منها العرب مُثُلاً عليا في البلاغة يحتذونها ويتطلعون إليها . ومن ثم فقد وقفت هذه اللهجات عن التباعد الذي كان سيؤدي بها إلى أن تصبح لغات متغايرة مع الزمن ، وكوَّنت وحدة لغوية ارتبطت بها عواطف القوم ارتباطاً وثيقاً .

زد على ذلك أن مجيء الاسلام أدى إلى إكساب كثير من الألفاظ معاني جديدة ، كالمؤمن ، والمسلم ، والكافر ، والمنافق ، والفاسق ، والصلاة ، والسجود ، والصيام ، والحج ، والزكاة . قال ابن فارس[1] : « إن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان ، وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً . وكذلك الإسلام والمسلم ، إنما عرَفت منه إسلام الشيء ؛ ثم جاء في الشرع من أوصافة ما جاء ؛ وكذلك

(١) الصاحبي ص ٤٤ . وانظركتاب الزينة ١/١٤٠ – ١٤١ ، والمزهر ١/٢٩٥ .

كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر ؛ فأما المنافق فاسم جاء به الاسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه . وكان الأصل من نافقاء اليربوع[1] ؛ ولم يعرفوا في الفسق إلا قولهم : فَسَقَت الرُّطَبَة ، إذا خرجت من قشرها ، وجاء في الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى .

ومما جاء في الشرع : الصلاة ؛ وأصله في لغتهم الدعاء ، وقد كانوا يعرفون الركوع والسجود . وإن لم يكن على هذه الهيئة ... قال أبو عمرو : أسْجَدَ الرجل : طأطأ رأسه وانحنى ...

وكذلك الصيام أصله عندهم الإمساك ... ثم زادت الشريعة النِّيَّة ؛ وحظرت الأكل والمباشرة وغير ذلك من شرائع الصوم .

وكذلك الحج . لم يكن فيه عندهم غير القصد . وسبر الجراح ... ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائط الحج وشعائره .

وكذلك الزكاة لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحيـــة النَّماء ، وزاد الشَّرع ما زاده فيها ...

وعلى هذا سائر أبواب الفقه ؛ فالوجه في هذا إذا سئل الانسان عنه أن يقول فيه اسمان : لُغَوي وشرعي . ويذكر ما كانت العرب تعرفه . ثم جاء الاسلام به » .

ولم يكن النقل من المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي ليقتصر على ألفاظ الشرع ، وإنما تعدّى ذلك إلى كثير من الألفاظ الأخرى التي تتصل بسائر العلوم ، كالرفع والنصب والخفض في النحو ، والطويل والمديد والسبب في العروض ، والاستعارة والمجاز والالتفات في البلاغة . كذلك لم يكن يقتصر على الألفاظ دون العبـــارات ، فقد جاء في المزهر أن ابن دريد أفرد في

---

(1) لا صلة للفظة منافق بنافقاء اليربوع . والواقع ان فعلها نافق مأخوذ من الفعل الحبشي « نفق » الذي يعني شك وداهن ، والذي منه منافق في الحبشية بمعنى « تابع لطائفة تخالف العامة» . (أنظر تعليق مراد كامل على « اللغة العربية كائن حي » ص ٣٦) .

« المجتبى » باباً لما سمع من النبي (صلعم) مما لم يسمع من غيره قبلة[1]. ومما ورد في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام : « مات حتف أنفه » ، و « لا ينتطح فيها عنزان » و « الآن حمي الوطيس » ، و « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » ، و « إياكم وخضراء الدمن » .

وأهملت على أثر ظهور الاسلام ألفاظ لم تَدْعُ الحياة الجديدة إلى استعمالها[2] ، كالنوافج[3] ، والصَّرورة[4] ، والمرباع[5] ، والنشيطة[6] ، والفضول[7] . كما أهملت عبارات كانت تستعمل في الجاهلية فكره الاسلام استعمالها « كخبثت نفسي » ، و « استأثر الله بفلان » .

. . . .

ولم يقتصر أثر الإسلام على هذا المجال . وإنما تعداه إلى مجالات أخرى تتصل باللغة اتصالاً مباشراً أو غير مباشر . فقد كان ظهوره حافزاً رئيسياً على الفتوحات الاسلامية التي أدت إلى انتشار اللغة العربية انتشاراً واسعاً في البلاد المحتلة ، وتفاعلها ولغات تلك البلاد ، وتطورها تطوراً يتلاءم والبيئات الجديدة التي أخذت تعبّر عن حاجات سكانها ، واكتسابها لكثير من الكلمات المعرَّبة المعبِّرة عن كثير من مظاهر الحياة الحضارية المختلفة ، مادية كانت او فكرية .

---

(١) أنظر المزهر ١/ ٣٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ١/٢٩٦ – ٣٠٣ .

(٣) النوافج : الإبل تساق في الصداق . وكانت العرب تقول في الجاهليةللرجل إذا ولدت له بنت : هنيئاً لك النافجة : أي المعظمة لمالك . وذلك انه يزوجها فيأخذ مهرها من الإبل فيضمها إلى إبله فينفجها : أي يرفعها ويكثّرها .

(٤) الصرورة : اسم يطلق على من لم يحج . وقيل معناه : الذي يدع النكاح تبتلا ، أو الذي يحدث حدثاً ويلجأ الى الحرم .

(٥) المرباع : ربع الغنيمة الذي كان يأخذه رئيس القوم في الجاهلية .

(٦) النشيطة : ما أصاب الرئيس من غنيمة قبل ان يصير إلى بيضة القوم .

(٧) الفضول : بقايا الغنيمة لا تستقيم قسمته لضآلته .

غير انه لازم هذه الحالةشيوع اللحن وفساد ملكة هذه اللغة لاختلاط أهلها بالأعاجم من جهة ، وتهافت هؤلاء على استعمالها على غير سليقة ، من جهة أخرى . قال الزبيدي[1] : « ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرسالاً[2] . واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة . ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها . والموضح لمعانيها ، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوءَ أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشوّ ذلك وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم ، إلى أن سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه . وتثقيفها لمن زاغت عنه » .

وعلى ذلك فقد قامت على أثر الفتوح حركتان ، الأول تعمل على تدوين اللغة ، والأخرى تعمد إلى وضع النحو .

* * *

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١ – ٢ .
(٢) أرسالا : طوائف .

الفصل الرابع

تدوين اللغـــة

— ١ —

ذكرنا في الفصل السابق أن اختلاط العرب بالأعاجم أدى إلى فساد ملكة اللغة . وقد تجاوز هذا الفساد الحركات الإعرابية إلى موضوعات الألفاظ « فاستُعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ميلاً مع هجنة المستعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية ، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث » . [١]

أضف إلى هذا أن تدوين العربية غدا حاجة ملحّة بعد الفتوح للاستعانة بها على تفسير القرآن بشكل يساعد على استنباط الأحكام الشرعية التي اقتضتها الحياة الجديدة وما لازمها من مشاكل اجتماعية وإدارية ، ولتمكين الأقوام المختلفة التي دخلت الاسلام من تعلمها . ولا ريب في أن سبق بعض هذه الأقوام للعرب في تدوين لغاتها كان مما شجع العرب على القيام بهذا العمل . ومهد لهم بعض سبله .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٢/٥٤٨ .

وعلى ذلك بدأ الرواة واللغويون في جمع مواد اللغة وما ينتظمها من أشعار وأقوال ونوادر منذ القرن الأول للهجرة. وكان ابن عباس يقول: «إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله لم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب لأن الشعر ديوان العرب». [1]

ويبدو أن خلفاء بني أمية كانوا يشجعون هؤلاء الرواة واللغويين ويجيزونهم. فقد روي أن عبد الملك بن مروان [2] قال في مجلس من مجالسه ضمّ جماعة من خواصه ومسامريه [3]: «أيكم يأتيني بحروف المعجم في بدنه وله عليَّ مايتمناه؟». فقام اليه سويد بن غفلة فقال: «أنا لها ياأمير المؤمنين»، فقال: «ماعندك؟». قال: «أنف. بطن. ترقوة. ثغر. جمجمة. حلق. خد. دماغ. ذكر. رقبة. زند. ساق. شفة. صدر. ضلع. طحال. ظهر. عين. غبية. فم. قفا. كتف. لسان. منخر. نغنغ. هامة. وجه. يد. فهذه آخر حروف المعجم والسلام على أمير المؤمنين».

فقام بعض أصحاب عبد الملك وقال: «ياأمير المؤمنين أنا أقولها في جسد الأنسان مرتين». فضحك عبد الملك وقال لسويد: «أما سمعت ماقال؟» قال: «نعم أنا أقولها ثلاثاً» فقال له: «لك ما تتمنى» فقال: «أنف. أسنان. أذن. بطن. بصر. بز. ترقوة. تمرة. تينة. ثغر. ثنايا. ثدي. جمجمة. جنب. جبهة. حلق. حنك. حاجب. خد. خصر. خاصرة. دبر. دماغ. دردر. ذكر. ذقن. ذراع. رقبة. رأس. ركبة. زند. زردمة. زغب. ساق. سرة. سبابة. شفة. شعر. شارب. صدر. صدغ. صلعة. ضلع. ضفيرة. ضرس. طحال. طرة. طرف.

---

(١) ابن رشيق، العمدة ١/١١، ومعجم الأدباء ١/١٧.

(٢) من أعاظم خلفاء بني أمية ودهاتهم. نشأ في المدينة فقيهاً متعبداً، وانتقلت اليه الخلافة بموت ابيه سنة ٦٥ هـ. عرف بحزمه وبتشجيعه للعلم. نقلت في ايامه الدواوين من الفارسية والرومية إلى العربية، وضبطت الحروف بالنقط والحركات. توفي في دمشق سنة ٨٦هـ.

(٣) أنظر زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ٢/١١٩ - ١٢٠.

ظهر . ظفر . ظلم . عين . عنق . عاتق . غببة . غلصمة . غنة . فم . فك . فؤاد . قلب . قدم . قفا . كف . كتف . كعب . لسان . لحية . لوح . مرفق . منكب . منخر . نغنوغ . ناب . نن . هامة . هيف . هيئة . وجه . وجنة . ورك . يمين. يسار . يافوخ » . ثم نهض مسرعاً وقبّل الأرض بين يدي عبد الملك . فقال: « والله مانزيد عليها؛ أعطوه ماتمنى ». ثم أجازه وأنعم عليه وبالغ في الإحسان إليه .

ولم يكن خلفاء بني العباس أقل تشجيعاً لأمثال هؤلاء من خلفاء بني أمية . فقد روي أن علي بن المبارك [١] قعد مع الأمين ساعة من نهار فوصل إليه فيها ثلاثمائة ألف درهم . فانصرف وقد استغنى . [٢] وأن المأمون أمر للنضر بن شميل [٣] بخمسين ألف درهم جزاء إجابته على بضعة أسئلة لغوية سأله إياها . [٤]

وقد نشطت عملية جمع اللغة وتدوينها في القرن الأول والثاني للهجرة في البصرة والكوفة بصورة خاصة ، ثم في بغداد . وكان عمادها علماء الحاضرة الذين اعتمدوا فصحاء الأعراب أساساً لعلمهم لبمدهم عن اللحن . ومن ثمّ فقد رحل بعض هؤلاء العلماء إلى البادية بمدادهم وصحفهم يسمعون ويدونون . فقد روي أن أبا عمرو الشيباني [٥] دخل البادية ومعه دَسْتيجان[٦]

---

(١) هو علي بن المبارك الأحمر ، مؤدب الأمين . كان لغوياً ونحوياً كوفياً . توفي سنة ١٩٤هـ. (أنظر طبقات الزبيدي ، ص ١٤٧) .

(٢) أنظر الزبيدي ص ١٤٧ .

(٣) لغوي نحوي سكن البصرة وانتقل منها الى خراسان. توفي سنة ٢٠٣ هـ (انباه ٣/٣٤٨) .

(٤) أنظر الزجاجي ، مجالس العلماء ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، وانباه الرواة ٣/٣٥١ .

(٥) هو اسحاق بن مرار الشيباني الكوفي . واسع العلم باللغة والشعر . ثقة في الحديث . نزل بغداد وكان راوية أهلها . روى عنه ابن حنبل . من مصنفاته : كتاب الجيم ، والنوادر ، والخيل . توفي حوالي سنة ٢٠٥ هـ . (بغية الوعاة ص ١٩٢) .

(٦) دستيجان : مثنى دستيج ، وهو آنية (فارسي معرب) .

حبراً . فما خرج حتى أفناهما بكَتْب سماعه عن العرب » (١) . وان الكسائي (٢) جاء إلى البصرة فسأل الخليل (٣) : « من أين أخذت علمك هذا ؟ » فقال : « من بوادي الحجاز ونجد وتهامة » ، فخرج ثم رجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ (٤) . كما رحل بعض الأعراب إلى الحواضر فتزود علماؤها بما حفظوا أو دونوا من لغة العرب . فقد روي أن أبا علي الحسن بن علي الحرمازي الأعرابي قدم البصرة ونزلها فسمع منه العلماء ، وكان راوية شاعراً (٥) ،وأن بعض أعراب مضر نزلوا البصرة من محل أصابهم فتعلّم عندهم أبو زيد الأنصاري (٦) . وأن ابن الأعرابي (٧) لم يزل مُرْمِداً (٨) في علمه حتى نزل الكوفة أعراب من اليمامة . ففاتحهم الغريب ففتقوا له . وكان علمه الذي حصّل في نحو من شهر (٩) . وأن عبد الله بن عمرو المازني الأعرابي نزل بغداد فأخذ عنه العلماء كذلك (١٠) .

---

(١) إنباه الرواة ١/٢٢٤.

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي . كان مولى لبني اسد ، وإمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين . درس على الخليل بن احمد ، وأدب ولد الرشيد . تصانيفه : معاني القرآن ، والقراءات ، والنوادر . توفي حوالي سنة ١٨٩ هـ . (بغية الوعاة ، ص ٣٣٦) .

(٣) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي . أستاذ سيبويه . استنبط من علل النحو والعروض ما لم يسبقه إلى مثله سابق . ينسب اليه كتاب العين . أول معجم عربي . توفي حوالي سنة ١٧٠ هـ (طبقات الزبيدي ، ص ٤١) .

(٤) القفطي ، إنباه الرواة ٢/٢٥٨ . وانظر نزهة الألباء ص ٨٤ ، ومعجم الأدباء ١٣/١٦٨ .

(٥) ابن النديم ، الفهرست (ط . فلوغل) ص ٤٨ .

(٦) طبقات الزبيدي ، ص ١٨٢ . وأبو زيد الأنصاري هو سعيد بن أوس بن ثابت . من أعلام اللغة في البصرة . كثير الرواية عن الأعراب . وله كتب كثيرة في اللغة . توفي عام ٢١٥ هـ .

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي . لغوي ونحوي كوفي . لم يكن في الكوفيين من هو أشبه برواية البصريين منه . توفي عام ٢٣١ هـ . (إنباه الرواة ٣/١٢٨) .

(٨) مرمد : من أرمد الرجل إذا افتقر .

(٩) طبقات الزبيدي ، ص ٢١٤ .

(١٠) الفهرست (فلوغل) ، ص ٤٩ .

وكثيراً ما كان علماء الحاضرة يحكون عن هؤلاء الأعراب أو يستشهدون بأقوالهم . فقد روي أن أبا زيد الأنصاري كان كثير الرواية والنقل عنهم [1] ، وروى التوزي [2] أنه حضر حلقة للفراء[3] في بغداد فرآه يحكي عن الأعراب ويحتج بشواهد ما كان أصحابه يحفلون ببعضها [4] . بل كثيراً ما كانوا يحتكمون إليهم إن وقع بينهم خلاف . فقد اختلف أبو محمد اليزيدي [5] والكسائي في مسئلتين لغويتين في مجلس للمهدي . فقال المهدي : « قد اختلفتما وأنتما عالمان فمن يفصل بينكما ؟ » فأجاب الكسائي : « فصحاء الأعراب » [6] . واختلف الكسائي وسيبويه [7] في مسئلة عند يحيى بن خالد بن برمك . فقال يحيى : « هذا موضع مُشكِل . حتى يحُكم بينكم » . فقالوا : هؤلاء الأعراب على الباب » [8]

وعقد ابن النديم [9] في الفهرست فصلاً ذكر فيه أهم الأعراب الذين

---

(١) طبقات الزبيدي ، ص ١٨٢ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي نسبة إلى توز وهي مدينة بفارس . وهو ممن برعوا بعلم العربية . توفي سنة ٢٣٠ هـ . (الزبيدي ، ص ١٠٦ ، والمزهر ٢/٤٠٧) .

(٣) هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء . أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي . كان يسلك ألفاظ الفلاسفة في تصانيفه . من كتبه : الجمع والتثنية في القرآن ، الحدود في الاعراب ، اللغات ، النوادر . توفي سنة ٢٠٧ هـ . (الزبيدي ص ١٤٣ والبغية ص ٤١١) .

(٤) مراتب النحويين ، ص ٤٨ .

(٥) هو يحيى بن المبارك ، مولى بني عدي ، ومن غلمان أبي عمرو بن العلاء في النحو والغريب والقراءة . كان مؤدب المأمون ، وخرج معه الى خرسان ، وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ (طبقات الزبيدي ، ص ٦٠) .

(٦) أنظر الزجاجي ، مجالس العلماء ص ١٣٣ ، والاغاني ١٨/٨٦ ، والأشباه والنظائر ٣/٨٠ .

(٧) هو ابن بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . مولى بني الحارث بن كعب . فارسي الأصل . إمام البصريين في النحو. أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب وعيسى بن عمر وغيرهم. له « الكتاب » المشهور في النحو . توفي حوالي عام ١٨٠ هـ . (بغية الوعاة ، ص ٣٦٦) .

(٨) طبقات الزبيدي ص ٦٩ . وأنظر الفهرست ، ص ٥١ .

(٩) هو أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد ابن النديم . عالم بغدادي ، معتزلي متشيع . كتب كتاب الفهرست ، وهو من اقدم كتب التراجم وأفضلها . وله كتاب آخر دعاة التشبيهات . مات =

سمع منهم العلماء . وممن ذكره منهم : أبو البيداء الرباحي [١] ، وأبو مالك بن كركرة [٢] ، وأبو عرار [٣] ، وأبو زياد الكلابي [٤] . وأبو الشمح [٥] . وأبوخيرة [٦] . وأبو شبل العقيلي [٧] ، وأبو محلم الشيباني [٨] ، وأبو مهديّة [٩] . وأبو مسحل [١٠] ، وأبو ثروان العكلي [١١] . وعمرو ابن عامر البهدلي [١٢] . ومؤرّج السّدوسي [١٣] ، وأبو العَمَيْثَل [١٤] .

= سنة ٢٣٨ هـ . (معجم الادباء ٦/٤٠٨) .

(١) هو أسعد بن عصمة ، أعرابي نزل البصرة واقام بها ايام عمره . وكان شاعراً يعلم الصبيان بأجرة .

(٢) هو مولى بني سعيد ، وراوية أبي البيداء . أعرابي يعلم في البادية ويورق في الحضر . كثير الحفظ للغة . ذكره الزبيدي في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين .

(٣) أعرابي من بني عجل . كان شاعراً كثير الحفظ للغة .

(٤) هو يزيد بن عبد الله من بني عامر بن كلاب . بدوي نزل بغداد ايام المهدي (١٥٨ – ١٦٩ هـ) حين أصابت الناس المجاعة . وكان لغوياً وشاعراً .

(٥) أعرابي بدوي نزل الحيرة .

(٦) هو نهشل بن زيد . أعرابي بدوي من بني عدي نزل الحيرة .

(٧) واسمه الظليج . وهو أعرابي فصيح وفد على الرشيد واتصل بالبرامكة .

(٨) هو محمد بن سعد . فارسي الأصل ينتسب الى بني سعد . من اعلم الناس باللغة والشعر . كان يغلظ طبعه ويفخم كلامه ويعرب منطقه .

(٩) أعرابي صاحب غريب يروي عنه البصريون . ذكره الزبيدي في الطبقة الأولى من لغوييهم .

(١٠) هو عبد الوهاب بن حريش . أعرابي حضر بغداد . وله مع الأصمعي مناظرات .

(١١) أعرابي فصيح . كان يعلم في البادية .

(١٢) كان راجزاً فصيحاً راوية . اخذ عنه الأصمعي وروى شعره وجعله حجته .

(١٣) عالم بالعربية، وامام في النحو. قدم من البادية إلى البصرة وتعلم القياس فيها بعد ان صحب أبا زيد الأنصاري والخليل بن احمد. ويبدو انه ذهب الى خراسان ، غير انه قدم منها إلى بغداد مع المأمون . وله كتب منها : كتاب « الأنواء » و « غريب القرآن » ، و « جماهير القبائل » ، و « المعاني » توفي سنة ١٩٥ هـ . (إنباه الرواة ٣/٣٢٧) .

(١٤) هو عبد الله بن خليد ، مولى جعفر بن سليمان. قيل أصله من الري . كان يفخم كلامه ويعربه ، ويقول انه مولى بني هاشم .

وابن أبي صُبح (١) ، وأبو ثوابة الأسدي (٢) ، وأبو سوّار الغَنَوي (٣) .

ويؤخذ مما ذكره ابن النديم عن هؤلاء أن بعضهم كان يتخذ التعليم مهنة له كأبي البيداء الرباحي وأبي ثروان العكلي ، وأن لكثير منهم تواليف في اللغة والشعر . فلأبي مالك عمرو بن كركرة ، مثلاً ، كتاب خلق الانسان وكتاب الخيل . ولأبي زياد يزيد بن عبد الله الكلابي كتاب النوادر وكتاب الفرق وكتاب الابل وكتاب خلق الانسان ، ولأبي الشمح كتاب الابل ، ولأبي خيرة كتاب الحشرات ، ولأبي شبل العقيلي كتاب النوادر . ولأبي محلّم الشيباني كتاب الأنواء وكتاب الخيل وكتاب خلق الأنسان ، ولأبي مِسْحَل كتاب النوادر وكتاب الغريب ، ولأبي ثروان كتاب خلق الانسان وكتاب معاني الشعر . ولمؤرج السدوسي كتاب غريب القرآن وكتاب المعاني ، ولأبي العَمَيْثَل كتاب التشابه وكتاب الأبيات السائرة وكتاب معاني الشعر . ومن سوء الحظ أن لا يصل إلينا شيء من هذه الكتب .

ويبدو ان هؤلاء الأعراب لم يكونوا يتقاضون شيئاً في بادىء الأمر عمّا كانوا يروونه لعلماء الحاضرة ، غير انهم جعلوا من الرواية مهنة يتكسبون بها بعد أن رأوا هؤلاء يستفيدون من روايتهم . ويبدو أيضاً أن بعضهم كان من موالي بعض القبائل العربية التي كانت قد اشتركت في الفتوح وأقامت في البادية .

* * *

(١) أعرابي بدوي نزل بغداد وبها مات . أخذ عنه العلماء .

(٢) أعرابي ، روى عنه عبد الله بن سعيد الأموي .

(٣) كان فصيحاً ، وأخذ عنه ابو عبيدة معمر بن المثنى .

وممن أخذ عن هؤلاء الأعراب من الرواة : اللحياني غلام الكسائي [١] ، وعبد الله بن سعيد الأموي [٢] ، وخلف الأحمر [٣] ، وأبو عمرو بن العلاء [٤] . وإلى الأخير من هؤلاء انتهت عمادة الرواية في الربع الثاني من القرن الثاني للهجرة ، إذ كان من أعلم الناس بكلام العرب ولغاتها وغريبها ، وعنه أخذ أكثر علماء عصره في اللغة والنحو والشعر . وممن أخذ عنه **أبو عبيدة معمر بن المثنى** (— ٢٠٩ هـ) ، **وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري** (— ٢١٥ هـ) . **وعبد الملك بن قريب الأصمعي** (— ٢١٧ هـ) .وهؤلاء الثلاثة من البصرة ، وهم عمدة الرواة في اللغة والشعر وعلوم العرب في النصف الأخير من القرن الثاني والربع الأول من القرن الثالث للهجرة . . . « وعنهم أخذ جل ما في أيدي الناس من هذا العلم ، بل كله » — على حد قول أبي الطيب اللغوي [٥] .

وكان **أبو عبيدة** « أعلم الثلاثة بأيام العرب وأخبارهم ، وأجمعهم لعلومهم »[٥] وهو فارسي الأصل ، يهودي الآباء ، تيمي بالولاء . وكان يفد من البصرة على

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حازم اللحياني . أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ، إلا ان عمدته الكسائي . وهو من لغويي الكوفة وممن اشتهر فيهم بالنوادر ، وله كتاب فيها . (طبقات الزبيدي ص ٢١٣ ، والمزهر ٢/٤١٠) .

(٢) من علماء اللغة بالكوفة في عصر الفراء . أخذ عن الأعراب ، وعن أبي زياد الكلابي ، وأبي جعفر الرؤاسي . وله كتاب في النوادر . وليس علمه بالواسع . (طبقات الزبيدي ص ٢١١ ، والمزهر ٢/٤١٠) .

(٣) هو خلف بن حيان الأحمر ، مولى ابي بردة بن ابي موسى الأشعري . أخذ النحو عن عيسى بن عمر ، وأخذ اللغة عن أبي عمرو . وكان يضرب به المثل في حفظ الشعر وعمله . قيل إنه كان ينظم القصائد ويدخلها في دواوين الشعراء ، إلا أنه نسك وكف عن ذلك في اواخر زمانه . (طبقات الزبيدي ص ١٧٧ ، والمزهر ٢/٤٠٣) .

(٤) اختلف في اسمه الأول كثيراً ، وورد على واحد وعشرين قولا لعل اصحها زبان . كان إمام أهل البصرة في اللغة والنحو والقراءات . وكان راوية للشعر وأيام العرب أيضاً . توفي حوالي سنة ١٥٤ هـ . (طبقات الزبيدي ص ٢٨ ، وبغية الوعاة ص ٣٦٧) .

(٥) مراتب النحويين ص ٤٤ .

الخلفاء في بغداد ، وله حكايات في مجلس الرشيد مع الأصمعي . غير أنه انتقل إلى بغداد في أواخر القرن الثاني للهجرة ، استقدمه اليها الفضل بن الربيع في خلافة المأمون ، وأخذ عنه طائفة من علمائها منهم أبو عبيد القاسم ابن سلاّم[1] وأبو عثمان المازني[2] وأبو حاتم السجستاني . وكان كثير الاشغال بالتأليف ، ولا سيما في اللغة وأيام العرب . ومن تواليفه اللغوية : المجاز في غريب القرآن ، والأمثال في غريب الحديث ، ومعاني القرآن ، والإبل ، واللغات ، وخلق الانسان . وأهم ما بقي من تواليفه كتاب النقائض بين جرير والفرزدق ، وقد ذكر فيه ما كان بين هذين الشاعرين من اشعار النقائض ، وعليها بعض تفسيرات لغوية ، وشرح واف لأيام العرب ووقائعها .

وكان أبو زيد أوثقهم[3] . وكان عالماً باللغة والنحو ، وراوية للحديث . وقد « غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب »[4] ، وأخذ عنه « اللغة أكابر الناس : منهم سيبويه وحسبك »[5] . ووفد على بغداد حين قيام المهدي . ومن تصانيفه اللغوية : لغات القرآن ، وخلق الانسان ، والابل والشاة ، والنبات والشجر ، والنوادر ، واللِّبأ[6] واللبن ، والمطر .

وقد بقي من هذه الكتب ثلاثتها الأخيرة . فكتاب النوادر قال في أوله :

---

(١) مولى للأزد من ابناء خراسان . عالم فقيه ، ومحدث نحوي . ذهب من بغداد إلى مكة حاجاً فاقام فيها حتى وفاته سنة ٢٢٤ هـ (طبقات الزبيدي ص ٢١٧) .

(٢) هو بكر بن محمد بن بقية . بصري . كان اماماً في العربية ، عالماً في النحو ، متسعاً في الرواية ، قادراً على الكلام . من كتبه : التصريف ، وعلل النحو ، والقوافي . توفي حوالي ٢٤٨ هـ . (إنباه الرواة ١/٢٤٦ ، وبغية الوعاة ص ٢٠٣) .

(٣) مراقب النحويين ص ٤٢ .

(٤) بغية الوعاة ، ص ٢٥٤ .

(٥) مراتب النحويين ، ص ٤٢ .

(٦) اللبأ : أول اللبن في النتاج .

« ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي[١] ؛ وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب » . وتتلخص طريقته فيه بأن يورد البيتين أو الثلاثة أو أكثر من القصيدة أو الارجوزة ، ثم يتولى شرح الغريب في هذه الأبيات . ويبدو أنه دخل الكتاب حواشٍ كثيرة من أئمة اللغة بعد تأليفه .

وكتابا « اللبأ واللبن » و « المطر » على غرار أمثالهما من كتب الرواة ، يتولى فيهما المؤلف شرح الكلمات التي تتصل بالموضوع . ففي كتاب « اللبأ واللبن » مثلاً ، يقول : « يقال للبن المذيق ضَيْح . والحُضار والثُّمال الذي ماؤه أكثر من حليبه ، والقَطيبة أن يخلط لبن الماعز بلبن الضأن . وهي النخيسة أيضاً . تدعى النخيسة إذا حمضت ، وكل ممزوج قطيب ... » الخ .

أما **الأصمعي** فكان « أتقنهم للغة ، وأعلمهم بالشعر ، وأحضرهم حفظاً »[٢] . قيل إنه كان يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة[٣] . وقد قدم بغداد من البصرة في عهد الرشيد وحضر مجالسه ونال رفده . ولما تولى المأمون كان الأصمعي قد عاد إلى بلده فاستقدمه فاعتذر بضعفه وشيخوخته ، فكان يجمع المشكل من المسائل ويسيرها إليه فيجيب عنها . روى عنه كثيرون ، منهم أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، وأبو حاتم السجستاني ، وأبو الفضل الرياشي[٤] ،

---

(١) من أهل الكوفة ، ومن أوثق من روى الشعر منهم . يقال إنه خرج على المنصور فظفر به وعفا عنه . ولزم المهدي وصنف له كتابه « المفضليات » . ومن كتبه : الامثال ، ومعاني الشعر ، والألفاظ ، والعروض . توفي حوالي سنة ١٦٨ هـ . (الفهرست ١/٦٨ ، ومعجم الأدباء ٧/ ١٧١) .

(٢) مراتب النحويين ، ص ٤٦ .

(٣) اختلفت الرواية بين اثني عشر ألفاً وستة عشر ألفاً . (أنظر مراتب النحويين ص ٥٧ ، وإنباه الرواة ٢/١٩٨ ، وبغية الوعاة ص ٣١٣) .

(٤) هو العباس بن الفرج الرياشي . جالس الأصمعي وحفظ كتبه ، كما حفظ كتب أبي زيد دون مجالسة ، قتل في البصرة في ثورة الزنج سنة ٢٥٧ هـ . (بغية الوعاة ص ٢٧٦)

وأحمد بن محمد اليزيدي[1] . « وكان الأصمعي » — على حد قول [illegible] — « بحراً في اللغة ، لا يُعرف مثله فيها وفي كثرة الرواية » . [illegible] السنّة « ولا يفتي إلا فيما أجمع عليه علماء اللغة ، ويقف عما ينفردون [illegible] . ولا يجيز إلا الأفصح »[3] . وله تواليف كثيرة نذكر فيما يلي موجز [illegible] يتصل منها باللغة[4] ، لأهمية صاحبها في هذا المجال من جهة . [illegible] رجال المعاجم عليها وعلى أمثالها من التواليف من جهة أخرى . [illegible]

١ — كتاب خلق الانسان : وفيه أسماء أعضاء الانسان و[illegible] وولادته .

٢ — كتاب الخيل : وفيه يتحدث عن أسماء أعضاء الخيل [illegible] ذكر ما قيل في ذلك من أشعار . ثم يبحث عما يستحب من [illegible] وما يكره منها ؛ وفي صفة مشي الخيل وعدوها وألوانها و[illegible] أنساب الخيل العربية المعروفة بالعدو والطرد . ويذكر بعض حكايات عن ذلك .

٣ — كتاب الشاء : ويتحدث به عن حمل الشاة ، وتعدد [illegible] الحمل وبعد الولادة ، وعن عمر الشاة وتدرجها في السن ، ثم عن [illegible] عند الحلب ، وأنواع الحلب ؛ وخلقة الشاة وعيوبها ؛ وما يستحب منه . وتركيب قرونها . وأسماء قطعانها حسب العدد .

٤ — كتاب الابل : ويتحدث فيه عن حمل الناقة وتعدد [illegible] الحمل ، وأسماء الحوار في مراحل نموه ، والممدوح من صفات الابل و[illegible] منها .

---

(١) هو أبو جعفر اليزيدي. كان راوية شاعراً متفنناً في العلوم . ذكره الزبيدي في [illegible] من نحاة البصرة . (طبقات الزبيدي ص ٨٦) .

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٢٠١ .

(٣) بغية الوعاة ص ٣١٣ .

(٤) اعتمدنا في موجزات هذه التواليف على كتاب « الأصمعي » لعبد الجبار الجومرد .

٥ — كتاب الوحوش : وفيه أسماء الوحوش وصفاتها . ويبدأ بأسماء الحمار الوحشي وصفاته وأعضائه ، وأسماء البقر وصفاتها وأسماء أولادها مع ذكر ما قيل فيها من شعر أو رجز ، وذكر أعضائها ولبنها وأسماء قطعانها ؛ ثم أسماء الظباء وصفاتها وأسماء أولادها ؛ وأسماء الوعول وصفاتها ، وأسماء النعام وصفاتها وصغارها ؛ والأسود وأسمائها وصفاتها ، والذئب وصفاته ، والضبع وأوصافها ، والثعلب وأسمائه ، والأرانب وصفاتها .

٦ — كتاب النخل[1] : ويبدأ بأسماء صغار النخل ونعوت سعفه ، ثم حمله وسقوطه وطلعه وإدراك ثمره ، وتغير هذا الثمر وفساده ، وصراحه إذا ألقح ، وطول النخيل ، وأجناسها ، وعذوقها ، وإعرائها ورفع تمرها .

٧ — كتاب النبات والشجر : يتحدث في أول فصل فيه عن النبات عموماً . ويذكر أسماء بعض نبات جزيرة العرب ، وكذلك عن النبت من الأحرار وغير الأحرار من بقول وأعشاب . ومن فصوله الأخرى فصل في أسماء الذكور من النبات ، وآخر في غير الذكور ، وفصل في أسماء الحمض ، وفصل فيما ينبت في السهل ، وآخر فيما ينبت في الرمل من الشجر وغيره .

٨ — كتاب الفَرْق : وقد جاء فيه ما خالف الإنسان فيه من البهائم . ويبدأ بالفم ، ثم الشفة ، ثم الأنف ، فالظفر ، فالرجل ، فالصدر ، فالثدي ، فالفرج ، ثم المخاط ، والبصاق ، والعــرق ، والجلوس ، والتغوط ، ثم الغلمة[2] ، والنكاح والحمل والولادة ، وأسماء الأولاد ، ثم أسماء جماعات الأشياء ، وأنواع أصوات الطير والبهائم والوحش .

٩ — كتاب ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه : وهو ، كما يُشعر اسمه ، كتاب في المفردات المترادفة .

* * *

(١) طبع باسم «كتاب « النخل والكرم » في بيروت سنة ١٩٠٢ . وورد اسمه «كتاب النخلة » في بغية الوعاة ص ٣١٤ . (٢) الغلمة : البلوغ .

ولم يسهم الكوفيون إسهام أهل البصرة في ميدان رواية اللغة وتدوينها ، وإن كانوا بزوهم في ميدان رواية الشعر وتدوينه[١] . ومع هذا فقد ظهر في الكوفة رواة لهم خطرهم في تاريخنا اللغوي ، منهم : **أبو زكرياء يحيى بن زيادالفرّاء** (— ٢٠٧ هـ) . **وأبو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني** (— ٢١٣ هـ) ، **وأبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي** (— ٢٣١ هـ) .

والفرّاء « أبرع الكوفيين في علمهم » [٢] . قال فيه أبو العباس ثعلب[٣] غير مرّة : « لولا الفرّاء ما كانت عربية . لأنه حصّنها وضبطها ؛ ولولا الفرّاء لسقطت العربية . لأنها كانت تُنازَع ويدّعيها كل من أراد ، ويتكلّم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب »[٤] . أخذ علمه عن الكسائي ثم عن أعراب وثق بهم . مثل أبي الجرّاح . وأبي ثَروان وغيرهما[٥] . ومما رفع قدره حظوته عند المأمون . فقد كان يقدّمه على غيره ، وعهد إليه تعليم ابنيه . وله من الكتب : معاني القرآن ، الذي يقول فيه ثعلب انه « لم يُعمل قبله ولا بعده مثله » ، واللغات ، والنوادر . وآلة الكتّاب .

وأما **الشيباني** فكوفي نزل بغداد ، وكان « عالماً بكلام العرب ، حافظاً للغاتها » [٦] . وقد قال فيه أبو العباس ثعلب [٧] : كان مع أبي عمرو والشيباني

---

(١) أنظر الخصائص ١/٣٨٧ .

(٢) الزبيدي ص ١٤٣ .

(٣) هو أحمد بن يحيى الشيباني . امام الكوفيين في النحو واللغة . أخذ عن ابن الأعرابي ومحمد بن سلام وغيرهما ، وكان حفاظة راوية . من مصنفاته : معاني القرآن ، ومعاني الشعر ، وحد النحو ، والمصون في النحو ، واختلاف النحويين. توفي عام ٢٩١ هـ (إنباه الرواة ١/١٣٨) .

(٤) طبقات الزبيدي ص ١٤٤ .

(٥) مراتب النحويين ص ٨٦ .

(٦) بغية الوعاة ص ١٩٢ .

(٧) طبقات الزبيدي ص ٢١١ .

من العلم والسماع عشرة أضعاف ما كان مع أبي عبيدة ، ولم يكن من أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم » . وكان يعرف في وقته بين العلماء بصاحب ديوان اللغة والشعر ، كما كان فاضلاً صدوقاً[1] . ومن أهم تصانيفه اللغوية : كتاب الجيم (أو كتاب اللغات) وهو في عشرة أجزاء ، منه نسخة خطية في مكتبة الأسكوريال ، وكتاب الخيل ، وكتاب النوادر ، وكتاب الابل ، وخلق الانسان .

وأما **ابن الأعرابي** فمن موالي بني هاشم . ذكر أبو الطيب اللغوي أنه كان « أحفظ الكوفيين للغة »[2] ، وذكر السيوطي أنه « لم يُرَ أحد في علم الشعر واللغة أغزر منه »[3] . وكان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلاً ولا كثيراً[4] . ولعل هذا الزعم كان أثراً من آثار المنافسة بين علماء الكوفة والبصرة . ومن تواليفه اللغوية : كتاب أسماء البئر وصفاتها ، وكتاب النوادر ، وكتاب الخيل ، وكتاب النبات ، وكتاب نسب الخيل ، وكتاب معاني الشعر . وكتاب تفسير الأمثال ، وكتاب الألفاظ .

. . .

وتمثّل هذه الكتب وأمثالها من تواليف البصريين والكوفيين وفصحاء الأعراب المرحلة المنهجية الأولى لتدوين اللغة . فبعد أن كان هذا التدوين يسير كيفما اتفق ، وعلى غير نظام ، أخذ ينتحي نحو تصنيف المفردات في مجموعات ينتظم كل منها موضوعاً معيناً[5]. ولقد كانت هذه المجموعات من الأسس التي

---

(١) إنباه الرواة ١/٢٢٢ .

(٢) مراتب النحويين ص ٩٢ .

(٣) بغية الوعاة ص ٤٢ .

(٤) إنباه الرواة ٣/١٢٩ .

(٥) ولنتبين طبيعة هذه المرحلة التي سبقت وضع المعاجم ، ولازمت أوائلها ، نسوق النموذج التالي من أول كتاب النخل والكرم للاصمعي على سبيل المثال :

« من صغار النخل الجثيث ، وهو اول ما يطلع من أمه ، وهو الودي والهراء والفسيل . =

اعتمد عليها أصحاب المعاجم عند وضعهم لمعاجمهم . كما سنبين فيما بعد .

— ٤ —

ولا بد لنا من أن نبدي هنا بعض الملاحظ عن الطريقة التي انتهجت في جمع اللغة وتدوينها قبل وضعها في المعاجم :

١ — حين دوّن العلماء اللغة دونوها على افتراض أنها لغة موحدة في وقت كانت فيه مجموعة من لهجات متطورة ومتغايرة . ونجم من ذلك أن وُجد للفظ الواحد احتمالات لفظية ومعنوية مختلفة في كثير من الأحيان ، كما وجد للمعنى الواحد ألفاظ مختلفة كذلك . وقد سجلت معاجمنا هذه الظاهرة فسجلت بذلك كثيراً من الاضطراب وعدم التناسق . مما يصعب أن يجتمع في لغة واحدة .

٢ — حاول الرواة أن يأخذوا اللغة عن فصحاء الأعراب من قيس وتميم وأسد ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يأخذوا عن غيرهم من سائر القبائل في الغالب . وبالجملة فإنهم لم يأخذوا عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كانوا يسكنون أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنهم لم يأخذوا « من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل الشام

= وإذا كانت الفسيلة في الجذع ولم تكن مستأرضة فهو من خسيس النخل ، والعرب تسميها الراكب ، فاذا قلعت الودية من أمها بكربها قيل ودية منعلة ، فاذا غرسها حفر لها بئراً فغرسها ، ثم كبس حولها بترنوق المسيل والدمن ، فتلك البئر دي الفقير . يقال فقرنا للودية تفقيراً ، والأشأ من صغار النخل ...
ومن نعوت سعفها وكربها وقلبها : يقال للفسيلة إذا أخرجت قلبها قد أنسغت . ويقال للسعفات اللواتي يلين القلبة « العواهن » في لغة أهل الحجاز ، أما أهل نجد فيسمونها « الخواقي » ، وأصول السعف الغلاظ « الكرانيف » الواحدة كرنافة ، والعريضة التي تيبس فتصير مثل الكتف هي الكربة ، وشحمة النخلة هي الجمار ، فاذا صار للفسيلة جذع قيل قد قعدت ، وفي أرض بني فلان من القاعد كذا وكذا ، والسعف هو الجريد عند أهل الحجاز ، واحدته جريدة ، وهو الخوص وجمعه خرصان ، والخلب الليف واحدته خلبة ... » .

وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية ، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم »[1] .

ومعنى هذا أن ما دُوِّن من اللغة آنذاك كان مقتصراً على ما يتصل بالحياة البدوية من معانٍ . وأن ما يمكن أن تكون هذه اللغة قد ظفرت به من تطور من جرّاء اتصالها بالثقافات المحيطة قد تجووزعنه في سبيل المحافظة على سلامة اللغة . ومن الواضح أن الاقتصار في أخذ اللغة على القبائل الموغلة في الجزيرة معناه اتخاذ المكان أساساً لسلامة اللغة . غير أننا نعلم أنهم حين كانوا يحتجون لهذه السلامة فيما بعد كانوا يتخذون من أدب الجاهلية وصدر الإسلام أساساً لذلك في الغالب ، وهو أساس زماني لا مكاني . ويخيل إليّ أن من المتعذر التوفيق بين الأساسين ، إذ باعتبار الأساس الأول تستثنى لغة أطراف الجزيرة ، وباعتبار الثاني تُضَمَّن .

٣ — من الطبيعي ألاّ يكون فصحاء الأعراب ، والرواة ، وعلماء اللغة ، منزهين عن النسيان والخطأ ؛ وكتب اللغة والأدب مليئة بشواهد على ذلك . فقد روي أن الفرّاء قال[2] : « قال لي سلمة[3] : أصحابك ليس يحفظون . فقلت : كلا ، فلان حافظ . فقال : يغيِّرون الألفاظ ويقولون لي : قال الفرّاء كذا وقال كذا ، وقد طالت المدة واجتهد أن أعرف ذلك فلا أعرفه ،

(١) المزهر ١/٢١٢ . وأنظر البلغة في اصول اللغة ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) مجالس ثعلب ١/١٦٥ .

(٣) هو أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي ، أخذ عن الفراء وروى عنه كتبه ، وأخذ عن خلف الأحمر وسمع عنه كتاب العدد . وأخذ عن سلمة أبو العباس ثعلب .

ولا أدري ما يقولون » .

وروى ابن السكّيت أن بعض الأعراب سمع قول عمرو بن كلثوم :

علينا البَيْض واليَلَب اليماني وأسيافٌ يقمن وينحنينا

فظن أن اليلب أجود الحديد فقال : « ومحورٍ أُخْلِصَ من ماء اليلب »، وهو خطأ إذ أن اليلب جلد يتخذ خوذة أو درعاً أو ترساً [1] .

وظن عربي أن اليرندج شيء ينسج فقال يصف امرأة بالغفلة :

لم تدرِ ما نسج اليرندج قبلها ودِراسُ أعوصَ دارسٍ مُتَخَدِّدِ

واليرندج في الواقع جلد يصبغ [2] .

وعلّل أبو علي الفارسي وجود هذه الأخطاء وأشباهها تعليلاً حسناً حين قال : « إنما دخل هذا النحو كلامهم (يعني كلام العرب) لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يستعصمون بها ، وإنما تهجم بهم أطباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد » [3] .

وأخطر من هذا أن يعمد بعضهم إلى الكذب وافتعال الألفاظ أو المعاني تعنتاً ، طمعاً في جاه ، أو تخلصاً من حرج ، أو غير ذلك . قال الخليل بن أحمد [4] : « إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت » .

روي أن رجلاً دخل على أبي حاتم السجستاني فقال له : « يا أبا حاتم ، ما تسمي العرب الرجل إذا كان في فَرد رجله خف وفي الأخرى نعل ؟ قال : لا أدري ، قال : صدقت ، لأن فوق كل ذي علم عليم ؛ يقال له : مُخْفَنْعِل

(١) أنظر لسان العرب ٢/٣٠٦ .
(٢) المزهر ٢/٢٤٨ .
(٣) المصدر نفسه ٢/٢٤٨ .
(٤) كتاب العين ، ص ٥ .

يا غلام .. »[1] !

ومن أوائل من رمي بافتعال اللغة وتعمد الصنعة فيها محمد بن المستنير المعروف بقطرب [2] . قال يعقوب بن السكّيت[3]: «كتبت عنه قِمَطْراً ، ثم تبينت أنه يكذب في اللغة فلم أذكر عنه شيئاً » .

ومنهم الأصمعي[4] ، فقد روي « أن رجلاً رأى عبد الرحمن ابن أخيه ، فقال : ما فعل عمُّك ؟ فقال : قاعد في الشمس يكذب على الأعراب »[5] . وقال ثعلب[6] : « سمعت ابن الاعرابي يقول في كلمة رواها الأصمعي : سمعت من ألف أعرابي خلاف ما قاله الأصمعي » .

ومنهم أبو عمرو الزاهد المعروف بغلام ثعلب والمتوفى سنة ٣٤٥ هـ . إذ يروى أن جماعة من أهل بغداد اجتازوا على قنطرة الصراة وتذاكروا كذبه . فقال بعضهم : أنا أصحِّف له القنطرة وأسأله عنها فإنه يجيب بشيء آخر . فلماصرنا بين يديه قال له: أيها الشيخ، ما الفنطرة عند العرب؟ فذكر شيئاً قد أنسيته . فتضاحكنا وأتممنا المجلس . فلما كان بعد شهر ذكرنا الحديث فوضعنا رجلاً غير ذلك فسأله فقال : ما الفنطرة ؟ قال : أليس قد سألتَ عن هذه المسئلة منذ كذا وكذا فقلت هي كذا ؟ فما درينا من أي الأمرين نعجب من

---

(١) مراتب النحويين ، ص ٨٢ .

(٢) نحوي بصري معاصر لسيبويه . من تصانيفه : المثلث ، والنوادر ، والعلل في النحو . توفي سنة ٢٠٦ هـ . (إنباه الرواة ٣/٢١٩ ، وبغية الوعاة ص ١٠٤)

(٣) بغية الوعاة ، ص ١٠٤ .

(٤) يبرىء بعضهم الأصمعي من هذه التهمة وينسبون اليه صدق الرواية . قال أبو الطيب اللغوي : « أنى يكون الأصمعي كما زعموا ولا يفتي إلا فيما أجمع عليه العلماء، ويقف عما يتفردون به عنه ،ولا يجوز إلا أفصح اللغات، ويلجّ في دفع ماسواه » – مراتب النحويين ، ص ٤٩ .

(٥) مراتب النحويين ، ص ٤٩ .

(٦) معجم الأدباء ٥/٧ . وثعلب هو ابو العباس أحمد بن يحيى، مولى بني شيبان وإمام الكوفيين في النحو واللغة . كان ثقة حجة ، ديناً مشهوراً بالحفظ . من اهم تصانيفه : معـاني القرآن ، والقراءات ، ومعاني الشعر ، وحد النحو ، والمجالس . توفي سنة ٢٩١ هـ . (إنباه الرواة ١/١٣٨ .

ذكائه : إن كان علماً فهو اتساع طريف ، وإن كان كذباً في الحال فَحَفِظَه فلما سئل عنه ذكر الوقتَ والمسئلة فأجاب بذلك الجواب — فهو أطرف[1] .
ويروى كذلك أن معز الدولة كان قد قلَّد شرطة بغداد غلاماً تركياً مملوكـاً يعرف بخُواجا . فبلغ أبا عمرو هذا وكان يملي كتاب الياقوتة . فلما جازه قال : اكتبوا (ياقوتة خُواجا) الخُواج في أصل اللغة الجوع ، ثم فرَّع على هذا باباً باباً وأملاه ، فاستعظم الناس كذبه وتتبعوه[2] .

ومنهم أبو سليمان كيسان بن درهم[3] . فقد روى ابن سلاّم أن أبا عبيدة قال : «كيسان يسمع من الناس فيعي غير ما يسمع ، ويكتب في الألواح غير ما وعى ، ثم ينقله من الألواح في الدفاتر بغير ما كتب ، ثم يقرأ من الدفتر غير ما فيه .»[4]

ولعل أشهر من عرف بافتعال اللغة في الاسلام أبو العلاء صاعد بن الحسن اللغوي البغدادي[5] الذي ورد الأندلس حوالي سنة ٣٨٠ هـ على المنصور بن أبي عامر واتصل به . فقد روي أنه دخل مرة على المنصور هذا وفي يده كتاب ورد عليه من عامل له اسمه ميدمان بن يزيد يذكر فيه (القلب والتزبيل) ؛ وهما اسمان عندهم لمعاناة الأرض قبل الزرع ، فقال له المنصور : أبا العلاء ! قال : لبيك مولانا ! قال : هل رأيت فيما وقع إليك من الكتب كتاب (القوالب والزوالب) لميدمان بن يزيد ؟ قال : إي والله يا مولانا ، رأيته ببغداد في نسخة لأبي بكر بن دريد بخط كأكرع النمل ، في جوانبها علامات الوضاع ؛

---

(١) الرافعي ١/ ٣٦٢ .
(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٦٢ .
(٣) هو معرّف بن درهم ، وكيسان لقب له . خراساني الأصل . قيل انه كان مولى لامرأة من بني الهجيم . أخذ عن الخليل ، وذكره الزبيدي في الطبقة الرابعة من نحويي البصرة . (طبقـات الزبيدي ص ١٩٥ – ١٩٦) .
(٤) طبقات الزبيدي ص ١٩٦ . وانظر مراتب النحويين ص ٨٦ .
(٥) لغوي ، دخل الأندلس ، وعرف بانتحاله للالفاظ ، ومن ثم لم يوثق به . مات بصقلية سنة ٤١٧ هـ . (بغية الوعاة ص ٢٦٧) .

هكذا هكذا ! فقال له : « أما تستحي أبا العلاء ؟ هذا كتاب عاملي ببلد كذا إلخ ، وإنما صنعت لك هذه الترجمة مولّدة من هذه الألفاظ التي في هـذا الكتاب ونسبته إلى عاملي لأختبرك » . فجعل يحلف له أنه ما كذب وأنه أمرٌ وافق[1] .

وقد يكون بعض هذه الروايات وأمثالها مبالغاً فيه ، وقد يكون بعضها مفتعلاً لأسباب شخصية ، أو لأسباب تتصل بالخصومة التقليدية بين علماء البصرة والكوفة ، أو لغير ذلك . غير أن وجودها على أي حال يضع أساساً قوياً للاعتقاد باصطناع بعض الألفاظ اللغوية ومعانيها .

وقد أشارت المعاجم إلى بعض هذه الألفاظ . فقد جاء في الجمهرة ، رواية عن الخليل ، أن « ضَهيد ، وهو الرجل الصلب ، مصنوع لم يأت في الكلام الفصيح » . وكذلك « عَفَنْشَج ، وهو الثقيل الوخم — على زعمهم » . وجاء فيها في باب فيعلول كلمتان مصنوعتان . « قالوا : عَيْدَشون : دويبّة ، وليس بثبت ، و صَيْخَدون — قالوا : الصلابة ، ولا أعرفها » . وفيهـا : « البُدّ[2] : الصنم الذي لا يُعبد ، ولا أصل له في اللغة » . وفيها : « البَتْش ، ليس في كلام العرب الصحيح » . وفيها « تَخْطَع : اسم ، وأحسبه مصنوعاً » . وجاء في مجمل ابن فارس : « الالط : نبت ، أظن أنه مصنوع . »[3]

كما أشارت كتب اللغة إلى بعضها أيضاً . فقد روي عن الأصمعي[4] أنه « ذكر حروفاً من الغريب فقال : لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي ، منها الجبر ، وهو الملك . وإنما سمي بذلك — أظن — لأنه يجبر بجوده ، وهو قوله :

---

(١) أنظر الرافعي ١/ ٣٦٣ .
(٢) في القاموس : معرّب بت .
(٣) أنظر المزهر ١/ ١٨٢ .
(٤) الخصائص ٢/ ٢١ .

سلم براووق[1] حبيت[2] به وانعم صباحاً أيهـا الجبر

... ومنها المأنوسة ، وهي النار ، وذلك قوله :

كما تطاير عن مأنوسة الشرر[3]

ولأبي القاسم عمر بن حمزة البصري (— ٣٧٥ هـ) كتاب في انتقاد الرواة سماه « التنبيهات على أغاليط الرواة » وضمّنه الأغاليط التي وقعت في بعض تواليفهم كنوادر أبي زياد الكلابي ، ونوادر أبي عمرو الشيباني ، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ، وفصيح ثعلب ، والكامل للمبرد ، وكتاب الغريب للقاسم بن سلاّم ، وإصلاح المنطق لابن السكيت .

*　*　*

ولكثرة هذه الاغاليط . وفي سبيل ضبط المنقول من اللغة . وجد اللغويون أنفسهم مضطرين . منذ القرن الثالث الهجري وما بعده ، إلى اتخاذ وسائل خاصة تماثل تلك التي كان يتخذها المحدّثون للتأكد من صحة الأحاديث . فلجأوا إلى الجرح والتعديل . فجرّحوا بعض الرواة وعدّلوا بعضهم ، كما نرى في كتب طبقات اللغويين والنحويين ؛ واشترطوا « أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً ، كما يشترط في نقل الحديث .. فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله » [4].

وقسموا النقل بالقياس إلى تواتره وعدمه إلى قسمين : تواتر وآحاد .

فأما التواتر فهو ما تواتر من الكلام العربي الصحيح على ألسنة الناس من زمن العرب إلى اليوم ، ويشمل لغة القرآن الكريم ، وما تواتر من السُّنَّة وكلام العرب : كشرع ، وصلاة ، ويوم ، وشهر ، وكتاب ، وقمح ،

---

(١) الراووق : الكأس ، ووعاء الشراب الذي يروّق به .

(٢) وفي اللسان (مادة جبر) حييت ، وكذلك في جمهرة اشعار العرب . ولعل ذلك هو الصواب .

(٣) صدر البيت : تطايح الطل عن أعطافها صعداً — كما ورد في الشعر والشعراء ص ١٢٩ .

(٤) المزهر ١/١٣٨ عن لمع الادلة في أصول النحو لكمال بن الأنباري .

وبادية ، وظبي ، ودلو ، وبئر ... الخ .

وأما الآحاد (أو الإفراد) فما تفرَّد بنقله بعض أهل اللغة ، دون أن يكون متواتراً . وهذا القسم مظنون ، إلا إذا كان من انفرد بنقله لا يقدح في عدالته ، وكان « من أهل الضبط والإتقان ، كأبي زيد ، والخليل ، والأصمعي[١] ، وأبي حاتم ، وأبي عبيدة ، وأضرابهم ؛ وشرطه ألاَّ يخالفه فيه من هو أكثر عدداً منه » .[٢] ومن أمثلته :

جاء في **جمهره ابن دريد** : المَنْشَبَة : المال ، هكذا قال أبو زيد ، ولم يقله غيره . وفيها : الرَّت ، والجمع رتوت ، وهي الخنازير الذكور ، ولم يجيء به غير الخليل .

وفيها : ذكر عن أبي الخطاب الأخفش[٣] أنه قال : الخَفَنْخوف : طائر . وما أدري ما صحته . ولم يذكره أحد من أصحابنا غيره .

وفي **صحاح الجوهري** : المَوْضَع بفتح الضاد لغة في الموضِع سمعها الفرّاء . وفيه : قال الأصمعي : ما سمعنا العام قابّة[٤] : أي صوت رعد . قال ابن السكيت : ولم يرو هذا الحرف أحد غيره . والناس على خلافه : إنما يقال : ما أصابتنا العام قابّة : أي قطرة .

وقد يكون النقل متصل السند كأن يروي أبو الحسن الأخفش[٥]

---

(١) هذا ماذكره السيوطي . غير ان هناك من يطعن في رواية الأصمعي كما ذكرنا في موضع سابق من هذا الفصل .

(٢) المزهر ١/١٢٩ .

(٣) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، مولى قيس بن ثعلبة ، واحد الأخافشة الثلاثة المشهورين . كان إماماً في العربية . أخذ عن الاعراب وأبي عمرو بن العلاء وطبقته ، واخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة . (إنباه الرواة ص ١٥٧ ، وبغية الوعاة ص ٢٩٦) .

(٤) في الأصل : قاية بالياء ، والتصحيح عن اللسان .

(٥) هو سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط . مولى لبني مجاشع . قرأ النحو على سيبويه ، وكان من =

(— ٢١٥ هـ) عن الخليل بن أحمد (— ١٧٠ هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (— ١٥٤ هـ) ، مثلاً ؛ وهذا مما يقوّي النقل ويعززه . وقد يكون منقطع السند كأن يروي ابن دريد (— ٣٢١ هـ) عن الأصمعي (— ٢١٧ هـ) مثلاً ، وهو لم يدركه . وهذا النوع من النقل غير مقبول عند فئة ، مشروط القبول بعدالة الناقل عند فئة ثانية ، ومقبول عند فئة ثالثة (١) .

ومن ثَم فقد اعتبروا ما روي من اللغة على نوعين : الأول ماهو صحيح ثابت . والثاني ماليس كذلك . وقالوا في سبب عدم ثبوت النوع الثاني « عدم اتصال سنده لسقوط راوٍ منه ، أو جهالته ، أو عدم الوثوق بروايته » (٢) . وأمثلة هذا النوع كثيرة منها :

قال في **الجمهرة** : زعموا أن الشَّطشاط طائر . وليس بثبت .

وفيها : الحَبْجاب : الماء الكثير . وكذلك ماءٌ حُباجِب ، وليس بثبت .

وفيها : الرَّفَف : الرقة في الثوب وغيره ، وليس بثبت .

وفيها : بتَأ يَبْتَأ بَتْأً : إذا أقام بالمكان ، وليس بثبت .

وفيها : أرض حَشْواء : كثيرة التراب ، زعموا ، وليس بثبت .

وفيها : كَنْحَب ، قالوا : نبت ، وليس بثبت .

وفيها : العَضْبَل : الصلب ، وليس بثبت .

وفيها : جزْلاء بمعنى الجزْل ، وليس بثبت .

وفيها : الخُعْخُع : ضرب من النبت ، وليس بثبت .

وقال في **مجمل ابن فارس** : الحَتْر (٣) : ذكر الثعالب ، وفيه نظر .

= اعلم الناس بالكلام . صنف الأوسط في النحو ، والاشتقاق ، والأصوات . وتوفي حوالي سنة ٢١٥ هـ . (إنباه الرواة ٣٦/٢ ، وبغية الوعاة ص ٢٥٨) .

(١) أنظر البلغة في أصول اللغة ص ٣٠ .

(٢) المزهر ١٠٣/١ .

(٣) في الأصل : الحتو بالواو ، والتصحيح عن القاموس .

وفيه : الولاّس : الذئب : فيما يقال ، وفيه نظر .

وفيه : يقولون : القَلْخ : الحمار ، والقَلْخ الفحل إذا هاج ، وفيهما نظر .

وفيه : يقال شيء وافل أي وافر ، وفيه نظر .

وفيه : عَمَشْتُ الرجل بالعصا : ضربته . وفيه نظر .

وفي **الصحاح** : في فلان تَيْسِيّة . وناس يقولون تَيْسوسِيّة وكَيْفوفِيّة ولا أدري ماصحتهما .

وفيه : الضِّفّة بالكسر : جانب النهر . ونقله الأزهري في التهذيب عن الليث . ثم قال : لم أسمع « ضِفّة » لغير الليث . والمعروف الضَّفّة [1] والضَّيف [2] لجانب النهر .

وفي **التهذيب للأزهري** [3] : قال الليث : أسد قَصقاص نعت له في صوته [4] ، وحية قَصقاص [5] نعت لها في خبثها . قال الأزهري : وهذا الذي في نعت الأسد والحية لا أعرفه ، وأنا بريء من عهدته .

٤ – كثيراً ما كان علماء اللغة يأخذون عن تواليف الأعراب والرواة ، زيادة عن السماع منهم . ولما كان بعض هذه التواليف آنذاك يفتقر إلى التنقيط ، وبعضها الآخر يفتقر إلى الدقة فيه ، كان هناك مجال كبير للتصحيف [6]

---

(١) في القاموس : الضفة (بالفتح) ويكسر جانب النهر .

(٢) في الأصل : الضفة والضف جانب النهر ، والتصحيح عن اللسان ، والجمهرة ٣/٥٥٤ .

(٣) هو محمد بن أحمد الأزهري ، اللغوي الأديب الهروي . ورد بغداد وكان رأساً في اللغة . وله من التصانيف : التهذيب في اللغة ، والتقريب في التفسير ، وشرح شعر ابي تمام ، والادوات . مات سنة ٣٧٠ هـ . (بغية الوعاة ص ٨) .

(٤) في الأصل : في صورته ، والتصحيح عن اللسان .

(٥) في القاموس : حية قصاقص : خبيثة .

(٦) عرف المعري التصحيف بأن « يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب » – المزهر ٢/٣٥٣ .

وقد انتقل كثير من الكلمات المُصحّفة إلى أفواه العلماء ، ودار على ألسنتهم . وجرى في كتبهم ؛ فغدا يُقال ، على سبيل المثال :

خلَعَ المرء وجلَع : إذا ذهب حياؤه [1] .

وأحَمّ الأمر وأجَمّ : إذا حان وقته [2] .

وحُرِف في ماله حَرفة ، وجُرِف جَرفة : إذا ذهب شيء من ماله [3].

ومصمص إناءه بالماء ، ومضمضه : إذا غسله [4].

بل إن كثيراً من أمثال هذه الكلمات انتقل إلى المعاجم ذاتها . فقد ذكر أن بعضهم فضّل مختصر العين للزبيدي على كتاب العين نفسه لكون مؤلفه « حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة . والحروف **المصحّفة** . والأبنية المختلة » [5] . واستدراك ابن خالوية على مواضع من الجمهرة « ونبّه على بعض أوهام **وتصحيفات** فيها » [6] . وفضّل ياقوت كتاب الصحاح على الجمهرة ، وتهذيب اللغة ، ومجمل اللغة . على الرغم من وجود « **تصحيف** فيه في عدة مواضع ، تتبّعها عليه المحققون [7] » .

ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نعزو التصحيف كله إلى إهمال المؤلفين أنفسهم في الكتابة ، إذ لا بد أن يكون القسم الأكبر منه من عمل الورّاقين الذين كانوا ينسخون الكتب فيخطئون فيها .

٥ ــ لقد أدّى تعدّد الروايات في معنى اللفظة الواحدة أحياناً . وصعوبة تقصّي الصحيح منها لبعد أماكن الفصاحة في الجزيرة عن مواطن التدوين ،

---

(١) ابن السكيت ، القلب والابدال ص ٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٩ ــ ٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ٢٩ ــ ٣٠ .

(٤) أبو الطيب اللغوي ، كتاب الأبدال ٢/ ٢٤٠ .

(٥) أنظر المزهر ١/ ٨٧ .

(٦) المزهر ١/ ٩٥ .

(٧) المصدر نفسه ١/ ٩٩ .

إلى اختلاف الآراء في معاني كثير من الألفاظ . فقد ذكر ثعلب ، مثلاً ، وهو يعرض لتفسير البيت[1] :

لا تملأ الدلو وعرِّق فيها[2] ألا ترى حَبارَ من يسقيها

أن « الحبار : هيئة الانسان » ؛ بينما جاء في اللسان أن حبار اسم ناقة الشاعر . وقيل الحبار هنا : الأثر[3] .

* * *

ويؤخذ من جماع ما ذكر أن هذه اللغة التي دونت لاتزال تفتقر إلى شيء من التدقيق والتمحيص ؛ ففيها من الألفاظ ما لم يتأكد استعمال العرب له . وفيها من المعاني ما لم تثبت صحته . ويكفي ان يطلع المرء على « الجاسوس على القاموس » لأحمد فارس الشدياق ليتبين مدى ما نحتاج اليه من جهد في سبيل تقويم الألفاظ وضبط المعاني .

— ٥ —

وضع المعاجم :

لقد وفّق اللغويون ، حتى أواسط القرن الثاني للهجرة ، إلى جمع الكثير من مفردات اللغة في كتب يشمل كل منها ألفاظاً ينتظمها موضوع واحد ، كما ذكرنا . غير أن هذه الكتب وأمثالها لم تكن لتفي بالحاجة ؛ إذ من العسير أن تتناول جميع الموضوعات التي تقوم عليها اللغة ، كما أن من العسير أن يرجع إليها حين يطلب معنى لفظة معينة .

---

(١) أنظر مجالس ثعلب ١/١٩٨ .

(٢) عرّق في السقاء والدلو : جعل فيها ماء قليلا . والبيت في اللسان (٥/٣٢١ ، ١٢/١١٤) .

(٣) أنظر لسان العرب ١٢/١١٤ .

ومن ثم كان لا بد من تصنيف ألفاظ اللغة بطريقة أكثر حصراً وأيسر منالاً . وأول من وفق إلى ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب العين الذي يعتبر أول معجم عربي .

وقد اعترضت الخليل ـ وهو يفكر في وضع هذا المعجم ـ صعوبتان رئيسيتان :

الأولى : حصر الألفاظ العربية .

والثانية : ترتيبها .

وقد تخطى الصعوبة الأولى بطريقة رياضية عقلية ؛ إذ رأى أن اللفظة العربية في الأصل إما أن تكون ثنائية ، أو ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية ؛ وأن الكلمة الثنائية « تتصرف على وجهين نحو قد دق ، شد دش . والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه ... وهي نحو : ضرب ، رضب ، ربض ، ضبر ، بضر ، برض . والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف ضربت في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فصارت أربعة وعشرين وجهاً يكتب مستعملها ويلغى مهملها وهي نحو عبقر يقوم منه : عبقر ، عبرق ، عقبر ، عقرب ، عرقب ، عربق ، قعرب ، قعبر ، قبعر ، قبرع ، قرعب ، قربع ، رعقب ، رعبق ، رقعب ، رقبع ، ربعق ، ربقع ، بعقر ، بعرق ، بقعر ، بقرع ، برعق ، برقع ؛ والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف ضربت في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون حرفاً فصارت مائة وعشرين وجهاً ، يستعمل أقله ويلغى أكثره ، وهي نحو سفرجل ، سفرلج ، سفجرل ، سفجلر ، سجرفل ، سجرلف ، سرفجل ، سرجفل ، رسفلج ، سلرفج ، سلفرج ، سجفرل ، سرفلج ، سرلفج ، سجفلر ، سلفجر ، سفلجر ، سرجلف ، سلجرف ، سجلرف ، سرلجف ، سجلفر ... »[1]

وقد لجأ إلى هذه التقاليب في كل حرف من حروف الهجاء ، وذكر

---

(١) كتاب العين ص ٩ — ١٠ .

المستعمل من الألفاظ التي تنتمي إلى كل منها مع معناه ، وأشار إلى المهمل الذي ليس من كلام العرب .

وحاول في مقدمة الكتاب أن يضع بعض القواعد التي تساعد على التمييز بين الدخيل من الألفاظ والعربي المستعمل منها ، فأشار ، مثلاً ، إلى أن ليس في كلام العرب كلمة صدرها « نر »[١] ، وأن ليس في كلامهم كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من الحروف الذلق والشفوية[٢] ، وأن « العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشق فعل يجمع بين كلمتين مثل حيّ (و) على ... »[٣] .

وليس فيما بين أيدينا مما نشر من كتاب العين[٤] إشارة إلى عدد الكلمات العربية التي توصل الخليل إلى حصرها . غير أن السيوطي يذكر أن حمزة الأصبهاني[٥] أورد في كتاب الموازنة — فيما نقله عنه المؤرخون — أن الخليل ذكر « في كتاب العين أن مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع ، من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، من غير تكرار . اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر : الثنائي سبعمائة وستة وخمسون ، والثلاثي تسعة آلاف ألف وستمائة وخمسون ، والرباعي أربعمائة مائة ألف وواحد وتسعون ألفاً وأربعمائة ، والخماسي أحد عشر ألف ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وتسعون ألفاً وستمائة »[٦] .

---

(١) كتاب العين ص ٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥ . والحروف الذلق ماتكونت على ذلق اللسان أو طرفه، وهي : ر ل ن. أما الشفوية فما تكونت على الشفة ، وهي : ب ف م .

(٣) المصدر نفسه ص ١٠ . والفعل المشتق منها : حيعل .

(٤) نشر منه الأب أنستاس الكرملي مئة وأربعاً وأربعين صفحة فقط .

(٥) هو حمزة بن الحسن الأصبهاني المؤدب أديب ولغوي ومؤرخ . عاصر عضد الدولة ، ونسب إلى الشعوبية . من تصانيفه : الموازنة بين العربي والعجمي ، وتاريخ أصبهان. (إنباه الرواة ١ / ٣٣٦) .

(٦) المزهر ١ / ٧٤ — ٧٥. ويلاحظ أن مجموع ماعدد يزيد على العدد الذي ذكره أولا . وفي =

ويلاحظ أن هذه الأرقام تفوق كثيراً في مجموعها ومعظم مفرداتها ما ذكره أبو بكر الزبيدي [١] في مختصره لكتاب العـين ، إذ قال إن عدة مستعمل الكلام كله ومهمله ٦,٦٥٩,٤٠٠ [٢] لفظة لا يستعمل منها سوى ٥٦٢٠ لفظة ، والباقي مهمل . وقد قسم هذه الألفاظ كما يلي [٣] :

	عدد الألفاظ	المستعمل منها	المهمل
الثنائي	٧٥٠	٤٨٩	٢٦١
الثلاثي	١٩٦٥٠	٤٢٦٩	١٥٣٨١
الرباعي	٣٠٣٤٠٠	٨٢٠	٣٠٢٥٨٠
الخماسي	٦٣٧٥٦٠٠	٤٢	٦٣٧٥٥٥٨
المجمـــوع	٦٦٩٩٤٠٠	٥٦٢٠	٦٦٩٣٧٨٠

أما الصعوبة الثانية . وهي ترتيب الألفاظ في المعجم ، فقد حلّها الخليل بأن رتّب الكلمات على حسب أوائل موادها . غير أنه لم يستعمل الترتيب الأبجدي المعروف ، وإنما لجأ إلى ترتيب آخر صوتي بدأ فيه بحروف الحلق ، فاللسان ، فالأسنان ، فالشفتين . فما أسماه بالأحرف الهوائية وهي « الألف اللينة والواو والياء » [٤] . واعتبر الهمزة حرفاً هوائياً أيضاً لأنها تخرج من الجوف ، إذ « لا تقع في مدرجة من مدارج الحلق ، ولا من مدارج اللسان ، ولا من مدارج اللهاة . إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب اليه

= كشف الظنون : الثنائي ٩٥٦ ، والثلاثي ١٩٦٥٠ . وما نقله في كشف الظنون أقرب إلى العدد المذكور أولاً .

(١) هو محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي . من الأئمة في اللغة النحو . اختصر كتاب العين اختصاراً حسناً . وجمع كتاباً في « الأبنية » ، وكتب فيما كتب « طبقات النحويين واللغويين » . توفي حوالي سنة ٣٨٠ هـ . (إنباه الرواة ٣/١٠٨) .

(٢) وردت هكذا في الأصل ، وهذا يغاير مجموع الألفاظ كما هو فيما بعد .

(٣) كتاب العين ، ص ٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨ .

إلا الجوف »[1] ، « وإذا رفه عنها لانت »[2] . وعلى ذلك كان ترتيبه هكذا :
ع ح هـ خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط ت د ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، و ا ي ، ء .

ولأنه بدأ بحرف العين دعي كتابه «كتاب العين » على عادة العرب في تسمية بعض الكتب بأول أبوابها .

أما اختياره للعين دون غيرها من الحروف الحلقية فلأنه يرى أنها « أدخل الحروف في الحلق »[3] . وقد لوحظ عليه أن العين ليست أقصى الحروف مخرجاً ، وإنما أقصاها الهمزة ثم الهاء ؛ غير أنه روي أنه قال : « لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ؛ ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ؛ ولا بالهاء لأنها مهموسة خفيّة لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيّز الثاني ، وفيه العين والحاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف .. »[4] .

ويشعر الترتيب الهجائي الذي اختاره الخليل بأثر هندي لأنه شبيه بترتيب حروف الهجاء في السنسكريتية[5] . ومما يعزز ذلك اتخاذ الخليل لفكرة الجذور في ترتيب الألفاظ ، تلك الفكرة التي تعزى أصلاً إلى الهنود[6] .

واختلف الناس في نسبة كتاب العــين إلى الخليل . فأنكر بعضهــم أن يكون من تصنيفه ، ونسبوه إلى الليث بن نصر بن سيار الخراساني[7] أحد

---

(١) كتاب العين ، ص ٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٤ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١ . وأنظر أيضاً ص ٨ .
(٤) أنظر المزهر ١/٩٠ (رواية عن ابن كيسان) .
(٥) أنظر زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٢/١٢٢ (عن William's Sanskrit Grammar, p. 15.
(٦) أنظر سيرة الخليل في الموسوعة الاسلامية .
(٧) من أكتب الناس في زمانه . كان بارعاً في الأدب ، بصيراً بالشعر والغريب والنحو . كتب للبرامكة ، ونسب اليه كتاب العين . (بغية الوعاة ص ٣٨٣) .

تلاميذه . قال الأزهري [1] : « كان الليث رجلاً صالحاً عمل كتاب العين ونسبه إلى الخليل ليَنْفُق كتابه باسمه . ويرغب فيه من حوله » .

وذكر ابن المعتز أن الخليل كان منقطعاً إلى الليث . فلما صنّف كتابه العين خصّه به فوقع منه موقعاً عظيماً ، وأقبل على ملازمته وحفظه ، فحفظ منه النصف . واتفق انه اشترى جارية نفيسة فغارت ابنة عمه . وإذ رأته مكبّاً على هذا الكتاب ليله ونهاره . أقسمت أن تفجعه به فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه ، ولم يكن عند غيره نسخة منه . وكان الخليل قد مات . « فأملى النصف من حفظه . وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه . وقال لهم : مثّلوا عليه واجتهدوا . فعملوا هذا التصنيف الذي بأيدي الناس » . [2]

ويبدو أثر الصنعة على هذه الرواية . غير أنها تشعر . على الرغم من ذلك . بأن كتاب العين الذي عرفه الناس لم يكن من نتاج رجل واحد . وأن نمط تبويبه . وجزءاً منه على الأقل . كان من عمل الخليل .

وذكر أبو الطيب اللغوي أن الخليل رتّب أبواب كتاب العين ، ولكنه توفي من قبل أن يحشوه . وأيّد زعمه هذا برواية أسندها لثعلب يقول فيها أن ما وقع من غلط في هذا الكتاب إنما مردّه إلى أن « الخليل رسمه ولم يحشه ، ولو كان حشاه ما بقّى فيه شيئاً . لأن الخليل رجل لم يُرَ مثله » . [3] واردف على ذلك بقوله : « وقد حشا الكتاب أيضاً قوم علماء ، إلا أنهم لم يؤخذ منهم رواية . وإنما وُجِدَ بنقل الورّاقين . فاختلّ الكتاب لهذه الجهة » . [4]

وتبدو كلمة « أيضاً » في هذه الحكاية قلقة ، وليس في النص ما يمكن أن تشير اليه . غير أن من الجدير بالذكر أن هذه اللفظة ساقطة في رواية صاحب

---

(١) المزهر ١/٧٧ .

(٢) أنظر معجم الأدباء ١٧/٤٦ ، والمزهر ١/٧٧ ، وبغية الوعاة ص ٢٤٥ .

(٣) مراتب النحويين ص ٣٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠ — ٣١ .

المزهر [١] .

وشبيه برأي أبي الطيب ما رآه الزبيدي ، صاحب مختصر العين . إذ ذكر في مقدمة كتابه هذا أن الخليل وضع ترتيب الكتاب ونظم أبوابه ثم حشاه من بعد أقوام غير أثبات . وقد ورد هذا الرأي على شيء من التفصيل في رواية نقلها السيوطي عن كتاب آخر للزبيدي اسمه « استدراك الغلط الواقع في كتاب العين » جاء فيها [٢] :

« أو ليس من العجب العجيب ، والنادر الغريب أن يتوهم علينا من به مسكة من نظر ، أو رمق من فهم ، تخطئه الخليل في شيء من نظره ، والاعتراض عليه فيما دقّ أو جلّ من مذهبه ، والخليل بن أحمد أوحد العصر ، وقريع الدهر ... ولو أن الطاعن علينا يتصفح صدر كتابنا « المختصر من كتاب العين » لعلم أنا نزهنا الخليل عن نسبة المحال إليه ، ونفينا عنه من القول ما لا يليق به ... وذلك أنا قلنا في صدر الكتاب : ونحن نربأ بالخليل عن نسبة الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له ، بل نقول : إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه ، وأكثر الظن فيه أن الخليل سبّب أصله ، وثقّف كلام العرب ، ثم هلك قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه ، فكان ذلك سبب الخلل الواقع فيه والخطأ الموجود فيه » .

وذكر السيرافي[٣] أن الخليل « عمل **أول** كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة » .[٤] وفي هذا إشارة صريحة إلى أنه اقتصر في تأليفه على أول الكتاب ، ولم يتمه ، ولعل المنية عاجلته قبل أن يفعل ذلك .

(١) أنظر المزهر ١/٨٢ .

(٢)المزهر ١ / ٨٠ – ٨٢.

(٣) هو ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، من علماء النحو والفقه واللغة ، ولد بسيراف من بلاد فارس ، وكان معتزلياً ، تولى القضاء ببغداد ، توفي عام ٣٦٨هـ ، ومن تصانيفه: اخبار النحويين البصريين ، وشرح كتاب سيبويه . (**بغية الوعاة** ، ص ٢٢١) .

(٤) أخبار النحويين البصريين ، ص ٣٨ .

وحدّد بعضهم « أول الكتاب » هذا بباب العين . فذكر اسحاق بن راهويه — على ما تقول الرواية — أن الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده. فأحب الليث أن تنفق سوق الخليل . فصنف باقي الكتاب . وسمى نفسه الخليل .. فهو إذا قال في الكتاب : قال الخليل بن أحمد فهو الخليل . وإذا قال : وقال الخليل . مطلقاً . فهو يحكي عن نفسه ».[1]

ويمكن تلخيص الآراء المتصلة بهذا الموضوع فيما يلي :

١ ً — أن كتاب العين هو للخليل وحده .

٢ ً — انه ليس له مطلقاً .

٣ ً — انه له ولغيره .

وأهم ما يعتمد عليه أصحاب الرأي الأول ما جاء في مقدمة الكتاب من نصوص صريحة تؤيد رأيهم . فقد جاء فيها قوله [٢] :

« هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري رحمة الله عليه من حروف أ ب ت ث مع ما تكملت به . فكان مدار كلام العرب وألفاظهم ولا يخرج منها عنه شيء . »

وقوله [٣] :

« قال أبو معاذ عبدالله بن عائذ : حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار عن الخليل **بجميع** ما في هذا الكتاب » .

وكذلك ما ذكره اثنان من قدامى المعجميين من نسبة الكتاب صراحة إلى الخليل . وهما ابن دريد في مقدمة الجمهرة ، وابن فارس في مقدمة معجميه المقاييس والمجمل .

أما حجج أصحاب الرأي الثاني فتتلخّص بما يلي :

---

(١) مراتب النحويين ص ٣١ .

(٢) كتاب العين ص ١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢ .

١ ـ في الكتاب من الأخطاء ما يسمو الخليل عن ارتكابه . فقد خلط فيه المؤلف : مثلاً ، بين الثنائي المضاعف والمعتل ، كما خلط بين الرباعي والخماسي .

٢ ـ وقعت فيه حكايات عن علماء متأخرين ، منهم : أبو عبيد القاسم ابن سلاّم المتوفى سنة ٢٢٤ هـ ، ومحمد بن زياد بن الأعرابي المتوفى سنة ٢٣١ هـ ، ومحمد بن الوليد بن ولاّد[١] المتوفى سنة ٢٩٨ هـ .

٣ ـ لو صحّت نسبته إلى الخليل لسمع به أصحابه مثل مؤرّج السدوسي والنضر بن شميل[٢] . ونصر بن علي ، وأبي الحسن الأخفش . وليس لدينا ما يشعر بذلك .

٤ ـ ولو صحّت نسبته إليه أيضاً لبدر الأصمعي واليزيدي وابن الأعرابي ، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم ، ويعقوب بن السكيت ، وأبو حاتم السجستاني ، إلى تزيين كتبهم بالحكاية عن الخليل والنقل لعلمه . غير أننا « ما علمنا أن أحداً منهم نقل في كتابه عن الخليل من اللغة حرفاً » .[٣]

٥ ـ في رواية لأبي علي القالي[٤] أن كتاب العين ورد من خراسان في زمن أبي حاتم حوالي سنة ٢٥٥ هـ ، أي بعد وفاة الخليل بحوالي ثمانين سنة .

---

(١) نحوي نشأ بمصر ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب . له كتاب في النحو سماه « المنمق». توفي بمصر سنة ٢٩٨ هـ . (بغية الوعاة ص ١١٢) .

(٢) هو النضر بن شميل بن حرشة . بصري غلبت عليه اللغة . أخذ عن الخليل والعرب ، وأقام بالبادية أربعين سنة . اضطر الى ترك البصرة إلى خراسان لضيق الحال ، فاستغنى . من تصانيفه : المدخل إلى كتاب العين ، وغريب الحديث ، وكتاب الجيم . توفي حوالي سنة ٢٠٣ هـ .(بغية الوعاة ، ص ٤٠٤) .

(٣) المزهر ١/٨٥ .

(٤) هو اسماعيل بن القاسم بن عيذون . من اكثر الناس حفظاً للغة والشعر والادب . نشأ في منازجرد شمال شرق الفرات ، ورحل إلى العراق وأقام في بغداد خمساً وعشرين سنة ،ثم رحل إلى المغرب فالاندلس واستوطن قرطبة . من تصانيفه : البارع ، والأمالي ، والممدود والمهموز . توفي عام ٣٥٦ هـ . (وفيات الأعيان ١/٧٤) .

وأن أبا حاتم وأصحابه أنكروه أشد الإنكار لما فيه من خلل وزلل ، ولم يلتفت إليه أحد من العلماء آنذاك ، ولا استجازوا رواية حرف منه [١] .

٦ ــ جميع ما وقع في الكتاب من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين . فمن ذلك ما ذكر في مخارج الحروف من حيث تقديمها وتأخيرها . مما لا يتفق مع ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه . وكذلك ما مضى عليه الكتاب كله من إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف . وهو مذهب الكوفيين خاصة .

أما أصحاب الرأي الثالث فأهم ما يعتمدون عليه في دعم وجهة نظرهم ما في الكتاب من عدم انسجام وتآلف . ويتراوح المسهمون في تأليفه ــ بموجب آرائهم ــ بين الخليل وتلميذه الليث من جهة ، وبينه وبين علماء آخرين منهم الليث . من جهة أخرى .

ويرى صاحب كتاب المعاجم العربية[٢] نسبة الكتاب إلى الخليل وحده ، ويعتقد أن إنكار نسبته إليه ، كلياً أو جزئياً ، إنما هو أثر من آثار المنافسة بين مدرستي الكوفة والبصرة في المجال اللغوي ، كما يعتقد أن كثيراً مما فيه من حكايات عن علماء متأخرين إنما أصله حواشٍ وتعليقات وزيادات أضافها الرواة والنساخ إلى المتن .

والواقع أن ليس من اليسير الوصول إلى حكم قاطع في هذا الشأن الآن . ولعل طبع الكتاب[٣] بأسره في المستقبل سيساعد على تفحص أسلوبه ، وسبر ما فيه من روايات وأقوال قد تكشف عن سر تأليفه .

* * *

ومهما يكن من أمر ، فقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب ، فأجلّه بعضهم وقدح فيه بعضهم الآخر .

---

(١) أنظر المزهر ١ / ٨٤ .

(٢) أنظر درويش، عبد الله ــ المعاجم العربية ص ٥٥ .

(٣) للكتاب مخطوطتان : إحداهما في بغداد ، والأخرى في برلين (أنظر المعاجم العربية ص ٨) . وهو الآن قيد الطبع .

فممن أجلّوه : المبرّد ، وابن درستويه ، وابن دريد ، والزجّاجي[1]. فكان المبرد يرفع من قدره ويرويه . وألّف ابن درستويه كتاباً يرد فيه على المفضّل بن سلمة الكوفي[2] لما نسبه من الخلل إليه ، واعتمد ابن دريد عليه كثيراً في جمهرته . ولا تكاد توجد للزجّاجي حكاية في اللغة الامنه[3].

وممن قدحوا فيه : ثعلب ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، وكثير غيرهم . وجـلّ هؤلاء اتخذوا من القدح وسيلة لإنكار نسبة الكتاب . أو معظم أجزائه — على الأقل — إلى الخليل. فقد قال ابن جني [4]، مثلاً : « أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمَل على أصغر أتباع الخليل . فضلاً عن نفسه . ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قِبَل غيره . فإن كان للخليل فيه عمل فلعله أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماءً ولم يَلِه بنفسه . ولا قرّره ولا حرّره » .

ويذكر السيوطي أنه طالع الكتاب إلى آخره فرأى وجه التخطئة فيما خُطّىء فيه غالبه من جهة التصريف والاشتقاق . كذكر حرف مزيد في مادة أصلية ، أو مادة ثلاثية في مادة رباعية ونحو ذلك ؛ وبعضه من جهة التصحيف ؛ « وأما أنه يُخَطّأ في لفظة من حيث اللغة بأن يقال : « هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فمعاذ الله . لم يقع » [5] .ومن ثمّ فإن ما أخذ على الكتاب من هنات لا يمنع الوثوق به . والاعتماد عليه في نقل اللغة .

والواقع أن هذا الكتاب كان أصلاً من أصول اللغة ، ومصدراً أساسياً لما أُلّف فيها من معاجم بعده . وقد اختصره الزبيدي كما سلف . واستدرك عليه.

واعتمد عليه صاحب الجمهرة كثيراً ، كما رجع اليه بشكل مباشر أو غير مباشر جل أصحاب المعاجم التي تلته .

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي نسبة إلى شيخه الذي علمه النحو ابراهيم الزجاج . صنف « الجمل » و « الإيضاح الكافي » وكلاهما في النحو . وشرح كتاب الألف واللام للمازني ، وخطبة ادب الكاتب لابن قتيبة . توفي بطبرية سنة ٣٣٩ ﻫ . (بغية الوعاة ص ٢٩٧)

(٢) أحد شيوخ الفقهاء الشافعيين ونحاة المذهب الكوفي . له تصانيف كثيرة ، منها : البارع ، والاشتقاق ، والمقصور والممدود ، والمدخل الى علم النحو . (إنباه الرواة ٣/٣٠٥) .

(٣) أنظر المزهر ١/٨٩ . (٤) المزهر ١/٧٩ . (٥) المزهر ١/٨٦ .

الفصل الخامس

السماع

كان السماع الأساس الأول الذي دُوِّنت بموجبه اللغة . فقد دوَّن العلماء ما سمعوا منها من الرواة وفصحاء الأعراب ، على ما ذكرنا في الفصل السابق . غير أن ما سمعوه لم يكن كل ما نطق به العرب ، ومن ثمَّ كان لا بد لهم من اللجوء إلى القياس لمعرفة ما لم يسمعوا به ، أولاً ، ولاستنباط الأحكام النحوية مما سمعوا به ، ثانياً .

وأهم العناصر اللغوية التي تناولها السماع القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب قبل بعثة الرسول وفي زمنه وبعده . « إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً »[1] . وكان لا بد من ثبوت كل من هذه العناصر حتى تتخذ منها مواد لغوية معتمدة يصح الاحتجاج بها .

أما القرآن الكريم فقد اعتمدت ألفاظه وأجازوا الاحتجاج بكل ما ورد من قراءاته . ولا يُعلم أن هناك خلافاً بين متأخري قدامى النحاة في الاحتجاج بالقراءات الشاذة منه ، على الرغم من أن بعض متقدميهم كانوا « يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراآت بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن »[2]

---

(١) السيوطي ، الاقتراح ص ١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

وأما الحديث الشريف فالمروي منه بلفظه قليل نادر لا يكاد يتعدى الأحاديث القصيرة في الغالب . قال سفيان الثوري[1] : « إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى » . والواقع أن معظم الأحاديث مروية بمعانيها لا بألفاظها [2]، إذ تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فزادوا فيها ونقصوا ، وقدّموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بأخرى . يؤيد ذلك أننا كثيراً ما نرى الحديث الواحد مروياً بأشكال شتى في القصة الواحدة . وقد دعا ذلك أبا حيان إلى أن ينكر على ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث إذ قال[3] : « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره » .

وأما كلام العرب فجل ما أخذ منه كان عن طريق فصحاء الأعراب . أو الرواة ، أو العلماء ، كما علمنا . ولما كان قد شاب ما سُمع منه كثير من الخطأ والانتحال ، كان لا بد من تحري الصحة فيه . ويبدو أن البصريين كانوا أوفر حظاً من غيرهم في هذا الصدد ، إذ كانوا يتحرون في العربي سلامة لغته وفصاحته ، وفي الراوية والعالم الصدق والضبط ، كما كانوا لا يعتدّون بالشاهد إذا لم يعرف قائله أو لم يروه عربي يوثق بلغته [4]. أما الكوفيون – واكثر عربهم من اليمنيين الذين لا يحتج بلغتهم لاختلاطهم أصلاً بالفرس والأحباش – فكانوا أقل تشدداً في قبول المروي من اللغة . ومن ثم كثر النحل عند رواتهم . فقد روي أن خلف الأحمر قال : « أتيت (أهل) الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا عليّ به ، فكنت أعطيهم المنحول وآخذ الصحيح ، ثم مرضت فقلت لهم : ويلكم ، أنا تائب إلى الله ، فهذا الشعر لي . فلم يقبلوا مني وبقي منسوباً

---

(١) الاقتراح ، ص ١٧ ، (نقلا عن أبي حيان في شرح التسهيل) .
(٢) أنظر في ذلك مقدمة خزانة الأدب ١/٥ – ٩ .
(٣) أنظر الاقتراح ص ١٧ (عن شرح التسهيل) .
(٤) أنظر في أصول النحو ص ١٨٩ .

إلى العرب لهذا السبب »[1] . وان حماداً كان « يقول الشعر يشبه به مذهب رجل من الأقدمين ويدخله في شعره ، ويحمل عنه ذلك في الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد »[2] .

وقد حدا ذلك أبا الطيب اللغوي إلى أن يقول[3] : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله » .

ومن ثمَّ فإنه لا يُعلم أن أحداً من علماء البصرة باللغة والنحو أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد الأنصاري الذي روى عن المفضل الضبي الكوفيّ[4] . وبعكس ذلك علماء الكوفة الذين لم يتحرجوا عن الأخذ عن علماء البصرة ، لا نستثني منهم زعيمهم الكسائي . فقد روي أن أبا زيد الأنصاري قال[5] : « قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبي عمرو ويونس[6] وعيسى بن عمر[7] علماً كثيراً صحيحاً . ثم خرج إلى بغداد فلقي أعراب الحُطَمَة[8] فأخذ عنهم شيأ فاسداً فخلط هذا بذاك فأفسده » .

* * *

والواقع أن السماع كان الوسيلة التي لم يكن منها مناص لجمع اللغة ،

---

(١) وفيات الأعيان ١/٢٩٣ .

(٢) أنظر إرشاد الأريب ١٠/٢٦٥ .

(٣) مراتب النحويين ، ص ٧٤ .

(٤) ابن الأنباري ، نزهة الألباء ص ١٧٥ ؛ والسيرافي ص ٥٦ – ٥٧ .

(٥) السيرافي ص ٥٦ . وانظر ارشاد الأديب ١٣/١٨٢ .

(٦) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء ، البصري . سمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، وبرع في النحو . سمع منه الكسائي والفراء . وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم . توفي عام ١٨٢ هـ . (بغية الوعاة ص ٤٢٦) .

(٧) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري . إمام في النحو والعربية والقراءة . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن اسحاق . صنف في النحو الإكمال والجامع . مات حوالي سنة ١٤٩ هـ . (بغية الوعاة ص ٢٧٠) .

(٨) في ارشاد الأريب الحطميَّة.

غير أن اللغويين اشتطوا في اعتباره إلى حد كبير بحيث أنهم كانوا إذا سمعوا كلمة على غير قياس أخذوا بها وأهملوا المقيس منها غير المسموع . ولا يخفى ما لمثل هذا المبدأ من إخلال بالقواعد العامة وتشجيع لاستعمال الشوارد . أضف إلى ذلك أن الأخذ به فتح الباب واسعاً أمام العبث باللغة والاختلاق في الرواية . فقد كان اللغوي ، أو النحوي ، لا يتردد في أن يختلق من الشواهد ما يعزّز به أقواله ليُسمع عنه ويؤخذ بما يقول . ولعلنا نذكر أن كثيراً ما كان يستشهد هؤلاء ، في سبيل إظهار معنى كلمة أو إثبات شكلها ، ببيت مفرد من الشعر لا يُعرف صاحبه ، ولا ينتمي لقصيدة ، أو شطر منه لا يُعثر له على تتمة .

ولعل من أهم الأسباب التي حدت بكثير من قدامى اللغويين إلى المبالغة في التمسك بالسماع تأثرهم بنظرية التوقيف وشدة حرصهم على تراثهم الأدبي والديني .

ولا ريب في أن هـــذا التمسك كثيراً ما حدّ من التوسع في القياس ، ومن ثم في اشتقاق الألفاظ وتوليدها . فليس لنا أن نشتق من كلمة « الحصا » الجامدة ، مثلاً ، فعلاً كاستحجر من الحجر ، ولا من « السهم » فعلاً كسافَهَ من السيف ، ولا من « العاج » فعلاً كتَوَّجَهُ من التاج . وليس لنا ان نصوغ من جلس مصدراً على فِعالة كما نصوغ من كتب على كتابة ، وكلا الفعلين ثلاثي من وزان واحد . وليس لنا كذلك أن نشتق من الحَذَر « حاذر » وقد قالوا حَذِر ، ولا من العَتْب « عَتيب » وقد قالوا عاتِب . ومن ثم فإننا كثيراً ما نرى القياس عندنا يدور في إطار السماع ، ففي الوقت الذي نستطيع فيه أن نصوغ ، من الناحية النظرية ، جميع المشتقات القياسية من كل فعل ، لا نستطيع في الواقع استعمال كل ما صغنا من الناحية العملية . ولعله لو أُطلق لنا القياس في هذا الصدد لانفتح أمامنا مجال واسع لإغناء اللغة ، ولاستطعنا أن نستفيد من هذا المجال في وضع كثير من المصطلحات لكثير من المعاني التي نحن في مسيس الحاجة إلى ألفاظ تعبر عنها .

* * *

الفصل السادس

اللغة والدين

ارتبطت اللغة العربية بالدين منذ ظهور الاسلام بسبب نزول القرآن الكريم بها. فقوّى ذلك من مكانتها، ليس بين العرب أنفسهم فحسب، بل بين من اعتنق الاسلام من الشعوب الاخرى أيضاً. ومن ثمّ فقد غدت هذه اللغة مصدر اعتزاز لأصحابها، إذ كانت الأداة لقراءة القرآن الكريم وفهم ما يتصل به من أحكام. روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: «لا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة»[١]؛ وذكر ثعلب في أماليه: «الفقيه يحتاج إلى اللغة حاجة شديدة»[٢]؛ وروي عن أبي اسحق الزجاج[٣] أنه سمع أبا العباس المبرد[٤] يقول[٥]: «كان بعض السلف يقول عليكم بالعربية، فإنها المروءة الظاهرة، وهي كلام الله

(١) المزهر ١/٣٠٢.

(٢) البلغة في أصول اللغة، ص ٧.

(٣) نحوي بصري. أخذ عن المبرد. واتخذ التعليم مهنة. من تصانيفه: معاني القرآن، والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، والنوادر. توفي ببغداد حوالي سنة ٣١١ هـ. (إنباه الرواة ص ١٥٩).

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد البصري. إمام العربية ببغداد، كان اخبارياً ثقة علامة. له من الكتب: معاني القرآن، الكامل، الاشتقاق، القوافي، طبقات النحاة البصريين. توفي عام ٢٨٥ هـ. (أنظر إنباه الرواة ٣/٢٤١، وبغية الوعاة، ص ١١٦).

(٥) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص ٩٥.

عز وجلّ وأنبيائه وملائكته » .

وأخذ كثير من العلماء يشيرون إلى الصلة التي تربط اللغة بالدين في خطب تواليفهم ، فقد جاء في خطبة الزبيدي لطبقاته قوله[١] : « ولم تزل الأئمة من الصحابة الراشدين ومن تلاهم من التابعين يحضون على تعلم العربية وحفظها ، والرعاية لمعانيها ، إذ هي من الدين بالمكان المعلوم ، فيها أنزل الله كتابه المهيمن على سائر كتبه ، وبها بلّغ رسوله عليه السلام وظائف طاعته ، وشرائع أمره ونهيه » . وقال الفارابي في خطبة ديوان الأدب[٢] : « القرآن كلام الله وتنزيله ، فصّل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم ، مما يأتون ويذرون ، ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة » .

ومن ثمّ فقد أصبح العلم بهذه اللغة واجباً على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة بسبب . لا غنى بأحد منهم عنه ، « وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب . ورسول الله — صلعم — عربي ، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله — جل وعز — وما في سنة رسول الله — صلعم — من كل كلمة عربية أو نظم عجيب ، لم يجد من العلم باللغة بدأ »[٣] .

ليس هذا فحسب ، بل إن علمها غدا عند بعضهم قسماً من الدين نفسه وفرضاً من فروض الكفايات . قال السيوطي في المزهر[٤] : « لا شك ان علم اللغة من الدين ، لأنه فرض من فروض الكفايات ، وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنّة » . وقال بعض أهل العلم[٥] :

حفظ اللغات علينا فرض كفرض الصلاة
فليس يضبط دين إلا بحفظ اللغات

---

(١) طبقات الزبيدي ، ص ٢ .
(٢) أنظر المزهر ٢/٣٠٢ .
(٣) الصاحبي ، ص ٦٤ .
(٤) ج ٢ ، ص ٣٠٢ .
(٥) المزهر ٢/٣٠٢ .

وكان من أثر هذه الصلة الوثيقة بين اللغة والدين استقباح اللحن فيها. فقد رووا أن النبي (صلعم) سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ»[1]، ورووا أن أحد ولاة عمر «كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عمر: أن قنع كاتبك سوطاً»[2]. ويروى عن أبان بن عثمان[3] أنه قال[4]: «اللحن في الرجل السَّري كالتغيير في الثوب الجديد». وعن ابن شُبرمة قوله[5]: «إن الرجل ليلحن وعليه الخز الأدكن فكأن عليه أخلاقاً[6]. ويعرب وعليه أخلاق فكأن عليه الخز الأدكن».

كما كان من أثرها تعلق العرب بلغتهم تعلقاً شديداً ووضعهم حولها هالة من القداسة عززت الميل إلى المحافظة عندهم في كل ما يتصل بها من أمور. ولعل هذا يفسر الظاهرة التي نلمحها في معاجمنا. وهي إحجام هذه المعاجم عن الخروج عن طوق المعاني الموروثة للألفاظ إلى ما يمكن أن تكون قد تطورت اليه هذه المعاني مع الزمن.

غير ان هذه المحافظة التي قد تبدو آفة على اللغة لأول وهلة، هي نفسها التي مكّنتها من مغالبة الزمن ومقاومة كل ما تعرضت له من عوامل الفناء.

ولا يغربنّ عن البال أن الحافز الديني كان الحافز الأساسي لجمع اللغة ووضع قواعدها، وأن اللغة حين جمعت إنما اتُّبع في جمعها وضبطها نفس المنهجية التي كانت قد اتبعت في جمع الحديث وضبطه. وأن القواعد حين دوّنت اتخذت من الآيات الكريمة شواهد لدعم قاعدة خاصة، أو تبرير حالة

---

(١) الخصائص ٢/٨.
(٢) المصدر نفسه ٢/٨.
(٣) لعله أبان بن عثمان بن يحيى اللؤلؤي. أخذ عنه أبو عبيدة وغيره. وله عدة تصانيف. (أنظر بغية الوعاة، ص ١٧٧).
(٤) طبقات الزبيدي، ص ٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤.
(٦) يقال: خلق الثوب خلوقة إذا بلي؛ وثوب أخلاق، إذا كانت الخلوقة فيه كله.

نحوية معينة .

ولا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية النتائج التي يمكن أن تنجم من تدوين لغة أمة وقواعدها . فمثل هذا التدوين يسهّل تبادل المعرفة وانتشارها ، ويعمل على حفظ التراث الفكري للأمة .

وكان من شدة الصلة بين اللغة والدين عندهم قديماً أن اعتقد الكثيرون منهم بنظرية التوقيف التي تقول بان اللغة وقف من عند الله وليست من اصطلاح البشر . وكان مصدر هذه العقيدة . على ما يظهر ، الآية الكريمة (وعلّم آدم الأسماء كلها) [1] . وفسّر ابن عباس ذلك بأن الله تعالى علّمه « الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وجمل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها » [2] . ورأى ابن فارس ان الله وقف آدم « على ماشاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه . وانتشر من ذلك ماشاء الله ، ثم علّم بعد آدم — عليه السلام — من عرب الأنبياء — صلوات الله عليهم — نبياً نبياً ما شاء الله أن يعلّمه . حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد — صلعم — فآتاه الله — جل وعز — من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة . ثم قرّ الأمر قراره فـلا نعلم لغة من بعده حدثت . فإن تعمّل اليوم لذلك متعمـل وجد من نقّاد العلم من ينفيه ويرده » [3] .

وتدلنا العبارة الأخيرة من قول ابن فارس هذا على مدى ماكان لهذه النظرية من أثر في الأوساط اللغوية ، ولا سيما المحافظة منها ، إذ لم يكن لأحد أن يضع لفظة جديدة ، أو يشتق كلمة محدثة دون أن يتوقع أن يُرمى بالتعمّل . وأن يصبح غرضاً للنقاد . وها هو ابن فارس نفسه يقول : « وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم

---

(١) ٣١ البقرة .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٣١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها » [1] .

ولعل من الغريب حقاً أن يتعدى أثر هذه النظرية المحافظين من رجال اللغة إلى بعض المعتزلين منهم ممن عرفوا بالرأي والتحرر . فها هو أبو علي الفارسي يعتقد بها [2] . وها هو تلميذه ابن جني الذي يذكر « أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي وتوقيف » [3] . يقف فترة من حياته حائراً بين النظريتين ، يكاثرهما فينكفىء مكثوراً — على حد قوله [4] .

ويبدو أن نظرية التوقيف لم تكن نظرية طارئه ذهبت بذهاب الظروف التي أدت اليها . إذ نجد لها امتداداً في كتب اللغة والتفسير حتى وقت متأخر .

وعلى الرغم من أننا نكاد نجزم بأنها لم تكن أكثر من عقيدة دينية في الحقب المتأخرة ، فإنها كانت ذات أثر على التطور اللغوي في حقب متقدمة كانت فيها الدراسات اللغوية تسير جنباً إلى جنب مع الدراسات الدينية . غير أن هذا الأثر ، على أي حال ، لم يكن ليحول بين اللغة وسنة التطور ، فظهور الإسلام أدى إلى تغيير معاني بعض الألفاظ بحيث أصبح لكل منها معنى وضعي وآخر اصطلاحي علـى ما ذكرنا سابقاً[5]. كما ان الفتوحات الإسلامية طوَّرت الحياة العربية فأكسبت كثيراً من الألفاظ معاني جديدة ، وأدخلت إلى اللغة ألفاظاً جديدة منها ما هو مرتجل . ومنها ما هو معرَّب [6] .

---

(١) االصاحبي في فقه اللغة : ص ٣٣ .
(٢) أنظر الخصائص ١ / ٤٠ .
(٣) الخصائص ١ / ٤٠ .
(٤) أنظر الخصائص ١ / ٤٧ .
(٥) أنظر الفصل الثالث من القسم الأول من هذا الكتاب .
(٦) أنظر ترزي ، « الاشتقاق » ، ص ٥٠ — ٥٣ .

القِسْمُ الثاني

في أصول النحو

الفصل الأول

مفهوم النحو عند العرب القدامى

جاء في الجمهرة [1] : « النحو القصد ، نحوت الشيء أنحوه نحواً إذا قصدته . وكل شيء أممته فقد نحوته ، ومنه اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب »

ونُقل عن ابن السكيت قوله [2] : « نحا نحوه إذا قصده ، ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه . ومنه سمي النحوي لأنه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب » .

وجاء في اللسان [3] : « النحو إعراب الكلام العربي . والنحو : القصد والطريق ، يكون ظرفاً ويكون اسماً ، نحاه ينحوه وينحاه نحواً وانتحاه ، ونحو العربية منه ... » .

فالنحو لغةً إذن يعني القصد والأمّ ، عند الجمهور ؛ وهو اصطلاحاً

(١) ابن دريد ٢/١٩٧ .
(٢) أنظر لسان العرب ١٥/٣١٠ .
(٣) ج ١٥ ، ص ٩ .

« انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به اليها . وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحواً ، كقولك قصدت قصداً ، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم . كما ان الفقه في الأصل مصدر فقِهت الشيء أي عرفته ، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم .. » [1]

وهناك روايتان في الأصل في وضع هذا المعنى الاصطلاحي : الأولى أن علياً عليه السلام ألقى على أبي الأسود [2] شيئاً من أصول النحو فاستأذنه أبو الأسود أن يضع نحو ما صنع « فسمي ذلك نحواً » [3] . والثانية أن أبا الأسود « وضع وجوه العربية وقال للناس انحوا نحوه فسمي نحواً »[4]

ومهما يكن من أمر ، فإنه يبدو مما ذكر ، ومما حوته أقدم كتبٍ للنحو وصلت الينا من أبواب ، أن مفهوم النحو أصلاً كان أوسع من مفهومه اليوم . فقد كان يشمل كل مايتصل بصحة القول من قواعد تتعلق ببنية الكلمة وتركيب العبارة . وبعبارة أخرى كان يشمل الصرف والنحو جميعاً . فسيبويه ، مثلاً ، جمع في « كتابه » بين الحالات الاعرابية المختلفة ، وهي من خصائص النحو ، وأبنية الأسماء والأفعال ، وهي من خصائص الصرف . غير أنه ، رغم هذا الجمع ، كان التوكيد عنده على الموضوعات النحوية اكثر ، ذلك لأن هذه

---

(١) الخصائص ١/٣٤ . وانظر اللسان ١٥/٣٠٩ .

(٢) اختلف في اسمه ، وأكثرهم على أنه ظالم بن عمرو بن سفيان . بصري ينسب اليه وضع النحو . صحب الإمام علي وقرأ عليه القرآن . وولي البصرة زمناً . وتوفي بها سنة ٦٩ هـ . (إنباه الرواة ١/١٣) .

(٣) الفهرست (ط . فلوغل) ، ص ٤٠ .

(٤) انظر لسان العرب ١٥/٣١٠.

الموضوعات تعالج أواخر الكلم وتساعد على تجنب اللحن وهو الغرض الأساسي من وضع النحو أولاً ، ومن كتابة هذه الكتب ثانياً .

وأخذ التمييز بين الصرف والنحو يبرز شيئاً فشيئاً مع الزمن . ولعل «كتاب التصريف » [١] لأبي عثمان المازني المتوفى حوالي سنة ٢٤٨ هـ كان من أولى المحاولات التي استقلّ فيها الصرف عن النحو . وعلى الرغم من هذا الاستقلال فقد بقي جل النحاة – قديمهم وحديثهم – يجمعون بين هذين العلمين في كتاب واحد . فالزجاجي (– ٣٣٧ هـ) ، مثلاً . بعد أن يستوفي البحوث المتصلة بالنحو في كتابه « الجمل » [٢] ينتقل إلى ابواب في التصريف والادغام وأبنية الأسماء والأفعال . وغيرها ، مما يتصل بالصرف .

ويعرّف السكاكي [٣] (– ٦٢٦ هـ) علم النحو « بأن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية » [٤]. ويقصد بكيفية التركيب « تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك ، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها » [٥] . ويبدو من هذا التعريف الأثر البلاغي في مفهوم النحو ، ذلك الأثر الذي نراه واضحاً في « دلائل الاعجاز » لعبد القاهر الجرجاني [٦] .

ويسرد الشريف علي بن محمد الجرجاني [٧] (– ٨١٦ هـ) في كتابه

---

(١) شرح هذا الكتاب ابن جني في كتابه المنصف .

(٢) هذا هو اسم الكتاب كما نشر ، ولعل فيه تحريفاً ، إذ ربما كان اسمه أصلا « المجمل » .

(٣) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي . من أهل خوارزم . اشتهر بتضلعه من علوم اللغة والفقه . ألف كتاب « مفتاح العلوم » وضمنه أهم العلوم المعروفة في زمنه . (بغية الوعاة ص ٤٢٥) .

(٤) مفتاح العلوم ، ص ٣٣ .

(٥) نفس المصدر ص ٣٣ .

(٦) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، من كبار أئمة النحو واللغة والبيان . له من الكتب دلائل الاعجاز ، واسرار البلاغة وغيرهما . (فوات الوفيات ١/٢٩٧) .

(٧) عالم فاضل . له تصانيف منها : حاشية الكشاف ، وحاشية المطول . (بغية الوعاة ص٣٥١).

« التعريفات » أكثر من حدّ واحد للنحو ، فيقول: [1] « هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما . وقيل : النحو علم يعرف به أحوال الكلمة من حيث الإعلال . وقيل : علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده » .

واختلاف الأقوال هنا يشعر بالغموض الذي قد يكون انتاب مفهوم هذا العلم في القرن التاسع الهجري .

ويقول الفاكهي [2] (— ٩٦٢ هـ) إن « حد النحو اصطلاحاً علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلمة إعراباً وبنـــاءً » . وهذا هو ما آل اليه مفهوم هذا العلم عند كثير من متأخري نحاتنا .

* * *

(١) التعريفات ص ١٠٥ .

(٢) حدود النحو ، ص ٢ . والفاكهي هو عبد الله بن أحمد المكي . عالم بالعربية ، وفقيه شافعي . مولده ووفاته بمكة . أقام بمصر مدة . من كتبه : شرح قطر الندى ، وحدود النحو .

وضــــع النحو

— ١ —

النحو عريق في تاريخ اللغة تنشأ أصوله الأولى بنشأتها، غير أنه لا يكتسب السمات العامة المميزة للغة التي ينتمي اليها . في العادة ، إلا بعد مرور حقب طويلة من التطور تتبلور فيها قواعده العامة . وإذا لم تُتدارك هذه القواعد بالتدوين بُعيد تبلورها تنتحي في الغالب مناحي متباعدة وتصبح عرضة لكثير من العبث والشرود .

وليست هذه القواعد في الواقع سوى تقاليد لغوية جرى عليها القوم واعتبروا كل شرود عنها شذوذاً ، أو لحناً .

وقد بقيت قواعد النحو العربي تُطَبَّق بالسليقة إلى أن قضت الحاجة بعد الفتوح إلى وضع أصولها وتدوينها؛ وحدث هــذا منذ اواسط القرن الأول الهجري .

واختلفوا في أول من وضع هذا العلم « فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون نصر بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي ، وقال آخرون عبد الرحمن بن هُرمُز .. وأكثر كتب الطبقات على أنه أبو الأسود الدؤلي المتوفى عام ٦٩ هـ» [١]

(١) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص ١٣ .
وانظر الفهرست (ط . فلوغل) ، ص ٣٩ .

غير أن هناك فريقاً من الناس يرجعون الفضل في ذلك إلى الامام علي بن أبي طالب، ويعتمدون في ذلك على روايات أهمها أن أبا الأسود « دخل على عليّ، فأخرج له عليّ رقعة فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف جـــاء لمعنى. فقال له أبوالأسود: ما دعاك إلى هذا؟، قـــال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلي، فأحببت أن أرسم رسماً يعرف به الصواب من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن علي ولم يظهره لأحد»[1]. وقد يعزّز رأيهم هذا بروايات ينسبونها إلى أبي الأسود نفسه. وتقول الأولى منها[2]:

« قيل لأبي الأسود: من أين لك هذا العلم؟ — يعنون النحو — فقال: لقنت حدوده من علي بن أبي طالب ».

وتقول الثانية[3]:

« قال أبو الأسود الدؤلي — رحمه الله — دخلت على أمير المؤمنين علي — عليه السلام — فرأيته مطرقاً مفكراً. فقلت فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية. فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية. ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليّ صحيفة فيها:

باسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال: تتبّعه وزد فيه ما وقع لك. واعلم ان الاشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر.

(١) إنباه الرواة ١ /٥.
(٢) المصدر نفسه ١ /١٥.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٤.

فجمعت أشياء وعرضتها عليه. فكان من ذلك حروف النصب. فذكرت منها: إنّ، وأنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ. ولم أذكر لكنّ. فقال: لِمَ تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بلى هي منها. فزدها فيها».

وتقول الثالثة[1]:

«قال أبو الأسود: «دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – عليه السلام – فأخرج لي رقعةً فيها: الكلام كلـه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال: فقلت: ما دعاك إلى هذا؟ قال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلي. فأحببت ان أرسم رسماً يعرف به الصواب من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن علي – عليه السلام – ولم يظهره لأحد».

وقد تكون هـذه الروايات في الأصل روايـة واحدة أدى عبث الرواة إلى تشعيثها. وهي – إن صحّت – إنما تؤيـد نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود لا إلى الامام علي، فما تنص عليه من إسهام الأخير منهما في هذا الوضع لا يكفي لنسبته إليه، ولا يجعل منه أكثر من مرشد ناصح لأبي الأسود. ولعل الغرض منها إعلاء مكانة النحو بين العلوم. أو إعلاء مكانة الإمام بين الأئمة. فقد نسب الرواة إليه وضع كثير من العلوم الأخرى كعلم الكلام والفقه والتصوف والطب وغيرها. أو لعل الأمر في أساسه مظهر من مظاهر النزاع بين مدرسة الكوفة المتشيعة لعلي. ومدرسة البصرة التي نجم فيها أبو الأسود.

ومما يؤيد وضع أبي الأسود للنحو أيضاً ما رواه ابن النديم[2]، أحد علماء القرن الرابع الهجري المعروفين بكثرة البحث والتنقيب عن الأمور القديمة، من أنه رأى بمدينة الحديثة رجلاً يقال له محمد بن الحسين له خزانة لم يرَ لأحد مثلها كثرة «تحتوي على قطعة من الكتب العربية في النحو واللغة

---

(١) إنباه الرواة ١ / ٥.

(٢) أنظر الفهرست (ط. فلوغل)، ص ٤٠ – ٤١. وإنباه الرواة ١ / ٧ – ٩.

والأدب والكتب القديمة »، وأنه رأى في هذه الخزانة « ما يدل على أن النحو من أبي الأسود ، ما هذه حكايته ، وهي أربع أوراق يحسبها من ورق الصين ، ترجمتها : « هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود — رحمة الله عليه — بخط يحيى بن يعمر » ، وتحت هذا الخط بخط عتيق : « هذا خط علاّن النحوي » ، وتحته : « هذا خط النضرين شُميل » .

* * *

ومهما يكن من أمر ، فقد اختلف الناس كذلك في السبب الذي دعا إلى البادرة الأولى التي دعت الى وضع النحو . وذكرت كتب الطبقات روايات كثيرة في ذلك من أهمها ما يلي :

١ — إن رجلاً فارسياً يدعى سعداً قد قدم البصرة . مرَّ بأبي الأسود وهو يقود فرسه ، فقال له أبو الأسود : « مالك يا سعد لا تركب ؟ » قال : « إن فرسي ضالع »[١] ، فضحك به بعض من حضره . فقال أبو الأسود : « هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا اخوة فلو علمناهم الكلام » . فوضع باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه[٢] .

٢ — إن أبا الأسود أتى عبدالله بن عبّاس فقال له : « إني أرى ألسنة العرب قد فسدت ، فأردت أن أصنع شيئاً لهم يقومون به ألسنتهم » . فقال ابن عباس : « لعلك تريد النحو ، أما إنه حق ... »[٣] .

٣ — إن ابنة أبي الأسود قالت له يوماً : « يا أبت ما أحسنُ السماءِ » قال : « أي بُنَيَّة نجومُها » . قالت : « إني لم أُرِد أي شيء منها أحسن إنما تعجبت من حسنها . قال : « إذن فقولي ما أحسنَ السماءَ » . فحينئذٍ

---

(١) زاد في الفهرست : أراد ظالعاً . وجاء في انباه الرواة ١/٦ : « قال : « إن فرسي ظالعاً وأراد ان يقول ظالع » .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٨ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٥ .

(٣) إنباه الرواة ١/١٦٠ .

وضع كتاباً[1] .

٤ ــ إن ابنة أبي الأسود قالت له في يوم شديد الحر : « يا أبتِ ما أشدَّ الحرِّ » فقال لها : « إذا كانت الصقعاء[2] من فوقك والرمضاء من تحتك » . قالت : « إنما أردت أن الحر شديد » . قال : « فقولي إذن ما أشدَّ الحرَّ »[3] . فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به وغيرها من الأبواب[4] .

٥ ــ إن زياداً قال لأبي الاسود : « إن بنيَّ يلحنون في القرآن فلو رسمت لهم رسماً » ، فنقّط المصحف . فقال : « إن الظئر[5] والحشم قد أفسدوا ألسنتهم ، فلو وضعت لهم كلاماً » . فوضع العربية[6] .

٦ ــ إن أبا الأسود جاء زياداً فقال له : « إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم ، وتغيرت ألسنتهم . أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يقيمون به كلامهم ؟ » قال : « لا » . فجاء رجل إلى زياد ، فقال : « أصلح الله الأمير ! توفي أبانا وترك بنون » . فقال زياد : « توفي أبانا وترك بنون ! أدع لي أبا الأسود » . فقال : « ضع للناس الذي كنت نهيتك عنه أن تضع لهم » .[7]

٧ ــ إن زياداً سمع بشيء مما عند أبي الأسود ، ورأى اللحن قد فشا ، فقال لأبي الأسود : « اظهر ما عندك ليكون للناس إماماً » . فامتنع

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٩ ، وإنباه الرواة ١/١٦ . وقال في اللسان ١٠/٧٢ : « فحينئذ وضع باب التعجب » .

(٢) الصقعاء : الشمس .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ١٩ ، والزبيدي ص ١٤ ، والقفطي ١/١٦ .

(٤) الزبيدي ص ١٤ .

(٥) الظئر : المرضع . يريد ان المراضع من الموالي قد أفسدن ألسنة من أرضعن من العرب .

(٦) القفطي ١/١٦ .

(٧) الزبيدي ص ١٤ .

من ذلك ، وسأله الإعفاء ، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ : (أن الله بريء من المشركين ورسوله) بالكسر ، فقال : « ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا » . فرجع إلى زياد فقال : « أنا أفعل ما أمر به الأمير ، فليبْغني كاتباً لقناً يفعل ما أقول » ؛ فأُتي بكاتب من عبد القيس ، فلم يرضه ، فأُتي بكاتب آخر – قال المبرد : أحسبه منهم – فقال له أبو الأسود : « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقُط نقطة على أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف . وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف . وإن مكّنت الكلمة بالتنوين فاجعل أمارة ذلك نقطتين »[1] . ففعل ذلك ، وكان أول ما وضعه لهذا السبب [2] .

٨ – إن أبا الأسود جاء إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربية فأبى . « فأتاه قوم فقال أحدهم : أصلحك الله مات أبانا وترك بنوه . فقال : عليّ بأبي الأسود ، ضع العربية »[3]

* * *

وتبدو هذه الروايات والروايات التي سبقتها مضطربة متناقضة بحيث يتعذر على المرء أن يخرج منها بفكرة واضحة عن النشأة الأولى لهذا العلم . ومع ذلك فإنها تكشف النقاب عن أمرين بارزين على الأقل :

الأول : الموضوعات النحوية الأولى التي دونت .

والثاني : شكل القرآن الكريم بالنقط .

وتشير الرواية الخامسة والسابعة إلى أن الأمر الثاني سبق الأول . ولعله

---

(١) في أخبار النحويين للسيرافي ص ١٦ : « فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة ، فاجعل مكان النقطة نقطتين » .

(٢) القفطي ١/٥ . وانظر السيرافي ص ١٦ .

(٣) السيرافي ص ١٧ .

كان سبباً في إثارة قضايا نحوية أخرى بالاضافة إلى تلك التي أثارتها أخطاء الناس مما أشارت إليه الروايات .

وعلى الرغم من أننا لا نعرف على وجه التحقيق كنه المؤلَّف الذي وضعه أبو الأسود ، فإننا نستطيع أن نتصور من الروايات المختلفة أنه لا يمكن أن يكون أكثر من كراس صغير عولجت فيه بشكل مقتضب جداً بعض الموضوعات النحوية ، مثل الفاعل والمفعول ، والتعجب ، وإنَّ وأخواتها ، والعطف ، وما أشبه ذلك[1] .

ومهما يكن من أمر ، فقد تلت هذه المحاولة الأولى محاولات أخرى قبل أن يصل علم النحو إلى الشكل المتكامل الذي جاء عليه في كتاب سيبويه بعد ذلك بحوالي مئة سنة . ويغلب على الظن ان نسبة بعض الروايات وضع النحو إلى نصر بن عاصم (–٨٩هـ.) أو عبد الرحمن بن هرمز (–١١٧هـ.)، لم تكن عبثاً ، وإنما كانت لإسهام هذين إسهاماً فعلياً في هذا الوضع . قال الزبيدي في مقدمة طبقاته[2] :

« فكان أول من أصَّل ذلك[3] وأعمل فكره فيه ، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هُرمز . فوضعوا للنحو أبواباً ، وأصّلوا له أصولاً . فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف . وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم . ثم وصل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم ، والآخذون عنهم ، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومدّ من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبيّن من العلل » .

---

(١) ذكر ابن سلام في طبقات الشعراء أن ما وضعه ابو الأسود هو « بابُ الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم » .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٢ .

(٣) يقصد النحو .

ولكنّ كتب الطبقات لم تشر إلا إلى كتابين ذوي بال الفهما عيسى بن عمر أحد نحاة البصرة في أواخر هذه الحقبة ، هما كتابا الإكمال[١] والجامع . وعن عيسى هذا أخذ الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه . وأشار إلى كتابيه بقوله[٢] :

بطل النحو جميعـاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامعٌ فهما للناس شمس وقمر

ولسنا نشك في ان البحوث النحوية كانت تتطور وتتسع في هذه الحقبة ذاتها عن طريق حلقات النحويين والقراء . فقد كان كل من هؤلاء يأخذ عن غيره ويضيف إلى مـا أخذ . على ما يهديه اليه اجتهـاده ويقوده اليه تحصيله الشخصي . فقد أخـذ عن أبي الأسود جماعة منهم ابنه عطاء ويحيى بن يعمر وعنبسة بن معدان وقيل ميمون بن الأقرن . ونصر بن عاصم[٣] . وأخذ عن يحيـى وميمون عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي « ففرّع النحو وقاسه ، وتكلـم في الهمز حتى عُمل فيـه كتاب مما أملاه »[٤] ، ويُقال إنه أول من علل النحو أي ذكر أسباب إعرابه[٥] . وإنه كان الغاية في النحو[٦] . وأخذ عن ابن أبي اسحق أبو عمرو بن العلاء الذي قيـل فيه إن الإعراب شغلـه عن معرفة الصواب[٧] ، وكذلك عيسى بن عمر[٨] الذي أشير بأن الخليـل بن

---

(١) ورد اسم هذا الكتاب « المكمّل » في فهرست ابن النديم ، ص ٤١ .
(٢) السيرافي ، ص ٣٢ ؛ والفهرست ، ص ٤٢ .
(٣) أنظر مراتب النحويين ، ص ١١ ، والفهرست ، ص ٤١ .
(٤) مراتب النحويين ص ١٢ ، ١٣ .
(٥) أنظر زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ١١٣ .
(٦) السيرافي ، ص ٢٦ .
(٧) أنظر الزبيدي ، ص ٣٤ .
(٨) السيرافي ، ص ٣١ .

أحمد أخذ عنه . وأخذ عن أبي عمرو يونس بن حبيب ، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر .

— ٢ —

فعلم النحو إذن تطور في المئة السنة الأولى من وضعه ، بل قل إنه طفر طفرة كبيرة بين مؤلف أبي الأسود وكتاب سيبويه . غير أن التاريخ لم يبق لنا ، للأسف ، آثاراً مكتوبة نستطيع أن نستقصي عن طريقها الخط الذي سار فيه هذا التطور ؛ وكل ما أبقاه لنا سير النحاة والقراء والمفسرين وبعض القضايا النحوية التي كانت تدور في مجالسهم . والذي يهمنا اكثر من غيره ، في الواقع ، التوسع المتدرج في هذه القضايا من حيث الكم والنوع ، والنهج الذي اتّبع في تدوينها في كتب النحو التي سبقت كتاب سيبويه . وكان من الممكن أن نعلم شيئاً عن هذا من كتابي عيسى بن عمر الجامع والإكمال اللذين أشير إليهما ، لولا أن الكتابين فقدا في عهد متقدم إذ يذكر السيرافي وابن النديم انهما لم يقعا إلى أحد علماه ، ولا ذكر أحد أنه رآهما[1] . غير أنه وصلت الينا رواية تشعر بما كان عليه أحدهما على الأقل ، من عدم اكتمال . فقد روي عن أبي علي بن محمد بن سليمان أنه قال لعيسى بن عمر يوماً : «أخبرني عن هذا الذي وضعت يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا ، قلت : فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تكلّم به أتراه مخطئاً ؟ قال : لا . قلت : فما ينفع كتابك ؟ »[2]

ولعل المقصود بهذه الرواية كتاب الجامع ، فإذا صحّ هذا كان هناك ما يبرر كتابة ابن عمر لكتابه الثاني الإكمال أو المكمِّل . ولا ريب في أن هذا الكتاب وكتب النحو الأخرى التي يمكن ان تكون قد عاصرته كانت تحوي من المادة النحوية ما يكفي لتفقه الاعاجم بقواعد اللغة تفقهاً حسناً .

---

(١) أنظر السيرافي ، ص ٣٢ ؛ والفهرست ، ص ٤٢ .
(٢) السيرافي ، ص ٣٣ .

فالنثر الأدبي الذي كتبه عبد الحميد الكاتب المتوفى عام ١٣٢ هـ . وابن المقفع المتوفى عام ١٤٢ هـ . وهما فارسيا الأصل . لابد أن كان حصيلة معرفة لنحو عربي رفيع المستوى .

ويبدو أن النصف الأخير من القرن الثاني للهجرة شهد توسعاً في الدراسات النحوية . وقد تناول هذا التوسع ناحيتين : الظواهر النحوية . وتعليلها . وتمثّل في الخليل بن أحمد وسيبويه . وكذلك في هارون بن الحائك[١] صاحب كتاب العلل في النحو .

وقد حفز هذا التوسع . على ما يبدو . بعض النحاة إلى الميل إلى الاختصار رغبة في تيسير الأمر على المتعلمين . ومن ثم فقد كتب خلف الأحمر المتوفى حوالي سنة ١٨٠ هـ كتابه « مقدمة في النحو »[٢] . واستهله بقوله[٣] :

« لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل ، وأغفلوا ما يحتاج اليه المتعلم المتبلغ[٤] في النحو من المختصر والطرق العربية . والمأخذ الذي يخف على المبتدىء حفظه ، ويعمل في عقله ، ويحيط به فهمه . فأمعنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل . فعملت هذه الأوراق ، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيها ، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها ، علم أصول النحو كله مما يُصلح لسانه في كتاب يكتبه ، أو شعر ينشده .

(١) هو هارون بن الحائك الضرير . يهودي من أهل الحيرة . صحب أبا العباس ثعلب وأخذ عنه ، ومن ثم كان كوفي المذهب في النحو. عاش في بغداد ، وله من الكتب : كتاب الهاشمي ، وكتاب العلل في النحو . (إنباه الرواة ٣/٣٥٩ ، وبغية الوعاة ص ٤٠٥) .

(٢) نعتمد في نسبة هذا الكتاب لخلف على ناشر الكتاب نفسه .

(٣) مقدمة في النحو . ص ٣٣ .

(٤) المتبلغ : يقصد به هنا الذي يتخذ من قليل النحو بلغة يصل بها الى مراده .

أو خطبة أو رسالة إن ألقها ... »

ومؤلف هذا الكتاب ، إن صحت نسبته إليه ، معاصر لسيبويه ، وقد اشترك وإياه في أخذ النحو عن يونس بن حبيب ، وأبي الخطاب الأخفش ، وعيسى بن عمر ، وحماد بن سلمة[1] . والغريب أنه لا يشير إلى سيبويه في كتابه . ولكنه يشير إلى الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه في موضع واحد وينسب اليه قصيدة في النحو حين يبحث حروف النسق أو العطف . وهذه القصيدة مفقودة . ولعلها مثل آخر من المختصرات التي أخذ بعض النحاة يؤلفونها لتيسير النحو على الطلاب الذين أرهقتهم المطولات فيه . ومن يدري فلعل هذه المطولات كانت تشمل كتباً غير « كتاب » سيبويه فقدت وبقي « الكتاب » المصدر الرئيسي الذي نهل منه النحاة على مدى العصور .

والنتيجة أن القرن الأول الهجري شهد علم النحو ونما نشئاً ، بينما شهده القرن الثاني فتى قوياً بلغ الذروة فيما وصلت اليه بحوثه من شمول وعمق .

ويلاحظ المتتبع لتطور هذا العلم في هذين القرنين أن أكثر من أسهموا في هذا التطور هم الموالي من الفرس وغيرهم ، فعنبسة بن معدان مثلاً كان مولى آل مهرة ، وعبدالله بن أبي اسحاق كان مولى آل الحضرمي ، وعيسى بن عمر كان مولى خالد بن الوليد المخزومي ، ومسلمة بن عبدالله كان مولى بني فهر ، ويونس بن حبيب كان مولى آل ضبه . وسيبويه كان مولى بني الحارث بن كعب . وتعكس هذه الحقيقة الحاجة الملحة التي كان يشعر بها الأعاجم لتعلم العربية ومعرفة قواعدها ، ليتمكنوا من الاتصال بالفئة الحاكمة من جهة ، ومن شق طريقهم إلى الحياة الجديدة التي اقتضت معرفة العربية من جهة أخرى .

* * *

(١) أنظر مقدمة « مقدمة في النحو » ، ص ١٣ ، و« سيبويه إمام النحاة » لعلي النجدي ناصف ، ص ٨٥ وما بعدها .

والسؤال الذي يبرز الآن هو ما إذا كان النحو العربي قد تأثر بأثر أجنبي إبّان وضعه. إن المصادر العربية لا تكاد تشير إلى شيء من هذا القبيل؛ وليس هذا بغريب. فنشأة النحو تتصل إلى حد كبير بقراءة القرآن الكريم؛ ومن الطبيعي أن يحرص العرب على ألاّ ينسبوا ما يساعد على هذه القراءة إلى أي أثر أجنبي. ويخيل إليّ أننا لا نتوقع أن نعثر على ما يمكن أن يكشف القناع عن هذه القضية أيضاً في المصادر الأعجمية التي عاصرت هذه النشأة، ذلك لأن أصحابها إما أنهم اعتنقوا الاسلام فربأوا بضبط القراءات عن أي أثر أجنبي؛ أو أنهم لم يرغبوا في تحدي رغبة المسلمين فيما يتصل بهذا الأمر.

ويغلب على الظن أن الفكرة التي طرأت لأبي الأسود الدؤلي في إمكان وضع قواعد للنحو لم تكن مرتجلة بقدر ما كانت ناجمة عن اتصال العرب بأمم كانت قد سبقتهم في تدوين نحوها. فمن المعروف أن الهنود كانوا قد وضعوا نحوهم في عهد سحيق في القدم يرجع إلى القرن الرابع قبل الميلاد. وان اليونان كانوا قد وضعوا نحوهم في القرن الأول قبل الميلاد. وأن السريان وضعوا نحوهمحوالي أواسط القرن السادس للميلاد. فليس بغريب إذن أن تبرز فكرة إمكان تحقيق أمنيةَ أبي الأسود في وضع النحو العربي حين برزت الحاجة إلى وضعه.

ولعل من الطريف أن يروي البيروني قصة عن أولية النحو عند الهنود تشبه إلى حد تلك التي يرويها العرب عن أولية النحو عندهم على يد أبي الأسود، إذ يذكر أن أحد ملوكهم كان يوماً في حوض يلاعب فيه نساءه. فقال لإحداهن: «ما وَدَكَنْدَهِي» أي لا ترشي عليّ الماء؛ فظنت أنه يقول «مُودَكندهي» أي احملي حلوى؛ فذهبت فأقبلت بها فأنكر الملك فعلها. وعنّفت هي في الجواب. فاستوحش الملك لذلك. وامتنع عن الطعام كعادتهم، واحتجب إلى أن جاءه أحد علمائهم وسلّى عنه بأن وعده تعليم النحو وتصاريف الكلام. وذهب ذلك العالم إلى «مهاديو»

مصلياً مسبحاً وصائماً متضرعاً إلى أن ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة . ووعده التأييد فيما بعدها من الفروع فرجع العالم إلى الملك وعلّمه إياها[1] .

ويخيّل إليّ أن حكاية أبي الأسود الدؤلي قد وضعت على غرار هذه القصة : مثّل فيها مَهاديو الامامُ علي . ومثّل الملكَ عمر في رواية وزياد ابن أبيه في أخرى . ومثّل العالمَ أبو الأسود نفسه .

غير أن هذا لا يعني أن العرب أخذوا نحوهم عن الهنود . فلغة الهنود ليست ساميّة . وإنما يعني أنهم حاولوا أن يقرنوا الظروف التي نشأ فيها علم النحو العربي بتلك التي نشأ فيها نظيره الهندي ، كما يعني أن حكاية أبي الأسود قد دخلها شيء من الافتعال أدى إلى اضطرابها . ومن الواضح أن اضطراب هذه الحكاية لا يجرد أبا الأسود من الإسهام في وضع حجر الأساس في النحو العربي . وإن كان إسهامه في ذلك نزراً ضئيلاً . على أغلب الروايات . ولئن اختُلف في اسم أبي الأسود فقيل : ظالم ، وقيل : عثمان . ولئن اختلف في سلسلة نسبه أيضاً . فإنه لم يختلف في عروبته . ولا في ايصال نسبه إلى عبد مناة بن كنانة[2] . ومن ثمّ لا ضير من الافتراض أنه وإن كانت فكرة وضع النحو العربي ربما كانت من وحي الأمم التي سبقت العرب في تدوين نحوها فإن الحجر الأول في هذا الوضع كان من فعل عربي .

ولقد أغرت هذه الحقيقة الأخيرة كثيراً من باحثي العرب بالقول بأن نحو العرب إنما هو من فعل العرب انفسهم . كما دفعت بعض المستشرقين إلى القول بأن علم النحو قد نبت عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها[3] ، وإلى أنه عربي النظام وأنه أنقى العلوم العربية عروبةً[4] .

---

(١) أنظر البيروني « في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة » ص ١٠٥ .

(٢) أنظر إنباه الرواة ١/ ١٣ .

(٣) من محاضرات ليتمان . أنظر ضحى الاسلام ٢/ ٢٩٢ .

(٤) Fleisch, Traité de philologie arabe, p. 25 - 26 .

وأخشى أن يكون في هذا كثير من المبالغة . فإن هناك من الدلائل ما يُشير إلى أن النحو العربي بعد أبي الأسود على الأقل. لم يخل من أثر أجنبي قوي ، فجل الذين عملوا على تطويره بعده هم من الموالي . حتى عطاء بن أبي الأسود نفسه حين شاء أن يطوّر الارث الذي ورثه عن أبيه لم يستطع ذلك دون أن يستعين بأحدهم ؛ ومن ثم « اتفق بعد موت أبيه هو ويحيي بن يعمر على بسط النحو وتعيين أبوابه وبعج مقاييسه »[1] ، فلما استوفيا « **جزءاً متوفراً** » من أبوابه « نسب بعض الرواة اليهما أنهما أول من وضع هذا النوع ».[2] ومن المؤكد أن يحيي هذا لم يكن عربياً . فقد ذكر ابن خلكان[3] « ان الحجاج قال له : أين ولدت ؟ فقال : بالبصرة ، قال اين نشأت ؟ قال بخراسان . قال فهذه العربية أنى هي لك ؟ قال : رزق .. » . كما نسب اليه بيتاً من الشعر يقول فيه[3] :

أبى الأقوام إلا بغض قومي قديماً أبغض الله السمينا

ويظهر أن العمل الذي قام به عطاء و يحي — على أهميته — لم يكن كاملاً . وليس بين ما في أيدينا من كتب الطبقات — فيما نعلم — ما يشير إلى تصنيفهما ما توصلا إليه من علم النحو في كتاب معين إعتمده الأقدمون .

ويبدو لمتتبع التواليف النحوية إبان نشأة علم النحو أن هذه النشأة لم تسر سيراً مطرداً ، وإنما طفرت طفرتين كبيرتين أولاهما على يد عيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ هـ، والأخرى على يد سيبويه المتوفى حوالي سنة ١٧٠ هـ . ويقول ابن خلكان إن الخليل أستاذ سيبويه كان قد أخذ النحو عن عيسى بن عمر[4] . وإن سيبويه أخذه عن عيسى أيضاً[5] ، إذ يروي أن سيبويه أخذ كتاب عيسى

---

(١) إنباه الرواة ٢/٣٨٠ .
(٢) المصدر نفسه ٢/٣٨١ .
(٣) وفيات الأعيان ٥/٢٢٣ .
(٤) المصدر نفسه ٣/١٥٥ .
(٥) المصدر نفسه ٣/١٥٤ .

« الجامع » في النحو « وبَسَطَه وحشَّى عليه من كلام الخليل وغيره ، ولما كمل بالبحث والتحشية نُسب إليه وهو كتاب سيبويه المشهور »[1] . ويَستدل على صحة ذلك بأن « سيبويه لما فارق عيسى بن عمر المذكور ولازم الخليل ابن أحمد سأله الخليل عن مصنفات عيسى ، فقال له سيبويه : صنَّف نيِّفاً وسبعين مصنفاً في النحو . وإن بعض أهل اليسار جمعها وأتت عنده عليها آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجوذ سوى كتابين : أحدهما اسمه الإكمال ، وهو بأرض فارس عند فلان . والآخر **الجامع وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه وأسألك عن غوامضه** . فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه وقال : رحم الله عيسى ! وأنشد :

ذهب النحو جميعاً كله   غير ما **أحدث** عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع   فهما للناس شمس وقمر »[2]

وإذا صحَّ قول ابن خلكان هذا ترتب عليه حكم في غاية الأهمية ، وهو أن الطفرة البارزة في نشأة علم النحو العربي يمكن أن تعزى لعيسى بن عمر ، وأن كتاب سيبويه لم يكن في الواقع سوى امتداد وتوسيع لما قام به عيسى في هذا المجال . ومن يدري فلعل سيبويه حين كان يقول في كتابه : « وسألته » أو « قال » ، أو « حدثني الثقة » ، من غير أن يذكر اسم المسؤول أو القائل أو المحدِّث إنما كان يعني عيسى بن عمر . لا الخليل ، ولا أبا زيد الأنصاري على ما روى السيرافي[3] . ولعلَّ عزوفه عن ذكر عيسى ناجم من أن عيسى كان شعوبياً يطعن على العرب[4] .

---

(١) وفيات الأعيان ٣/١٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ٣/١٥٥ .

(٣) جاء في السيرافي (ص ٤٠) أن « عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل . وكل ما قال سيبويه : وسألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل » .
وجاء فيه ايضاً (ص ٤٩) أن أبا زيد الأنصاري قال بعد وفاة سيبويه : « كل ماقال سيبويه وأخبرني الثقة فأنا أخبرته » .

(٤) أنظر إنباه الرواة ٢/٣٧٥ .

ويبدو من البيت الأول الذي أنشده الخليل أن ما أتى به عيسى من نحو كان «إحداثاً» ، أي **إبداعاً** ، بالقياس إلى ما عرفه العرب منه من قبل ، وان هذا الاحداث أبطل ما كان قد تُوُصِّلَ إليه من نحو نتيجةً للمحاولات التي سبقته . ولعل مما يتنافى وطبيعة الأمور أن يجيء هذا العمل طفرة واحدة دون ان يحتذي نظيراً له في لغة أخرى كانت قد سبقت العرب إلى تدوين نحوها . ومن الواضح أن هذه اللغة لا يمكن أن تكون السنسكريتية الهندية ، أو الفارسية ، لاختلاف نحوهما عن نحو العربية لعدم انتمائهما إلى الفصيلة السامية . كما لا يمكن أن تكون اليونانية للسبب ذاته . ولأن وضع النحو العربي أسبق في الزمن من احتكاك العرب الوثيق بعلوم اليونان وفلسفتهم .

فلا بد إذن أن يكون النظير المحتذى نموذجاً سامياً . غير أننا نعلم أن العبران لم يدونوا نحوهم إلا في القرن العاشر بعد الميلاد ، وأنهم استرشدوا بالنحو العربي حين فعلوا ذلك . كما أننا نعلم أن العرب كانوا اكثر اتصالاً بالسريان منهم بأية أمة أخرى سامية في العراق إبان نشأة النحو ، وان هؤلاء السريان كانوا قد دونوا نحوهم قبل أن يوضع النحو العربي ، وتأثروا في ذلك بالنحو اليوناني ، من بعض الوجوه ، كما تأثروا بالفلسفة والمنطق اليونانيين ، ولا سيما فلسفة أرسطو ومنطقه ، من وجوه كثيرة . ولا ريب أنهم استفادوا من ذلك في صوغ كثير من الأحكام والمصطلحات النحوية . وأول من أسهم منهم في هذا الباب يوسف الأهوازي[١] أحد أساتذة مدرسة نصيبين المتوفى سنة ٥٨٠ م ، ثم الأسقف سويروس سيبوخت المتوفى عام ٦٦٦ م ، وقد كان يتقن اليونانية ونقل بعض كتبها في الفلسفة والمنطق ، كما عني بالصرف والنحو السريانيين ، «وشجّع التعاون الثقافي بين المسلمين والسريان»[٢] ، ثم الأسقف يعقوب الرهاوي المتوفى عام ٧٠٨ م . وهو تلميذ سيبوخت ،

(١) أنظر مقدمة «الكتاب في النحو واللغة الآرامية السريانية الكلدانية وصرفها وشعرها للقس جرجس الرزي» ، ص ١ .

(٢) من مقال لأنيس فريحة في أثر لغويي السريان في وضع قواعد الصرف والنحو العربيين ، ص ١٤ .

وواضع الحركات في السريانية بالنقط « وأول من ألف في نحوها كتاباً يرجع إليه ويعوّل عليه »[١] . ويعقوب هذا كان معاصراً لأبي الأسود الدؤلي المتوفي عام ٦٨٨ أو ٦٨٩ م ، والمنسوب إليه تنقيط القرآن الكريم . ثم حنين بن اسحق الطبيب والمترجم المعروف المتوفى عام ٨٧٣ م والذي كان له أثر كبير في نقل علوم اليونان إلى العربية . ويذكر ابن أبي أصيبعة[٢] أن « حنين » هذا عاصر الخليل بن أحمد وسيبويه[٣] . ويُعتقد أنه لازم الخليل مدةً لتعلم العربية ، فإذا صح ذلك كان لا بد من أن جرت بينهما أحاديث في المقابلات النحوية بين السريانية واليونانية من جهة . والعربية من جهة أخرى ، ليتمكن من تعلم العربية حسب قواعد معينة[٤] .

ومن ثم فإننا نعتقد بأن النحو العربي تأثر إبان نشأته — في الحقبة التي بين أبي الأسود وسيبويه — بالنحو السرياني الذي كان قد تأثر بدوره بالنحو والمنطق اليونانيين . ولم يكن العلماء السريان الذين ذكرناهم هم السبيل الوحيد لهذا التأثير ، بل اشترك معهم ، وربما بزّهم ، أولئك الموالي من السريان الذين استعربوا وأسهموا في الدراسات النحوية العربية إسهاماً مباشراً ، لا نستثني منهم من كان عراقي الأصل أو فارسيه .

وقد يتساءل المرء عن السبيل لمعرفة المذهب الأصلي لهؤلاء الموالي . وقد يبدو ذلك مستعصياً في كثير من الحالات ، غير أن أسماء بعضهم قد تنبيء عن ذلك

---

(١) السامرائي ، ابراهيم — دراسات في اللغة ، ص ٢١٠ .

(٢) عيون الأنباء ١/١٨٤ .

(٣) يؤكد هذه الحقيقة ابراهيم بيومي مذكور في مقال له عنوانه « منطق ارسطو والنحو العربي » نشر في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، وكذلك أحمد أمين في ضحى الاسلام ١/٢٩٨ . ويدحضها ابراهيم السامرائي في كتابه دراسات في اللغة ص ٢٠٦ ، إذ يرى « أن الخليل لم يعاصر حنيناً فوفاة الخليل كانت في سنة ١٨٠ أو قبل ذلك أو بعده بقليل ، وان ولادة حنين لم تكن قبل سنة ١٩٤ » .

(٤) يزعم مركس Merx ان حنين بن اسحاق الف نحواً عربياً على الطريقة اليونانية غير انه لم يصل الينا شيء مما كتب في ذلك .

في بعضهـــا ، أو ترجحه على أقـــل تقدير . ويكاد لا يخامرني شك في أن يحيى بن يعمر كان من السريان الذين قطنوا العراق — وهم كثر آنذاك — فاسم يحيى (أي يوحنا) هو من الأسماء التي شاعت بينهم ، فهناك يحيى بن أبي منصور المنجم[1] ، ويحيى بن عديّ بن حميد بن زكريا المنطقي[2] ، ويحيى ابن عيسى بن جزلة الطبيب[3] ، وغيرهم . وكذلك عيسى بن عمر ، فعيسى من الأسماء التي شاعت بينهم أيضاً .

ويبدو أن أسماء هذا الجيل من الموالي تختلف عن أسماء آبائهم ، فأسماء الآباء إنما اختارها لهم أولياؤهم فكانت لا تختلف عن الأسماء العربية المألوفة آنذاك كعمر ويعمر ، أما أسماء الأبناء فكانت من اختيار آبائهم في الغالب ، ومن ثم كانت ترمز إلى الحنين للماضي وتشعر بقوة الشعوبية المتزايدة . غير أنها مع ذلك لم تبلغ درجة التحدي إذ يبدو أنها لم تكن لتتعدى نطاق الأسماء التي وردت في القرآن الكريم في غالب الأحيان .

* * *

— ٣ —

ولنعالج الموضوع الآن من زاوية أخرى هي المادة النحوية ذاتها . فمن المعروف أن هناك كثيراً من وجوه الشبه بين النحو العربي والنحو السرياني . ولعل من أبرز هذه الوجوه اعتماد كل من النحويين تقسيم الكلم إلى أقسام ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف أو الرابط . وقد يقال إن هذا التقسيم هو يوناني الأصل[4] قد يكون تطرق إلى كلٍ منهما على انفراد لولا أنه نسب إلى أبي

(١) انظر ابن العبري ، تاريخ مختصر الدول ، ص ١٧٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ ، ١٥٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .
(٤) قسم أفلاطون الموجودات إلى ذوات وأحداث وحاول أن يقرن في « محاوراته » بين =

الأسود ، واعتمده سيبويه ، في وقتٍ لم يكن العرب بعد قد اتصلوا فيه بالثقافة اليونانية عن غير طريق السريان الذين كان نحوهم قد تأثر بنحو اليونان ومنطقهم .

ومن وجوه هذا الشبه أيضاً تشابه كثير من المصطلحات في كلا النحوين . ولإظهار ذلك نسوق الأمثلة التالية[1] :

١ ـ **اسم الفاعل** ، ويسمونه shemà dhe-'avdà وترجمته اسم الفاعل .

٢ ـ **اسم المفعول** ، ويسمونه hàshùshâ ومعناه المنفعل أو الذي يقع عليه الفعل ، ويسمونه أيضاً shemà dha-'bidhà ومعناه اسم المفعول .

٣ ـ **اسم المرة** ، ويسمونه shemà dha-zbantà ومعناه اسم المرة الواحدة .

٤ ـ **اسم النوع** ، واسمه عندهم shemà dha-znà ومعناه اسم النوع .

٥ ـ **اسم الزمان والمكان** ، ويسمونه shemà dhe zavnà we dh-athrà وترجمته اسم الزمان والمكان .

٦ ـ **اسم الإشارة** . ويسمونه remzànàyà ، ومعناه الرمز أو الاشارة .

٧ ـ **الإضافة** . ويسمونها mallùthùthà . ومعناها الإلصاق والالحاق والاضافة .

= الكلام والموجودات فقسمه الى قسمين : الاسم وهو ما دل على ذات ، والفعل وهو ما دل على حدث .

وأضاف أرسطو إلى ذلك قسما ثالثا في كتابه « الخطابة » هو الرابط ؛ ونسب إلى هذا التقسيم الثلاثي إلى بروتوغوراس رئيس السفسطائيين .

واتخذ هذا التقسيم الفلسفي طابعه النحوي لأول مرة عند ديونيسيوس التراقي ، أحد اساتذة مدرسة الاسكندرية في أواخر القرن الأول قبل الميلاد ، وواضع أول كتيب في النحو الإغريقي . واسم كتيبه هذا « تيكنية » (أي فن) ـ والمقصود به فن النحو .

(١) اعتمدنا في هذه الأمثلة على مقال لأنيس فريحة عنوانه « أثر لغويي السريان في وضع قواعد الصرف والنحو العربيين » .

الأمر ، ويسمونه pàqùdhà ، ومعناها الأمر ، من peqad بمعنى أمَرَ .

البدل ، ويسمونه hullàfà ، ومعناها البدل والعوض .

التركيب المزجي ، ويسمونه eskīmà merakbé . والقسم الأول من هذه التسمية مأخوذ من لفظة schèma الإغريقية التي تعني « شكل أو نموذج أو مخطط » ، ومن ثمَّ يكون معنى المصطلح : « شكل مركَّب » .

التصريف (تصريف الفعل مع الضمائر) : ويسمونه sur' à fà ومعناها فرع وغصن وتصريف . وهي (فَرعل) من (سَعَفَ) التي « يقابلها في العربية شغف أو سعف أو شعب . وهذه الأفعال تنتمي إلى عائلة واحدة يفيد جذرها الأصيل فكرة التشعب والتفرع » . ومن ثم ترجم العرب المصطلح إلى تصريف ، ومعناه نقل اللفظة من شكل لآخر .

التصغير ، ويقابله عندهم zu''àrà من الجذر ze'ar التي تعني صغر وقلَّ .

التفضيل ، ويقابله yattirùthà ومعناها الكثرة والحسن والفضل ، من yattir بمعنى كثير وحسن وفاضل .

التوكيد : ويسمونه shurràrà . ومعناها التوكيد والتثبيت .

الجزم . gedhàmà . ومعناها الجذم والقطع . والجذم في السريانية اقتطاع ألف التعريف من آخر الاسم عند إضافته . ككلمة kethàvà (الكتاب) مثلاً ، تصبح kethav (كتاب) عند الاضافة بعد أن تجذم ألفها .

الحال . ويقابلها aykannàyùthà . ومعناها الحال أو الهيأة والصورة .

الحروف ، أطلقوا على حروف الهجاء « الاستقصيات » وهي مأخوذة من الكلمة اليونانية stoixeion التي تعني عنصر ، أو جوهر ، ويقصد بذلك العنصر الأولي للكلمة .

وأطلقوا على حروف المعاني essàré أي الروابط أو الأدوات التي تري العلاقة بين كلمة وأخرى . وهي مأخوذة من الجذر esar

الذي يعني أسر وربط . « والسريان اتبعوا اليونان في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وأداة تري العلاقة بين الذوات والأفعال . »

المبتدأ : واسمه عندهم shurràyà ومعناها الابتداء .

الخبر : ويسمونه tebbà وتعني الخبر ، أي ما يُخبر به عن المبتدأ.

الصحيح من الأفعال يسمونه helimà أي متعافٍ أو غير مريض .

والمعتل يسمونه kerihà أي مريض .

الصفة . ويسمونها shummàhà ومعناها الصفة .

الضمير : وكانوا يسمونه أصلاً helaf shemà أي بدل الاسم ، وهو ترجمة للفظة اليونانية pronomina . غير أنهم أخذوا يسمونه بعد ذلك hushshàvàyà أي المضمَر المقدَّر .

ضمير المتكلم ، والمخاطب ، والغائب : وأطلقوا عليها parsùpà المأخوذة من اللفظة الاغريقية prosopon (التي تعني person أي شخص) ، وأضافوا إليها لفظة qadhmàyà أي الأول في حالة المتكلم . ولفظة terayyànà أي الثاني في حالة المخاطب . ولفظة telithàyà أي الثالث في حالة الغائب . وهذا يدل على مبلغ تأثرهم بالمصطلحات النحوية الأغريقية .

العدد : ويسمونه menyànà المشتقة من الجذر menà الذي يعني عدَّ وأحصى .

الظرف . ويقابله عندهم naqpàyàthà (من الجذر negéf بمعنى اتصل والتصق) . ويقصدون بها إما « لاحقة متصلة بالفعل » ، أو « تابع » . ويلاحظ اختلاف هذا المصطلح عن نظيره العربي من حيث الفكرة .

العطف : واسمه عندهم ‘etùfyà أي العطف .

الفتح . ويقابله عندهم petàhà ، ومعناها الفتح .

الفعل : واسمه عندهم mellethà ومعناها « كلمة » . وهذا مأخوذ عن

الإغريق ، إذ أن افلاطون اعتبر الفعل المضارع كلمة لأنه يدل علــى وجود ، أما الماضي والأمر فليس أي منهما كلمة ، لأنهما لا يدلان على وجود ، فأولهما لم يعد موجوداً ، وثانيهما لم يحدث بعد .

الفعل الماضي ، ويسمونه zavnà dha-‘bar أي الزمن الذي عبر أو مضى .

الفعل الحاضر ، ويطلقون عليه zavnà dhe qà’em أي الزمن القائم .

الفعل المستقبل ، ويسمونه zavnà dha-‘tidh أي الزمن العتيد .

الفعل المضارع ، ويطلقون عليه zavnà dhe-dhamyà أي المشابه أو المضارع ، وقد سماه السريان بذلك لأنه يشبه اسم الفاعل فكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل عندهم عوضاً عنه .

الفعل اللازم ، ويسمونه mellethà dhabbipàthà أي الفعل الذي يلتصق (يدبق) بفاعله فلا يتعداه إلى شيء آخر .

الفعل المتعدي ، ويسمونه meshannyànà ومعناها التعدي والتجاوز ، والمقصود تعدي الفعل الى مفعول .

المصدر : ويسمونه zenà dhe-là metha hmà ومعناه النوع أو الشكل غــير المحدّد ، وهو ترجمة حرفية لكلمة infinitive الاغريقية الأصل . ويطلقون عليه أيضاً nevha أي الأصل الذي يشتق منه .

ويثبت هذا أثر النحو الاغريقي في النحو السرياني ، كما يفسر النظرية البصرية التي تقول بأن المصدر هو أصل الاشتقاق .

المعرفة : واسمها عندهم idhi‘à ومعناها « المعروف » .

النكرة : واسمها là idhi‘à أي « غير المعروف » أو النكرة .

الوزن ، ويسمونه kaylà أي الكيل . وسموه أيضاً tupsà من الكلمــة الاغريقية typos التي تعني النموذج (type) .

* * *

ويخلو للباحث أن يستعرض هذه المصطلحات وأمثالها ويأخذ منها أساساً لأحكام مفيدة تتصل بنشأة علم النحو العربي وتطوره .

ولعل أول ما يلاحظ هذا التوافق الغريب بين كثير من المصطلحات العربية والسريانية . ولما كان هذا التوافق لا يمكن أن يكون وليد الصدفة كان لا بد أن يكون أحد النحوين قد تأثر بالآخر تأثراً كبيراً . ولما كان من الثابت أن النحو السرياني أسبق إلى الوجود من نظيره العربي ، كان من المؤكد أن يكون اللاحق منهما قد احتذى حذو السابق .

غير أن بعض هذا التوافق ينتظم بعض مصطلحات عربية لم ترد بشكلها الحالي عند سيبويه ، مما قد يشعر بأن التفاعل بين النحوين استمر إلى ما بعد سيبويه حيث أخذ العرب يعدّلون بعض مصطلحاتهم التي ألفوها في كتاب سيبويه لتوافق المصطلح السرياني ، أو أخذ السريان يعدّلون بعض مصطلحاتهم على غرار ما قد يكون أجراه العرب من تعديل في بعض المصطلحات . فالتصغير ، مثلاً ، يدعى « التحقير » عند سيبويه . غير أنه استقر على معنى « التصغير » في كلا النحوين بعد ذلك . وكذلك الضمير الذي كان السريان يسمونه « بدل الاسم » على الطريقة اليونانية غدوا يطلقون عليه لفظة تعني « الضمير ، أو المضمَر » فيما بعد . والظاهر أن نحاة السريان أخذوا ينهجون نهج نحاة العرب بعد أن تطور النحو العربي تطوراً كافياً . ولعل أول من فعل ذلك منهم إلياس الطيرهاني المتوفى سنة ١٠٤٩ م[1] .

أما المصطلحات المتغايرة ، كالظرف مثلاً ، فتمثل تطوراً من جانب واحد . وهذا التطور قد يكون ذاتياً وقد يكون نتيجة أثر أجنبي آخر جاء رأساً أو بوساطة . ولعل من الطريف أن نعلم أنه في الوقت الذي نرى فيه أن خلف بن حيّان الأحمر المتوفى عام ١٨٠ هجرية ، والمعاصر لسيبويه ، لا يذكر لفظة « ظرف » في كتابه « مقدمة في النحو » ، نرى سيبويه يستعمل

---

(١) أنظر « الكتاب » للقس جرجس الرزي ، ص ١ – ٢ .

هذه اللفظة في كتابه للدلالة على الزمان والمكان الذي يفعل الفاعل فعله فيهما[1]. وهذا النمط من التفكير الفلسفي إنما يعكس تفكيراً ناضجاً في طبيعة الزمان والمكان يمكن إرجاعه إلى أرسطو، فهو الذي استعمل كلمة aggeyon التي تعني «ظرفاً» أي إناءً يحوي شيئاً آخر للتعبير عن طبيعة الزمان والمكان. فما الزمان والمكان إلا «ظرفان» أي إناءان يحويان الأشياء.

وسبق هذا المصطلح وأمثاله للوقت الذي اطلع فيه العرب اطلاعاً مباشراً على فلسفة أرسطو، ومغايرتهم فيها لنظائرها في السريانية يجعلنا نفترض أن يكون ذلك من أثر نحاة العربية من الفرس، ذلك لأن الفرس أيضاً سبقوا العرب إلى معرفة الفلسفة اليونانية، وأسهم الكثير من رجالهم؛ ومنهم سيبويه، في إرساء علم النحو العربي على قواعده الأساسية.

* * *

(١) أنظر كتاب سيبويه ١/٢٠١ حيث يقول: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت — وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها وعمل فيها ما قبلها كما ان العلم إذا قلت أنت الرجل علماً عمل فيه ما قبله وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهما».

الفصل الثالث

القياس

— ١ —

القياس في اللغة التقدير ، يقال قست الفعل بالفعل إذا قدَّرته وسوَّيته ؛ وهو في الاصطلاح ردّ الشيء إلى نظيره[1] ، واكتشاف المجهول من المعلوم ، أو حمل غير المنقول على المنقول . فإذا علمنا عن طريق النقل أن (فاعلة) تجمع على (فواعل) ، مثلاً . عرفنا عن طريق القياس أن جارية تجمع على جوارٍ ، وعادية على عوادٍ ... وهكذا . وإذا علمنا أن الفاعل مرفوع اقتضى أن نرفع سعيداً وعلياً في قولنا : جاء سعيد ، وقام علي .

والقياس قديم في اللغة ، ولكن كثر استخدامه إبّان تدوين قواعدها ؛ إذ كان لا بد آنذاك من الكشف عن الحالات المتشابهة التي تنضوي تحت حكم واحد في سبيل صوغ قاعدة كلية وإبانة ما يمكن أن يكون قد شذ عن هذه القاعدة . قال ابن جني[2] : « إن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما ما لا بدّ من تقبله كهيئة ؛ لا بوصية فيه ، ولا تنبيه

(١) أنظر التعريفات للجرجاني ، ص ٧٨ .

(٢) الخصائص ١/٣٥٧ .

عليه ، نحو حجر ، ودار ... ، ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس ، فقنّنوه وفصّلوه إذ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المُغني عن المذهب الحزْن البعيد . وعلى ذلك قدّم الناس في أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتلوه ما لا بدّ له من السماع والروايات ... »

ومن الواضح أن معرفة القياس ظاهرة حضارية يندر أن توجد في البادية . ومن ثم فقد روي عن مؤرج السدوسي (ــ ١٩٥ هـ) قوله[1] : « قدمت من البادية ولا معرفة لي بالقياس وإنما معرفتي قريحتي ، وأول ما تعلمته في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة » .

وقد لعب القياس دوراً كبيراً في اللغة والنحو ، وانقسم العلماء فيه بين محبذ وكاره : فالمجددون منهم نشطوا فيه وأكثروا من استخدامه ، والمحافظون رغبوا عنه وتوفروا على ما يروى من كلام العرب وحسب . ومن الطبيعي أن يكون النحويون أشد ميلاً إليه من الرواة بصورة عامة ، ذلك لأن طبيعة بحوثهم تقوم على القياس ، أما الرواة فأكثر ما يهمهم السماع والرواية ، فقد ذكر أن يونس بن حبيب ، مثلاً ، وهو من نحاة البصرة ، كان ذا « قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها »[2] ، بينما كان الأصمعي ، وهو من رواتها ، يتوفر على ما يُروى ويُحفظ ولم يكن « ممن ينشط للمقاييس »[3] .

وتشير كتب الطبقات إلى عناية بعض النحويين بالقياس بصورة خاصة . فهي تذكر ، مثلاً ، أن أبا الأسود الدؤلي كان « أول من أسس العربية ... ووضع قياسها »[4] ، وأن عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي كان « أشد تجريداً

---

(١) بغية الوعاة ، ص ٤٠٠ . وانظر إنباه الرواة ٣/٣٢٨ .
(٢) بغية الوعاة ص ٤٢٦ .
(٣) الخصائص ١/٣٦١ .
(٤) ابن سلام ، طبقات الشعراء ، ص ٥ . وانظر إنباه الرواة ١/١٤ .

للقياس »[1] من عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء ، على الرغم من أن هذين العالمين كانا أوسع منه « علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها »[1] . وأن الخليل بن أحمد كان « الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه »[2] .

والواقع أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القياس العربي ، تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري وتتسم بالقياس الطبيعي الذي لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شبيهة بالتامة .

* * *

مدرستا البصرة والكوفة :

وشهدت هذه المرحلة نشوء مدرستين متميزتين في اللغة والنحو هما مدرستا البصرة والكوفة .

أما **مدرسة البصرة** فقد سبقت مدرسة الكوفة ، وعمدت إلى التشدد في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب في سبيل وضع قواعد كلية تنتظمه . بعد أن جعلت السماع الكثير أساساً لما وضعته من قواعد . أما الشواذ فما أمكن تأوله منها ألحق بالقاعدة ، وما لم يمكن نُبذ واطُّرح دون أن يُعار كبير اهتمام . قال ابن نوفل [3] : « سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات » .

---

(١) السيرافي ص ٢٥ ، وانظر الفهرست (فلوغــل) ص ٤٢ ، وإنباه الرواة ٢/١٠٥ .
(٢) بغية الوعاة ص ٢٤٣ . وانظر الفهرست ص ٤٢ .
(٣) طبقات الزبيدي ص ٣٤ ، والمزهر ٢/١٨٤ . وابن نوفل هو عبد الله بن نوفل بن مساحق المدني روى عن أبيه وأبي عصام المزني — تهذيب التهذيب ٦/٤٢٨ .

وأما مدرسة الكوفة فقد رأت أن التشدد في القياس وإغفال الشوارد قد يفقد اللغة كثيراً من تراثها ، ولذا عمدت إلى التوسع في القياس فأخذت بالشاذ من المسموع وجعلت من كل شاذ ونادر قاعدة بعينها . فكان من عادة أصحابها أنهم « إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً »[1] ، وأنهم « لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه »[2] . وكان الكسائي ، وهو إمام نحاتهم ، « يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك »[3] . والواقع أن الكسائي بالغ في نسبة النحو إلى القياس بحيث جعل منهما شيئاً واحداً . فقد استهل قصيدة له يصف فيها النحو بقوله[4] :

إنّما النحو قياس يُتَّبع ... وبه في كل أمرٍ يُنْتَفَع

ويبدو أن هذا التوسع في القياس عند نحاة الكوفة بصورة عامة ، وعند الكسائي بصورة خاصة ، قد أثار بعضهم . فقد روي أن أبا محمد يحي بن المبارك اليزيدي قال في قصيدة يمدح فيها نحويي البصرة ويهجو الكسائي وأصحابه[5] :

يا طالب النحو ألا فابكه ... بعد أبي عمرو وحمّاد[6]

. . .

يا ضيعة النحو به مُغْرِبٌ ... عنقاء أودت ذات اصعاد
أفسده قـــوم وأزروا به ... من بين أغتام[7] وأوغاد

---

(١) همع الهوامع ١/٣٤ .
(٢) الاقتراح للسيوطي ص ٨٤ .
(٣) بغية الوعاة ص ٣٣٦ . والأصل « ما أفسد » ، وهو تحريف .
(٤) إنباه الرواة ٢/٢٦٧ .
(٥) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ص ٤٠ - ٤٢ .
(٦) يرجح السيرافي أن يكون هذا حماد بن سلمة (أنظر السيرافي ص ٤٢) .
(٧) أغتام : جمع أغتم وهو الذي لا يفصح .

ذوي مِراء وذوي لكنة   لئام آباء وأجداد
لهم قياس أحدثوه همُ   قياس سوءٍ غير مُنقاد
فهم من النحو ولو عمروا   أعمار عادٍ في أبي جاد[1]
أما الكسائي فذاك امرؤ   في النحو حارٍ[2] غير مُراد
وهو لمن يأتيه جهلاً به   مثل سراب البيد للصاد

وقال أيضاً في الكسائي وأصحابه[3] :

كنا نقيس النحو فيما مضى   على لسان العرب الأول
فجاءنا قوم يقيسونه   على لُغى أشياخ قُطْرُبُّل
فكلهم يعمل في نقص ما   به يصاب الحق لا يأتل
إن الكسائي وأشياعه   يرقونَ في النحو إلى أسفل

. . .

وورثت مدرسة بغداد مدرستي الكوفة والبصرة ، وكان من إيثار خلفائها وأمرائها لنحاة الكوفة على نحاة البصرة بوجه عام ما جعل موقفها من القياس البصري موقفاً مائعاً غير حاسم .

وقد يخيل للمرء أن المبدأ الذي نادى به أبو عثمان المازني (— ٢٤٩ هـ) . وهو أن « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »[4] فيه الحل الحاسم للمشكل ، غير أن الواقع هو العكس . فكلام العرب آنذاك كان مجموعة لغات ، والقياس عليه معناه القياس على تلك اللغات ، ومن ثمّ تثبيت السماع وإقراره .

ومن المؤسف أن تتخذ كل هذه اللغات على اختلافها حجة ، وأن لا

---

(١) يقصد أبجد .
(٢) حار : حائر .
(٣) السيرافي ، ص ٤٤ — ٤٥ .
(٤) الخصائص ٣٥٧/١ .

يعتبر القياس على أي منها سبيلاً إلى الخطأ. فقد قال أبــو حيان في شرح التسهيل[1] : «كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه». وقال ابن جني في «باب اختلاف اللغات وكلها حجة»[2] :

«اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ألا ترى أن لغــة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويُخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما. فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنساً بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا».

ولئن كان ابن جني يعتمد في دعم رأيه هذا على قول النبي (صلعم) : «أنزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ». فإنه يحبذ الأخذ بأوسع اللغات رواية وأقواها قياساً، ويرى أنه لو استعمل إنسان لغة أقل من غيرها شيوعاً وأضعف قياساً ــ كاللغات المذمومة ــ «لم يكن مخطئــاً لكلام العرب. لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين»[3].

والغريب أنه إذا ما تعارض السماع والقياس كان يُنطق بالمسموع على ما جاء عليه وإن كان يحظر اتخاذه أساساً لقياس جديد[4]. ومعنى هذا أن اللغويين قنعوا بالحالة الراهنة (Status Quo) للغة؛ ومعنى هذا أيضاً أن المحافظة انتصرت وأن الشوارد اتخذت صفة الشرعية حتى وإن لم يصح اتخاذها أساساً لقياس جديد. ومن ثمّ لم يُقَدَّر الشوارد التي شاء نحــاة البصرة إهمالها أن تهمل؛ وبقيت هذه الشوارد، أو الكثير منها على الأقل، تعايش قواعدنا حتى الزمن الحاضر[5].

(١) أنظر المزهر ١/٢٥٨.
(٢) الخصائص ٢/١٠.
(٣) المصدر نفسه ٢/١٢. وانظر المزهر ١/٢٥٨.
(٤) أنظر الخصائص ١/١١٧ : «باب تعارض السماع والقياس».
(٥) أنظر كتاب «الاشتقاق» للمؤلف، ص ٤٦.

وكثيراً ما كان القياسيون يشددون النكير على الشعراء بقياسهم فيضيق هؤلاء بهم ذرعاً . روي أن عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي كان يكثر التعنت للفرزدق ، فلما قال هذا في قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك [1] :

مستقبلين شمال الشأم تضربنا   بحاصب كنديف القطن منشور
على عمائمنا تلقى وأرجلنا   على زواحف تُزجى مخها ريرُ [2]

ألحّ عليه ابن أبي اسحاق وعابه بخفض البيت الأول ورفع الثاني ، فغيره الفرزدق فقال : « على زواحفَ نزجيها محاسيرِ » . وأدى انتقاد ابن أبي اسحاق الكثير للفرزدق إلى قول الأخير فيه :

فلو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى مواليا

وكان عبدالله هذا مولى آل الحضرمي وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف . والحليف عند العرب مولى [3] .

والظاهر أن أكثر القياسيين كانوا من الموالي المستعربين ، ولذا فان نقدهم للشعراء العرب كثيراً ما كان يثير حفيظة هؤلاء . روي أنه عيب على عمّار الكلبي بيت من شعره فامتعض لذلك وقال [4] :

ماذا لقينا من المستعربين ومن   قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلت قافية بكراً يكون بها   بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنت . وهذا ليس منتصباً   وذاك خفض ، وهذا ليس يرتفع
وحرّضوا بين عبدالله من حُمُقٍ   وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم   وبين قومٍ على إعرابهم طبعوا

(١) السيرافي ، ص ٢٦ – ٢٧ .
(٢) الرير : المخ الفاسد من الهزال . الذائب من المخ .
(٣) أنظر السيرافي ص ٢٧ .
(٤) الخصائص ١/٢٣٩ – ٢٤٠ . وقد ورد هذا الشعر في معجم الأدباء (ج ١٢ ص ١٠٣) ، وفيه « عمرو » بدل عمار .

ما كل قولي مشروحاً لكم، فخذوا ما تعرفون، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضي أرض لا تُشَبُّ بها نار المجوس ولا تُبنى بها البِيَعُ

وقد ادخل هؤلاء القياسيون كثيراً من الكلمات التي عربت في القرون الأولى من الفتوحات العربية إلى حظيرة القياس العربي واشتقوا منها الفاظاً جديدة على غرار ما يشتقون من الألفاظ العربية المشابهة ؛ فقد اشتقوا من الزرقين فعلاً فقالوا زَرْقَنَ. ومن الهندسة اسم فاعل فقالوا مهندس. ومن الهرزوقا اسم مفعول فقالوا المُهَرْزَق. ومن زنديق فعلاً ومصدراً واسم فاعل واسم مفعول فقالوا طرّز تطريزاً وهو مطرِّز ومطرَّز. ومن المنجنيق فعلاً فقالوا جنَّقونا بالمنجنيق. ومن ديوان فعلاً ومصدراً فقالوا دوَّن تدويناً. ومن نوروز فعلاً واسم فاعل فقالوا نَوْرَزَ ومُنَوْرَز. ومن لجام فعلاً ومصدراً واسم فاعل واسم مفعول فقالوا ألجم إلجاماً ومُلجِم ومُلْجَم. ومن درهم فعلاً واسم مفعول فقالوا درهمت الخُبازى، ورجل مدرهَم[1].

ويبدو أن بعضهم تمادوا في قياسهم فعرضوا أنفسهم إلى النقد أحياناً والسخرية أحياناً أخرى. فقد روي أن أبا عبد الله محمد بن العباس اليزيدي (– ٣١٠ ﻫ) قال[2]: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال: قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

ياصاحِ هل تعرف رسماً مُكْرَسا

فلما بلغت:

تقاعس العزُ بنا فاقعنسسا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

ترافع العز بنا فارفنععا

(١) أنظر كتاب «الاشتقاق» للمؤلف ص ٥٣ – ٥٤.
(٢) الخصائص ١/٣٦٠ – ٣٦١.

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

تقاعس العز بنا فاقعنسسا ؟ »

وروي أن أبا علي الفارسي (– ٣٧٧ هـ) قال حين قرىء عليه كتاب أبي عثمان المازني[1] : « لو شاء شاعر . أو ساجع ، أو متسع . أن يبني بإلحاق اللام اسماً . وفعلاً ، وصفة . لجاز له . ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خَرْجَج أكرم من دَخْلَل . وضربَبَ زيدٌ عمراً ، ومررت برجل ضربَبٍ وكَرَمَمٍ ونحو ذلك » . فقال له ابن جني : « أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ » قال : « ليس بارتجال . لكنه مقيس على كلامهم . فهو إذاً من كلامهم ... ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنانُ . فتجعله من كلام العرب . وإن لم تكن العرب تكلمت به ؟.. فبرفعك إياه كرفعها صار لذلك محمولاً على كلامها ومنسوباً إلى لغتها » .

. . . .

ونشط القياس على يد المعتزلة ، ذلك لأنها كانت تعمل على تنشط الأحكام العقلية ، والقياس حكم عقلي .

ولعل أهم رجال هذه الطائفة الذين اسهموا في هذا الميدان أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني من رجال القرن الرابع الهجري . وفي كتاب الخصائص كثير من الشواهد على قياس كل منهما ، كما ان فيه كثيراً من الأحكام التي تتصل بالموضوع .

ويبدو من هذه الشواهد والأحكام أن القياس قد خطا في هذا القرن خطوة فذّة بحيث أصبح يمثل مرحلة مميزة تتسم بتشعب البحوث التي تتصل به وفلسفتها .

. . . .

(١) الخصائص ١/٣٥٨ – ٣٥٩ .

ولعل من المفيد الآن بعد أن عرضنا لتطور القياس وظروفه ، أن نعرض لبعض أحكامه :

قسّم ابن جني الكلام بالنسبة إلى القياس أربعة أقسام [(١)] :

الأول : ما كان مطرداً في القياس والاستعمال جميعاً . نحو قام علي . وعاتبت خليلاً . ومررت بسليم . وهذا القسم — على حد قوله — « هو الغاية المطلوبة . والمثابة المنوبة » [(٢)] .

والثاني : ما كان مطرداً في القياس . شاذاً في الاستعمال . نحو الماضي من : يدع . ويذر . ونحو قولهم : مكان « مُبقل » ، فهذا هو قياس اسم الفاعل من أبقل ، وهو مسموع ، وإن كان الأكثر في السماع « باقل » .

والثالث : ما كان مطرداً في الاستعمال ، شاذاً في القياس ، نحو قولهم : استصوب [(٣)] الأمر دون استصاب ، واستنوق الجمل دون استناق ، وأغيلت المرأة دون أغالت . وفي مل هذه الحالة يتبع السماع ولكن لا يتخذ من المسموع أصلاً يقاس عليه ؛ فلا تقول في استقام استقوم ، ولا في استساغ استسوغ ، ولا في أعاد أعود .

والرابع : ما كان شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً . وذلك كتتميم مفعول فيما عينه واو ، نحو ثوب مصوون أي مصون ، وفرس مقوود أي مقود ، ورجل معوود من مرضه أي معود .

ويبدو من الأقسام الثلاثة الأخيرة ما تعانيه اللغة من شذوذ ، سواء

---

(١) أنظر الخصائص ١/٩٧ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه ١/٩٧ .

(٣) يقتضي القياس في هذه اللفظة وأمثالها قلب الواو المفتوحة الفاً .

كان ذلك في القياس ، أو في الاستعمال ، أو فيهما جميعاً .

ومهما يكن من أمر . فلا بد لكل قياس من أركان ثلاثة : أصل ، وهو المقيس عليه ؛ وفرع ، وهو المقيس ؛ وحكم ، وهو الشيء المشترك بين الأصل والفرع . وقد وضع علماء اللغة شروطاً لكلٍ من هذه الأركان :

فمن شروط **المقيس عليه** أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس ، ومن ثم كان لا يجوز القياس على « استحوذ » مثلاً لأنها هي نفسها خارجة عن القياس الذي يقتضي قلب الواو المفتوحة فيها إلى ألف .

وقد يبدو من الطبيعي أن لا يجوز القياس إلا على الكثير ، غير أنهم في الواقع أجازوا القياس على ما يقل ورفضوه فيما هو أكثر منه [١] . فقد نسبوا إلى شَنوءة شَنَئي [٢] . ثم قاسوا عليها فنسبوا إلى رَكوبة رَكَبِيّ ، وإلى حَلوبة حَلَبي . بينما امتنعوا عن القياس على ثَقيف ثَقَفي — وهو اكثر في اللغــة — فلم يجيزوا في سعيد سَعَدي ، ولا في كريم كَرَميّ .

ومن الواضح ان اجازة القياس على القليل لا ضير فيه ، وأما رفضه فيما هو أكثر منه فمخل بمبدأ القياس نفسه . ويخيل إليّ أن مثل هـــذا الرفض لا مبرر له سوى قوة الأثر الذي تركه السماع في من أنيط بهم صوغ قواعدنا اللغوية .

ومن شروط **المقيس** عندهم أن يكون قد قيس على كلام العرب . وقد أباح بعضهم القياس في ذلك إلى حدّ الإحالة ، فاعتبروا عربياً كل ما كان على وزن لفظة عربية كثيرة الاستعمال ومن ثم قوية القياس . قال ابن جني [٣] :

---

(١) أنظر الخصائص ١/١١٥ .

(٢) وذلك من قبيل إجرائهم فَعولة مجرى فعيلة.

(٣) الخصائص ١/١١٤ .

« واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ؛ نحو قولك في قوله : كيف تبني من ضرب مثل جعفر : ضَرْبَب هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضَيرب ، أو ضَوْرب ، أو ضَرْوَب ، أو نحو ذلك ، لم يُعتقد من كلام العرب ، لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً » .

ومن البيّن أن ما اعتبره ابن جني من كلام العرب هنا قياساً على رأي أستاذه أبي علي الفارسي ، وقياساً على رأي المازني من قبل ، ليس من كلام العرب في شيء ، إذ لم يدخل في استعمالهم وإن أدخل دائرة قياسهم .

أما **الحكم** فشرطه أن يكون قد ثبت استعماله عن العرب . وقد اختُلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه ، فأجازه قوم ، ومنعه آخرون . « ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أن إلاّ تنصب المستثنى فتقول حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كما في النداء ، فإن إعمال يا في النداء مختلف فيه فمنهم من قال إنه العامل ومنهم من قال فعل مقدّر » .(1)

وحجة الذين منعوا القياس على المختلف في حكمه أنه فرع لغيره وليس أصلاً . وأجيب عن ذلك بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيء آخر ، فإن اسم الفاعل ، مثلاً ، فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة . وكذلك « لاتَ » فرع على « لا » و « لا » فرع على « ليس » فـ « لا » أصل لـ « لات » وفرع على « ليس » ، ولا تناقض في ذلك في رأيهم .

ويبدو هذا الجدل العقيم في الأصول والفروع كثير الشبه بجدل رجال الكلام الذين كانوا شديدي التأثير في رجال اللغة والنحو .

---

(1) الاقتراح ص ٤٦ .

الفصل الرابع

فلسفة العلة ونظام العامل

كان للفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني أثر كبير في الدراسات اللغوية والنحوية قديماً. ولعل من ابرز وجوه هذا الأثر سيادة مبدأ التعليل في البحوث التي تناولتها هذه الدراسات. فلكل ظاهرة لغوية أو نحوية تقريباً لا بد من علة يُعتلّ بها أو سبب يرجع اليه.

ويبدو أن الخليل بن أحمد كان أول من بسط القول في العلل النحوية بحيث استرعى انتباه بعض معاصريه فقيل له[1]: «عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست ...»

والمتتبع لهذه الظاهرة تتبعاً تاريخياً يرى أنها لم تكن شديدة الخطورة في تواليف القرن الثاني الهجري، فكتاب سيبويه، مثلاً، تغلب عليه الصبغة التقريرية والقياسية، وإن كان التعليل لا يخلو من كثير من أبوابه،

(١) الزجاجي – الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥ – ٦٦.

ولا سيما ما ينسب منه للخليل بن أحمد .

غير أن هذه الظاهرة استفحل أمرهـــا في القرنين الثالث والرابع الهجريين . ولعل مما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك امتزاجاً غَدَوَا معه في اعتبار السيرافي[1] على الأقل « من وادٍ واحد بالمشاكلة والمماثلة »[2] . ويحدثنا صاحب البغية أن الرماني [3] — وهو من علماء القرن الرابع — « كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال الفارسي : إن كان النحو مـــا يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء .. » [4] .

وتأصلت هذه الظاهرة عند متأخري قدامى النحاة في القرنين السادس والسابع الهجريين بصورة خاصة بحيث غدت الأساس الذي استقرت عليه المفاهيم النحوية فيما بعد .

ولما كانت الظواهر النحوية إنما يقررها العرف اللغوي المبني على الاستعمال وحسب ، كان ما يفترض لها من علل كثيراً ما يُختلف فيه نتيجة للاجتهادات الشخصية . غير أن بعض هذه الاجتهادات كانت تأخذ به مدرسة البصرة وبعضهـــا تأخذ به مدرسة الكوفة ، ومن ثمَّ ينقلب الخلاف في بعض العلل من خلاف شخصي إلى آخر مدرسي . فقد ذهب البصريون ، مثلاً ، إلى أن علة بناء « الآن » أنها شابهت اسم الإشارة .

---

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله . ولد في سيراف من بلاد فارس . قرأ اللغة على ابن دريد ، والنحو عليه وعلى ابن السراج . وكان عالماً فقيهاً ولي القضاء ببغداد . وفيها توفي سنة ٣٦٨هـ. من تصانيفه : أخبار النحاة البصريين ، والمدخل الى كتاب سيبويه ، وشواهد سيبويـــه . (بغية الوعاة ص ٢٢١) .

(٢) التوحيدي — المقابسات ، ص ٧٤ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن عيسى الاخشيدي الوراق . كان اماماً في العربية ، عالماً بالنحو والكلام . أخذ عن الزجاج والمبرد وغيرهما . من تصانيفه : التفسير ، وشرح المقتضب ، وشرح أصول ابن السراج . توفي عام ٣٨٤ هـ .

(٤) بغية الوعاة ، ص ٣٤٤ .

وذهب الكوفيون إلى أن علة ذلك أن الألف واللام فيها دخلتا على فعلٍ ماضٍ من قولهم « آنَ يئينُ » أي حان يحين ، وبقي الفعل على فتحته[1].

وقد أسفّ النحاة في كثير من عللهم ، ومن ثمّ فقد اشتهر بين الناس ضعف هذه العلل حتى قال ابن فارس في ذلك [2] :

مرّت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمى لتركي
ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوي

ومع هذا فقد انصرف قوم إلى العناية بما توفر من هذه العلل والفوا في ذلك الكتب ، ولا سيما في القرنين الثالث والرابع الهجريين . ومن أهم ما حفظته لنا كتب الطبقات من تواليفهم : كتاب العلل في النحو لهارون بن الحايك . وكتاب العلل في النحو لقطرب . وكتاب علل النحو للمازني . والمختار في علل النحو (ثلاثة مجلدات) لابن كيسان[3] ، والايضاح في علل النحو للزجاجي . والنحو المجموع على العلل لمبرمان[4].

ولعل كتاب الزجاجي من أبرز هذه الكتب ، فقد جمع فيه صاحبه أهم ما عُرِف من علل نحوية حتى عصره . سواء ما اتصل منها بمدرسة البصرة أو الكوفة أو بغداد . أو نُمي إلى نحوي بعينه . ولم يتردد في تفضيل رأي على رأي . أو إيثار علة على أخرى ، في كثير من الأحيان ؛

---

(١) أنظر المسألة الخادية والسبعين من كتاب الانصاف ، ص ٢٧٠ .

(٢) أنظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان ٣٦/١ (ترجمة ابن فارس) .

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان . نحوي معروف . أخذ عن المبرد وثعلب فخلط بين مذهبي البصريين والكوفيين . من تصانيفه : معاني القرآن ، والمهذب في النحو ، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون . توفي سنة ٢٩٩ هـ على أشيع الروايات . (إنباه الرواة ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ص ٨) .

(٤) هو محمد بن علي بن اسماعيل الملقب بمبرمان . نحوي أخذ عن المبرد ، وأخذ عنه جماعة منهم الفارسي والسيرافي . مات سنة ٣٢٦ هـ . ومن تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، والنحو المجموع على العلل . (إنباه الرواة ١٨٩/٣)

غير أنه كثيراً ما كان يترك ذلك للقارىء إذا لم تبِنْ له حجة يمكن اعتمادها في ذلك .

ومن أهم ما عرض له من علل : علة سبق الكلام للإعراب . وعلة البناء والاعراب ، وعلة وقوع الإعراب آخر الاسم . وعلة سبق الأسماء للأفعال والحروف في التقدم ، وعلة سبق الفعل المستقبل لغيره ـ حسب رأيه ـ ، والعلة في تسمية النحو . والعلة في ثقل الفعل وخفة الاسم . وعلة رفع المثنى بالألف ، ونصبه وجره بالياء .

ويلاحظ من الطريقة التي تعالج بها هذه العلل . والحجج التي تدعمها . مدى تأثر رجال النحو برجل الكلام . ومن ثم فقد ذكر ابن جني أن علل النحويين « أقرب إلى علل المتكلمين . منها إلى علل المتفقهين »[١] . وذلك لأنه يُعتمد فيها على الحس ويُحتج « بثقل الحال أو خفتها على النفس »[٢] ، بينما علل الفقه « ليست سوى أعلام وامارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا »[٣] ـ على حد قوله .

ويرى الزجاجي أن علل النحو « إنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس . وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها »[٤] ، بينما يرى ابن جني قسمتها إلى قسمين[٥] : الأول واجب لا بد منه . لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، نحو قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها وياء لانكسار ما قبلها ، كضُورِبَ وقراطيس ؛ والثاني ما يمكن تحمله ، ولكن على تجشُّم واستكراه ، وذلك كقلب الواو والياء الفين متى تحركتا وانفتح ما قبلهما كقام، وباع ؛

(١) الخصائص ١/٤٨ .
(٢) المصدر نفسه ١/٤٨ .
(٣) المصدر نفسه ١/٤٨ .
(٤) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤ .
(٥) الخصائص ١/٨٨ . وانظر أيضاً المصدر نفسه ١/١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٥ .

وعصاً ، ورحىً .

ومعنى هذا أن علل النحويين ليست على نفس الدرجة من القوة عند ابن جني ، إذ منها القوي الذي لا تطيق النفس في معناه غيره ، ومنها الضعيف الذي يمكن تحمله على تجشم واستكراه . والواقع أننا نستطيع أن نضيف إلى هذين النوعين نوعاً ثالثاً هو الضعيف الذي لا يمكن تحمله كرفع الخبر بالمبتدأ ورفع المبتدأ بالخبر .

وعلل النحو عند الزجاجي ثلاثة أضرب : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية نظرية .

أما **التعليمية** « فهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب »[1] ، وذلك أننا لم نسمع كل كلامها . وإنما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره . ومثال ذلك أن نسمع قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، فنعرف بذلك طريقة صوغ اسم الفاعل من الثلاثي ونستخدمها فيما لم يُسمع اسم فاعله . « ومن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم ، إن قيل : بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنّ : لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه »[2] .

وأما **القياسية** « فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإنّ ، في قوله « إن زيداً قائم » ولِمَ وجب أن تنصب إنّ الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحُملت عليه فاعملت اعماله »[3] ، فالمنصوب بها إذن مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فكأنها بذلك تشبه فعلاً متعدياً قُدّمَ مفعوله على فاعله .

وأما العلة **الجدلية النظرية** فمن أمثلتها كل ما يعتل به في باب « إنّ »

---

(١) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

بعد هذا ، كأن يقال : « فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو ، وهلاّ شبهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان ؟ فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأي قياس اطّرد لك في ذلك ؟... »[1] وهكذا .

ويلاحظ أن هذه العلل الثلاث هي ما يُطلق عليه في العادة العلل الأوائل ، والثواني ، والثوالث ، على الترتيب ، كما يلاحظ أن العلل الثواني ليست إلا عللاً للعلل الأوائل ، ومن ثم فقد أطلق عليها أبو بكر ابن السراج[2] « علة العلة »[3] ، واعتبرها ابن جني مجرد « شرح وتفسير وتتميم للعلة »[4] الأصلية ، « فلو قال لك قائل في قولك : قام القوم إلا زيداً : لِمَ نصبت زيداً ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول : ولِمَ نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ، لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبت مبتدئاً بهذا فقلت : إنما نصبتُ زيداً في قولك : قام القوم إلا زيداً لأنه فضلة ، والباب واحد والمسائل كثيرة .. »[5]

أما العلل الثوالث فتمحّل لا طائل تحته ، وتزيّد لا جدوى منه .

---

(١) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٥ .

(٢) هو محمد بن السري بن سهل ، أحد أئمة الأدب والعربية ، من أهل بغداد ، من كتبه : الأصول في اللغة ، وشرح كتاب سيبويه ، والشعر والشعراء .
وكان يقال : ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله . توفي عام ٣١٦ هـ .
(طبقات الزبيدي ص ١٢٢ ، وبغية الوعاة ص ٤٤) .

(٣) أنظر الخصائص ١/١٧٣ .

(٤) المصدر نفسه ١/١٧٣ .

(٥) المصدر نفسه ١/١٧٣ – ١٧٤ .

وليست هي في الواقع سوى جوانب من النظر العقلي الخالص . وشواهد على تأثر رجال النحو برجال الكلام .

هذا وقد اشتط القوم في بحوثهم المتصلة بالعلة حتى غدت هـذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من النحو شواهد لها .

وتشعب عن فلسفة العلـة نظرية العامل . فافترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لا بد من وجود عامـل أدى اليها وكان سبباً فيها . وقسموا العوامل إلى قسمين : لفظية . كنواسخ المبتدأ والخبر وجوازم الفعـل المضارع . ومعنوية . كرفع الفاعل بالفاعلية ونصب المفعول بالمفعولية . وكما اختلفوا في العلل اختلفوا في العوامل . ولم يقتصر هذا الاختلاف على الأفراد بل تعداه إلى مدرستي الكوفة والبصرة أيضاً . ففي كثير من مسائل الخلاف بين هاتين المدرستين خلاف على عامـل . فقد ذهب البصريون . مثلاً . إلى أن الفعل المضارع بعد واو المعية في نحـو « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن » منصوب بتقدير أنْ [١] ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الصَّرف [٢] . وذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع في نحو « اذكر الله حتى تطلعَ الشمس » منصوب بأنْ مقدرة ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بحتى نفسها [٣]. وذهب البصريون إلى أن عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية في نحو « إن زيدٌ أتاني آتِه » هو فعل مقدَّر يفسره الفعل المظهر . بينما ذهب الكوفيـون إلى أنه الفعل المظهر ذاته [٤] .

---

(١) نستثني منهم أبا عمر الجرمي الذي كان يقول إن الواو هي الناصبة بنفسهـا – أنظر كتاب الانصاف ، ص ٢٩١ وما بعدها .

(٢) المقصود بالصرف هنا كون الفعل الثاني في الجملة مخالفاً للأول ومصروفاً عنه في أمر النهي . ومن ثم كانت مخالفته له وصرفه عنه ناصباً له .

(٣) أنظر كتاب الانصاف ، ص ٣١٤ .

(٤) أنظر المصدر نفسه ، ص ٣٢٣ .

ويطول الحديث في العوامل والعلل وانغماس النحويين فيما يتصل بهما من بحوث وافتراضات [1]. والواقع أن هذا الانغماس صرفهم عن المبادىء الأساسية لعلمهم ونقلهم من المنهج التقريري لدراسة اللغة، وهو المنهج الذي يقرّه علم اللغة الحديث، إلى المنهج الفلسفي الذي يقوم على الفروض، والذي لا جدوى منه في تعلّم اللغة وحالاتها الاعرابية. ويعجبني في هذا الصدد ما يقوله ابن جني من أن «العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء آخر [2].

هذا وقد كانت العوامل والعلل موضع نقد شديد من ابن مضاء القرطبي [3] الذي ذهب يدعو في كتابه «الرد على النحاة» إلى إلغاء نظرية العامل وما لازمها من علل فرضية. وكذلك إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث التي لا فائدة منها. والتي لا تقوم على غير الفرض والوهم.

* * *

(١) أنظر في ذلك كتاب الاقتراح للسيوطي، ص ٤٦ وما بعدها.

(٢) الخصائص ١/١١٠.

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن القرطبي. ولد بقرطبة سنة ٥١٣ ه. وتفقه في النحو والأصول والكلام بصورة خاصة. وله في النحو آراء طريفة يخالف فيها النحاة. من تصانيفه: المشرق في النحو، والرد على النحاة. مات باشبيلية سنة ٥٩٢ ه. (بغية الوعاة، ص ١٣٩)

الفصل الخامس

أقسام الكلم

— ١ —

قسَّم النحاة الكلم باعتبار دلالته إلى ثلاثة أقسام: اسم. وفعل. وحرف. ويبدو انهم حين اتخذوا هـذه القسمة كانوا متأثرين بفلسفة أرسطو – المتأثر بدوره بفلسفة افلاطون – حين حاول أن يقرن بين الكلم والموجودات. فالموجـوات في نظره إما «ذوات»، أو «أحداث». أو «علائق» بينهما. فـلا بد أن يكون الكلم إذن إما اسماً يدل عـلى ذات، أو فعـلاً يدل على حدث، أو أداة تدل على علاقة بينهما [١].

ولئن أجمع نحاة العرب على التمسك بهذه القسمة فقـد اختلفوا في تعريف كلٍ من أطرافها:

فالاسم عند سيبويه ما كان نحو «رجل وفرس» [٢]، وهذا في الواقع تمثيل لا تحديد. غير أن ناساً حكوا عنه قوله: «الاسم هو المحدَّث عنه» [٣].

(١) أنظر حاشية ص ١١٢ من هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ١/٢.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة، ص ٨٢.

واعتُرض على ذلك بأن « كيف اسم ، ولا يجوز أن يُحَدَّث عنه »[1] . وروي عن المبرد أن مذهب سيبويه هـــو أن « الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً »[2] ، وأن بعض أصحابه عارضه في ذلك بأن كيف وعند وحيث وأين أسماء ، وهي لا تصلح أن تكون فاعلة[3] .

وقال الكسائي (ـ ١٨٩ هـ)[4] : « الاسم ما وصف » . وهـــذا معارَض أيضاً بأن كيف وأين ، مثلاً ، اسمان ولا ينعتان .

وقال الفرّاء (ـ ٢٠٧ هـ)[5] : « الاسم ما احتمل التنوين والإضافة أو الألف واللام » . ويعارض هذا القول أن من الأسماء ما لا ينوّن ، ولا يضاف اليه . ولا يدخله الألف واللام .

وقال هشام بن معاوية (ـ ٢٠٩)[6] : « الاسم ما نودي » . وقال أيضاً : الاسم « ما دخل عليه حرف من حروف الخفض » . وكل ذلك مُعارَض بأمثال كيف ، وإذا ، وإذ .

وقال سعيد بن مسعدة الأخفش (ـ ٢١٥ هـ)[7] : « إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو زيد قام وزيد قائم ، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم » .

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٨٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٨٣ . وهشام هذا هو هشام الضرير الكوفي أحـد أصحاب الكسائي . (أنظر بغية الوعاة ، ص ٤٠٩) .
(٧) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٨٣ . والأخفش هذا هو الأخفش الأوسط ، مولى بني مجاشع . قرأ النحو عــلى سيبويه . وكان معتزلياً ، ومن أعلم الناس بالكلام . صنف الأوسط في النحو ، والاشتقاق ، والأصوات . (إنباه الرواة ٢/٣٦ ؛ وبغية الوعاة ، ص ٢٥٨) .

وقال أيضاً : [1] « الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني » . ويعني هذا — على ما يرى الزجاجي [2] — « ما جاز أن يخبر عنه » . فإذا صحّ ذلك كان هذا الحدّ شبيهاً بما حُكي عن سيبويه، وعورض بأن « من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف ، وأين ، ومتى ، وأيّان ، وأشباهها »[3] .

وذكر المبرد (— ٢٨٠ هـ) في أول كتابه المقتضب [4] أنّ « الاسم ما كان واقعاً على معنى ، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك » . وأنّ «كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم. فإن امتنع من ذلك فليس باسم » .

والجزء الأول من قول المبرّد واسع الدلالة . إذ المفروض أن تقع كل كلمة على معنى سواء كانت اسماً أو غير ذلك . وقد حاول أبو بكر ابن السرّاج (— ٣١٦ هـ) أن يُحدّد هذا المعنى حين عرّف الاسم بأنه « ما دلّ على معنى . وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص »[5] . غير أن محاولته هذه لم تفد كثيراً في تعريف الاسم، إذ أن المعنى الذي يقع على غير شخص قد يتناول حروف المعاني بالإضافة إلى ما يمكن أن يتناول من أسماء . أما الجزء الثاني فيُعارَض بأن الكثير مما اعتبره العرب أسماء مثل كيف . وإذا ، لا يدخل عليه حرف من حروف الخفض .

وقال أبو الحسن ابن كيسان (— ٢٩٩ هـ) حاكياً عن بعض النحويين أن « الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمنت معانيها، نحو رجل وفرس[6] . ومن الواضح أن كثيراً مما اعتُبر اسماً لا يقع على الأشخاص ، فالمصادر .

(١) الإيضاح في علل النحو ، ص ٤٩ . وانظر الصاحبي ، ص ٨٣ .
(٢) الإيضاح في علل النحو ، ص ٤٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٥١ . وانظر الصاحبي ، ص ٨٤ .
(٥) الايضاح في علل النحو ، ص ٥١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

والظروف ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام . لا يقع أي منها على شخص إلا إذا سُمّي به .

وروي عن الزجاج (ـ ٣١١ هـ) أنه سئل عن حدّ الاسم فقال [١] : « صوت مقطع مفهوم دال على معنى ، غير دال على زمان ولا مكان »[٢] . وهذا القول مُعارَض بالحرف ، لأنه ينطبق عليه أيضاً .

وذكر الزجاجي (ـ ٣٣٧ هـ) أن « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به »[٣] . ومن البيّن أن من اليسير نقض هذا التعريف بمثل ما نقض به غيره من أن كثيراً من أسماء الشرط والاستفهام والظروف لا ينطبق عليها .

وهناك من التعاريف ما لم ينسب لشخص معيّن . فقد ذكر أن المنطقيين وبعض النحويين قالوا إن « الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان » [٤] . ويترتب على هذا التعريف كون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إن ، ولكن ، وفي ، وعن .

وقال آخرون [٥] : « الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان ، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه » . وهذا القول شبيه بما سبقه ،

---

(١) الصاحبي ، ص ٨٤ .

(٢) لاحظ التشابه الكبير بين هذا التعريف وتعريف أرسطو للاسم حيث يقول : « الاسم لفظ أو صوت مركب من أصوات ، له معنى ، خلو من الزمان ولا جزء منه يفيد معنى بنفسه » . (فن الشعر – ترجمة بدوي – ص ٥٦) .

(٣) الإيضاح ، ص ٤٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٨ . ويلاحظ تشابه بين هذا التعريف وتعريف آخر لأرسطو للاسم فيه عنصر التواطؤ إذ يقول : الاسم « لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دال على انفراده » هكذا ! (شرح الفارابي لكتاب أرسطو في العبارة ص ٢٩) .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٩ . لاحظ أيضاً التشابه بين هذا التعريف وتعريف أرسطو السابق.

وإن كانت فيه بعض الزيادة ؛ ويمكن نقضه على نفس الأساس .

يتبين من كل ما ذكر أن نحاة العرب لم يوفقوا إلى وضع تحديد للاسم يمكن أن يقع على كل ما شاؤوا اعتباره من هذا القسم من أقسام الكلام . أو بعبارة أخرى لم يوفقوا إلى وضع كل ما اعتبروه اسماً ضمن إطار واحد يمكن أن يتناوله تعريف واحد جامع مانع . ولعله ليس عبثاً أن اكثروامن الكلام في الاسم ومسماه في القرن الثالث الهجري إلى حد كره معه بعضهم الكلام فيهما . قال ابن عبد الملك التاريخي [1] : « سمعت ابراهيم الحربي — وقد تكلم الناس في الاسم والمسمى — يقول : بلغني أن أبا العباس أحمد بن يحيى النحوي قد كره الكلام في الاسم والمسمى . وقد كرهت لكم ما كره أحمد ابن يحيى . ورضيت لكم ولنفسي مارضي » .

والفعل عند سيبويه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »[2] . ويقصد بذلك أن **الفعل** لفظ اشتق من المصدر ودلّ على زمن ماضٍ ، أو حاضر ، أو مستقبل . وقد أُخذ على صاحب هذا التعريف أنه زعم في كتابه أنّ ليس وعسى ونعم وبئس أفعال ، وهي لم تشتق من مصادر .

وقال الكسائي [3] : « الفعل ما دل على زمان » . ويبدو ما في هـــذا الحدّ من قصور . فكلمتا يوم وحين ، مثلاً . تدلان على زمان وهما ليستا بفعلين .

وذكر الزجّاجي أن الفعل عند النحويين « ما دلّ على حدث ، وزمان

---

(١) إنباه الرواة ١/١٤٢ . والتاريخي هو أبو بكر محمد بن عبد الملك التاريخي السراج البغدادي . حدث عن الحسن بن محمد الزعفراني والرمادي وثعلب وغيرهم ، وكان فاضلا أديباً . وقد لقب بالتاريخي لعنايته بالتواريخ وجمعها . (الأنساب ، ص ١٠٢ أ ، واللباب ١/١٦٦).

(٢) الكتاب ١/٢ .

(٣) الصاحبي ، ص ٨٥ .

ماضٍ أو مستقبل ، نحو قام يقوم . وقعد يقعد . وما أشبه ذلك »[١]. ولعل إغفاله ذكر الحاضر من الأزمنة اعتقاده – كبعض الفلاسفة على الأقل – أن الحاضر ليس سوى نقطة بين الماضي والمستقبل . ولا وجود له في الواقع .

وحدّه بعضهم بأنه « ما كان صفة غير موصوف . نحو قولك : هذا رجل يقوم . فيقوم صفة لرجل . ولا يجوز ان تصف يقوم بشيء »[٢]. ومن الواضح أن جملة يقوم وفاعلها المستتر هي الصفة . وليست يقوم وحدها . زد على ذلك أن هذا الحد يمكن ان يشمل أسماء الصفات كجميل وطويل وكبير . وكلها أسماء لا أفعال . في اعتبارهم .

وقال قوم[٣] : « الفعل ما امتنع من التثنية والجمع ». ويُرَد على هؤلاء بأن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع . وهي ليست أفعالاً .

وقال آخرون[٤] : « الفعل ماحسنت فيه التاء نحو قمتُ وذهبتَ » . وهذه سمة لا تعريف . ويتحتم بها أن يكون نحو « ثَمَّتَ » فعلاً . وهي اسم في اعتبارهم .

وقال آخرون[٥] : « الفعل ما حسن فيه أمس وغداً » . وهذا يتنافى ومذهب البصريين الذين يجيزون إدخال هاتين اللفظتين على اسم الفاعل . فهم يقولون ، مثلاً . أنا قائم غداً . كما يقولون : أنا قائم أمسِ . ومعنى هذا أن اسم الفاعل . الذي اعتبره النحاة اسماً . يمكن أن يدخل في عداد الأفعال حسب هذا التعريف .

وأما **الحرف** فقد عرّفه سيبويه بأنه « ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل

---

(١) الإيضاح ، ص ٥٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .
(٣) الصاحبي ، ص ٨٥ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

نحو ثمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحو هذا[1] » . وهذا تعريف سلبي لا يقوم على الخصائص المميزة .

وعرّفه الزمخشري [2] بأنه « ما دل على معنى في غيره » [3] . وعلّق على هذا ابن يعيش [4] بأنه « أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى في غيره ، لأن قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ، إذ علة الشيء غيره » [5] .

ويماثل حد الزمخشري حدّ الجرجاني [6] والفاكهي [7] وجمهور متأخري النحاة . ويبدو أن هؤلاء قد أضلهم تفسير السيرافي الخاطىء لمقالة سيبويه حين قال [8] : « وإن سأل سائل فقال : لِمَ قال وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان ؟ قيل له إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل » [9] . وعلى ذلك جرّدوا الحروف من طبيعتها المعنوية الذاتية وجعلوا منها مجرد أدوات للدلالة على معانٍ كامنة في غيرها .

وإننا لنجد تفسيراً آخر لمقالة سيبويه هذه عند ابن فارس الذي يفهم من

---

(١) الكتاب ١/٢ .

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر . من أهل خوارزم . ورد بغداد غير مرة . وجاور بمكة . وهو علم من أعلام النحو والتفسير . من تصانيفه : المفصل في النحو ، والكشاف في التفسير . توفي سنة ٥٣٨ هـ . (إنباه الرواة ٣/٢٦٥ ، وبغية الوعاة ص ٣٨٨)

(٣) شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٨/٢ .

(٤) هو أبو البقاء يعيش بن علي . ولد بحلب وتعلم فيها النحو والقراءات . ثم رحل الى بغداد فدمشق وعاد الى حلب وتصدر فيها للإقراء . وهو من كبار أئمة النحو ، صنف شرح مفصل الزمخشري ، وشرح تصريف ابن جني . توفي عام ٦٤٣ هـ . (بغية الوعاة ص ٤١٩) .

(٥) شرح ابن يعيش ٨/٢ .

(٦) أنظر كتاب التعريفات ، ص ٣٨ .

(٧) أنظر حدود النحو . ص ٣ .

(٨) أي السيرافي .

(٩) شرح الكتاب ١/٧ .

هذه المقالة بأن الحرف « يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا : زيد منطلق ، ثم نقول : هل زيد منطلق ؟ فأفدنا بهل ما لم يكن في زيد ولا في منطلق » [(١)] .

ونرى أن تفسير ابن فارس أقرب إلى الصواب من تفسير زملائه، إذ الواقع أن لكل حرف معنى في الذهن يتجسد فيه حالاً يذكر الحرف .فالصورة التي نتصورها في أذهاننا حين نذكر الحرف « في » مثلاً ، هي غير تلك التي نتصورها حين نذكر الحرف « على » . هذا على الرغم من أن صورة كل من الحرفين تبرز بشكل أوضح حين يُستعمل في جملة . شأنه في ذلك شأن كثير من الأفعال والأسماء غير المتمكنة [(٢)] . فربَّ ، مثلاً ، لا تحمل من المعنى ما هو أقل وضوحاً من ذاك الذي تؤديه « عسى » من الأفعال ، و « ما التعجبية » من الأسماء .

. . . .

ويبدو من كل ما تقدم أن نحاة العرب لم يتفقوا على تحديد كلٍ من أقسام الكلم عندهم . ولعل السبب في ذلك صعوبة التوفيق بين أي من هذه الأقسام وبين ما شاؤوا أن يضمنوه من ألفاظ . فليس من السهل ، مثلاً ، أن يوفق إلى تعريف يجمع بين الأسماء العامة كشجرة وعصفور ، وبين ما شاؤوا أن يدخلوه حظيرة الأسماء مما دعوه اسم شرط كإذا وما ، أو اسم موصول كالذي والتي .

ومن ثم فكثيراً ما لجأ بعضهم إلى الاستعاضة عن تعريف الاسم بذكر علاماته الفارقة ، وهي قبوله الجر ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد :

بالجر والتنوين والنـدا وأل ومسند للاسم تمييز حصل [(٣)]

(١) الصاحبي ، ص ٨٦ .
(٢) يقصد بالأسماء غير المتمكنة الأسماء المبنية .
(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٦ .

وكذلك عن تعريف الفعل بذكر علاماته الفارقة أيضاً ، وهي قبوله لتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد :

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ونونِ أقبِلَنَّ فعلٌ ينجلي [1]

وأما الحرف فاكتفى بعضهم بأن قال بأنه ما سوى ذلك ، ومثّل له . وذلك كما فعل ابن مالك حين قال [2] :

« سواهما الحرف كهل وفي ولم » .

. . . .

— ٢ —

والواقع أن هذا التقسيم الثلاثي أوقعهم في حيرة من أمر كثير من الألفاظ التي بدت تشترك في خصائص اكثر من قسم واحد . ومن ثم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى اعتبار بعض الألفاظ أسماء أفعال ، وبعضها أحرفاً مشبهة بالأفعال . ليس هذا فحسب ، بل إنهم وجدوا أنفسهم أيضاً على غير وفاق في نسبة بعض الألفاظ إلى أي من هذه الأقسام الثلاثة . « فربَّ » ، مثلاً ، اعتبرها البصريون حرف جر للعدد والتقليل ، بينما اعتبرها الكوفيون اسماً للعدد والتقليل ، قياساً على « كم » التي هي اسم للعدد والتكثير [3] . و « نِعْمَ وبِئْسَ » اعتبرهما جمهور النحويين فعلين بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما ، نحو نعمت المرأة سعاد وبئست المرأة خالدة ، واعتبرهما الكوفيون — ومنهم الفرّاء — اسمين ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم : ما هي بنعم الولد ، ونعم السير على بئس العَيْر [4] .

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢١/١ .
(٢) المصدر نفسه ٢٣/١ .
(٣) أنظر كتاب الانصاف ، ص ٤٤٨ .
(٤) أنظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٦٠/٢ — ١٦١ .

و «كلا» اعتبرها الخليل اسماً ، بينما اعتبرها الفراء بين الأسماء والأفعال.[1] وكذلك «عسى» ، اعتبرها جمهور النحاة فعلاً ، بينما اعتبرها ثعلب وابن السرّاج حرفاً مطلقاً [2]. وكذلك أيضاً «إذ» حين تستعمل للتعليل ، اعتبرها بعضهم اسماً ، واعتبرها آخرون حرفاً ، وذلك في نحو قوله تعالى : (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون)[3]. أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا [4].

ومن الواضح أن هذا الخلاف في الاعتبار يؤدي إلى كثير من الاضطراب والتعقيد في عديد من البحوث النحوية.

. . . .

إزاء كل ما ذكر . لا يسعنا اليوم إلا إعادة النظر في هذا التقسيم الثلاثي الذي تمسك به قدامى النحاة ، وبدت لنا مساوئه . ويخيل الينا أن من الممكن الاستعاضة عنه بتقسيم آخر أفضل منه يكون أدعى للجمع بين دلالة اللفظة ، وعملها النحوي الغالب ، وتركيبها . ونقترح ان يكون التقسيم الجديد كما يلي :

(١) **الاسم** : وهو ما يدل على اسم شخص كسليم . أو حيوان كحصان . أو شيء ككتاب . ويمكن تقسيمه إلى قسمين :

(أ) أسماء ذوات : وتشمل أسماء الاعلام كمحمد . وأسماء الأجناس كشجرة ، وأسماء الجموع الجنسية كركْب .

(ب) أسماء معان ، كالمصادر نحو جمال ، وانتظار .

(٢) **الضمير** : وهو ما يعوض عن الاسم ، ويندرج تحته جميع الضمائر

---

(١) أنظر الزبيدي ، ص ١٤٥ .

(٢) مغني اللبيب ١/١٣٢ . وانظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٨٦ – ٢٨٧ .

(٣) ٣٩ الزخرف .

(٤) أنظر مغني اللبيب ١/٧٥ – ٧٦ .

المنفصلة والمتصلة المعروفة . وأسماء الاشارة ، والأسماء الموصولة . وإضافة القسمين الأخيرين إلى الضمير ناجمة من أنهما في الواقع يعوضان عن أسماء أو يشيران اليها . فحين نقول « هذا » ، مثلاً ، فإنما نستعيض به عن اسم معيّن هو اسم المشار اليه . وحين نقول « زارني الذي رأيته أمس » . فكأنما نشير بالذي إلى شخص معين هو من رأيته أمس .

غير أنه بالاضافة إلى المدلول الضميري لأسماء الاشارة والموصول . هناك العمل الاشاري للأولى . والوصلي للثانية . ومن ثم كان من الممكن تمييزهما عن بقية الضمائر باطلاق « ضمائر الاشارة » ، و « ضمائر الوصل » عليهما .

(٣) **الصفة** : وهي ما يوصف به الاسم . كطويل وجميل وقاتل . ومن المعلوم أن هذا القسم يندرج تحت « الاسم » في التقسيم المعروف . وهو ليس منه في الواقع . وإنما هو وصف له — إلا إذا سُمّي به .

(٤) **الفعل** : وهو ما يدل على حدث مقترن بزمان ، كذهب وينطلق . ويكاد هذا المفهوم لا يختلف عن مفهوم الفعل في التقسيم المعروف .

(٥) **الظرف** : وهو ما يدل على زمان وقوع الفعل ، أو مكان وقوعه : نحو قبل وعند .

(٦) **الأداة** : وتشمل الحرف ، وما لا يمكن أن ينضوي تحت أيٍ من الأقسام السابقة ، نحو عن ، وإلى ، وليس ،[1] وما التعجبية ، ويا النداء ، ووا الندبة ، وما اشبه ذلك.

ويلاحظ سعة مدى هذا القسم ، إذ أنه يقابل ثلاثة أقسام من ثمانية أقسام للكلم في اللغات الأوروبية الحية ، وهي :

---

(١) ليست « ليس » فعلا كما اعتبرها العرب ، وإنما هي أصلا منحوت كلمتين هما لا ، وأيس التي تعني وجود . فمعنى ليس في الأصل : لا وجود .

Prepositions, conjunctions and Interjections.

ومن ثم فقد يمكن تقسيمه الى أقسام فرعية ، إلا أن الفائدة التي يمكن أن تنجم من ذلك لا توازي ما ينتج عن القسمة من تعقيدات نحوية .

. . . .

ولا يُظنَنَّ أن هذه القسمة هي قسمة حاسمة بحيث ان اللفظة إذا كانت اسماً ، أو صفة ، مثلاً ، بقيت كذلك دائماً . فالواقع أن لفظةً تنتمي إلى قسم ما من هذه الأقسام قد تُنْتمَى إلى قسم آخر بالقياس إلى الوظيفة التي تؤديها في الجملة . ففي العبارتين : « جميلٌ يقوم بواجبه » ، و « هذا بيت جميل » ، مثلاً ، تكون « جميلٌ » اسماً في الأولى ، وصفة في الثانية وفي العبارتين : « هذه تفاحة » . و « تفاحة الولد هذه ناضجة » تكون « هذه » في الأولى ضميراً ، وفي الثانية نعتاً . وفي العبارة : « الكتاب على الطاولة » تكون « على » أداة . بينما هي اسم بمعنى فوق في بيت مزاحم العقيلي الذي يصف به القطاة فيقول :

غدت من عليه بعد ما تم ظِمؤُها تصلّ ، وعن قيضٍ بزيزاء مَجهلِ [(١)]

ومما هو غني عن البيان أن الأخذ بهذه القسمة يستوجب إعادة النظر في قواعدنا النحوية الحاضرة ، وبحثها على أساس جديد . وليس من ريب عندي في أن مثل هذا البحث سيضمن لنا قواعد أكثر استقامة وأعظم تواؤماً مع علم اللغة ، ومن ثم أيسر على عقول الطلاب وأدعى إلى استجابة الفكر الحديث .

* * *

(١) أنظر شرح ابن عقيل على الألفية (ط ١٤) ٢ /٢٨ – ٢٩ . والضمير في عليه يعود على فرخ القطاة .والظمأ : زمان الصبر عن الماء . وتصلّ : تصوّت . والقيض : قشر البيضةالأعلى . والزيزاء : ما ارتفع من الأرض . والمجهل : الذيلا أعلام فيه يهتدى بها .

الفصل السادس

بنية الكلمة

عرّف ابن عقيل الكلمة بأنها « اللفظ الموضوع لمعنى مفرد » [1] . وهذا اللفظ يتكون من عنصرين أساسيين :

١ ـ الحروف

٢ ـ الحركات

١ ـ الحروف

ـ ١ ـ

هي هيئات للصوت يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه خلال أدوات النطق [2] . ويمثل كل منها من ناحية علم اللغة فونيماً Phoneme [3]

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٤ .

(٢) أنظر ابن سينا ـ مخارج الحروف ، ص ٧ .

(٣) الفونيم هو أصغر وحدة صوتية .

على الأقل . وقد يمثل أكثر من فونيم واحد في اكثر من موضع واحد[1] . وعدد هذه الحروف تسعة وعشرون ، منها ثلاثة أحرف مد يقال لها أحرف علة أو أحرف صائتة Vowels ، والباقي حروف صحيحة أو صامتة Consonants .

— ٢ —

ولقد عني العرب قديماً عناية فائقة بدراسة أصوات الحروف ومخارجها . ودفعهم إلى ذلك أسباب عديدة أهمها شيوع الأخطاء اللفظية بين المستعربين وصلة ذلك بقراءة القرآن الكريم ، وكذلك الرغبة في نشدان أصالة اللفظة وفصاحتها .

وقد بدأت هذه الدراسات ، على ما يبدو ، منذ القرن الثاني للهجرة . وكان من أقدم ما دعا اليها أولاً ، الرغبة في تمييز الألفاظ العربية من الألفاظ الدخيلة والمهملة في سبيل حصر الأولى منها . ولذا فاننا نجد الخليل بن أحمد يحاول وضع أحكام تتصل بهذه الحروف في سبيل هذه الغاية حين وضع كتاب العين ، أو خطط له على الأقل . فقد جاء في مقدمة هذا الكتاب [2] :

« فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من الحروف الذلق [3] والشفوية [4] ولا يكون من تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب .. قال الليث : قلت له فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هـذه الحروف ، فقال : نحو الكشعثج والخَضَعْثَج والكَشَعْضَج وأشباههن فهن مولدات لا تجوز في كلام العرب .... فلا تقبلن منها شيئاً

(١) كالباء في باب ، وباض .

(٢) كتاب العين ، ص ٥ . وقارن بجمهرة ابن دريد ١/١١ .

(٣) الحروف الذلق هي اللام والنون والراء . سميت كذلك لأن مبدأها ذلق اللسان، وهو طرفه.

(٤) الحروف الشفوية هي الفاء والباء والميم .

وإن أشبه لفظهم وتأليفهم فإن دخيل النجار يرميهم بها إذ ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت » .

ومن الأحكام التي يذكرها الخليل في هذا الصدد أن الهاء لا تجتمع مع الغين والميم في كلمة واحدة [١] . وأن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلاّ أن يشتق فعل يجمع بين كلمتين في كل منهما حرف منهما كحيعل في قول الشاعر :

ألا رب طيف منك بات معانقي   إلى أن دعا داعي الصباح فحيعلا [٢]

وأن لا كلمة في العربية صدرها « نر » [٣] ، وأن ليس في شيء من الألسن طاء غير العربية [٤] .

وقد عانى الخليل الكثير في سبيل ما استنبط من هذه الأحكام « ليعرف صحيح بناء كلام العرب من الدخيل » [٤] على حد قوله .

وتقدمت هذه الدراسات مع الزمن عند رجال المعاجم . وها هو ابن دريد يعقد باباً لهذه الغاية في مستهل جمهرته . ويبدو أن الهدف الذي يرمي اليه من ذلك لم يكن يختلف عما كان يرمي اليه الخليل من قبل ، فهو يقول [٥] :

« فإذا جاءتك كلمة مبنية من حروف لا تؤلف مثلها العرب عرفت موضع الدخل منها فرددتها غير هائب لها » .

ومما أضافه ابن دريد إلى ما جاء به الخليل ما يلي :

١ — ليس في كلام العرب لام تتبعها راء [٦] .

---

(١) أنظر كتاب العين مادة « همع » ص ٤٥ .
(٢) أنظر كتاب العين ص ١٠ . وكذلك جمهرة اللغة ١/٩ ، والمزهر ١/٢٧ .
(٣) ومن ثم حكم بأن « نرجس » ليست عربية . أنظر كتاب العين ص ٥ ، والصاحبي ص ٨٨ .
(٤) كتاب العين ، ص ٦ .
(٥) جمهرة اللغة ١/٩ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢

٢ — لم تجتمع الباء والميم في كلمة إلا في « يبمبم » ، وهو جبل أو موضع [١] .

٣ — القاف والكاف لا تتعاقبان مع بعضهما ، ولا مع الجيم . فليس في كلامهم : مثلاً ، قك . ولا كق . ولا جك ، ولا كج [٢] .

٤ — يجوز أن يتكون الثنائي والثلاثي من الأسماء من حروف مصمتة من غير أن تمزج بحروف الذلاقة . نحو خُدَع .

وتشغل هذه القضية اللغويين بعد أصحاب المعاجم الأوائل ، فيذكر ابن جني [٣] أن « إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة أكثره متروك للاستثقال .... فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه . نحو سص . وطس [٣] : وظث . وثظ ، وضش . وشض .. لنفور الحس عنه . والمشقة على النفس لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق . وكق . وقك . وكج . وجك . وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد . لتقارب مخارجها عن معظم الحروف ، أعني حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قُدّم الأقوى على الأضعف . نحو أهل . وأحد ، وأخ ، وعهد . وعهر : وكذلك متى تقارب الحرفان لم يُجمع بينهما ، إلا بتقديم الأقوى منهما [٤] . نحو أُرُل [٥] ، ووتد . ووطد .... » . ويعلل هذه الظاهرة بأن الجمع بين المتقاربين يثقل على النفس في العادة . غير أنه لما اعتُزم النطق بهما قُدّم أقواهما لأمرين ، الأول : ان رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ، والثاني : ان المتكلم في أول نطقه يكون أقوى نفساً ، وأظهر

---

(١) أنظر المزهر ٢/٦٩ (نقلا عن ابن دريد) .

(٢) جمهرة اللغة ١/٦ . وانظر المزهر ١/٢٧٠ .

(٣) الخصائص ١/٥٤ .

(٤) يقصد بالحرف الأقوى ما كان القطع عليه في اللفظ اقوى من غيره ، فالقطع على الراء ، مثلا ، أقوى مما هو على اللام ، والقطع على التاء والطاء أقوى مما هو على الدال — أنظر الخصائص ١/٥٤ .

(٥) أرل — بضمتين — جبل بأرض غطفان .

نشاطاً [1].

ويذكر ابن فارس في الصاحبي [2] أن العربية تختص بالحاء والظاء ، وأنها تنفرد بالهمزة في عُرض الكلام إذ لا تكون في شيء من اللغات إلا ابتداءً ؛ ويقول إن هناك من يزعم أن الضاد مقصورة على العربية دون سائر اللغات .

كما يذكر في المجمل [3] أن الهمزة لا تجتمع مع طاء ، ولا مع عين ، ولا غين ؛ ويندر أن تجتمع مع الحاء أو الطاء .

ونجد مجمع كثير من هذه الأحكام وأشباهها عند السيوطي في المزهر : فهو ينقل عن ابن مكتوم عن أبي الفنون النحوي قوله أن ليس في العربيـة تركيب (ب ق م) أو ما يتقلب منه [4] . كما يروي عن أئمة العربية قولهم ان من وجوه معرفة الأعجمي [5] :

١ً ـ أن يكون أوله نوناً ثم راءً نحو نرجس .

٢ً ـ أن يكون آخره زاياً بعد دال نحو مهندز .

٣ً ـ أن يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان .

٤ً ـ أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق .

٥ً ـ أن يكون خماسياً ورباعياً عارياً عن حروف الذلاقة .

. . . .

ومهما يكن من أمر ، فلعل من أشهر من عني منهم بهذه الدراسات : الخليل بن أحمد في مقدمة «كتاب العين» ، وسيبويه في «الكتاب» ، وابن

---

(١) أنظر الخصائص ١/٥٥ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٧١ .

(٣) أنظر المزهر ٢/٤٩ .

(٤) المزهر ٢/٩١ .

(٥) أنظر المزهر ١/٢٧٠ (نقلا عن أبي حيان في شرح التسهيل) .

دريد في « جمهرة اللغة » ، وابن جني في « سر صناعة الإعراب » ، وابن سينا [1] في « أسباب حدوث الحروف » ، والخفاجي [2] في « سر الفصاحة » ، والسكاكي [3] في « مفتاح العلوم » .

ويرى برجشتراسر [4] أن طلائع دارسي الأصوات العربية قد تأثروا بما للهنود من دراسات قديمة في الأصوات ، غير أننا مع ذلك لا نستطيع أن نغض الطرف عما لدى بعض المتأخرين منهم نسبياً – على الأقل – من أثر يوناني بارز يتجلى في مادة البحث وطرق معالجته [5] .

– ٣ –

ويؤخذ من مُجمع دراسات هؤلاء أنهم قسموا الحروف ، بالنسبة إلى مخارجها ، كما يلي [6] :

١ – الهمزة والألف والهاء ، من أسفل الحلق وأقصاه .
٢ – العين والحاء ، من وسط الحلق .
٣ – الغين والخاء ، مما فوق ذلك مع أول الفم .
٤ – القاف ، مما فوق ذلك من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى .
٥ – الكاف ، أدنى من ذلك إلى مقدَّم الفم .

---

(١) هو الرئيس أبو علي الحسين بن سينا ، بخاري الأصل ، برع في الطب والمنطق والفقه واللغة والموسيقى . من أشهر مصنفاته : القانون ، والشفاء . توفي سنة ٤٢٨ هـ .
(٢) هو عبد الله بن محمد الخفاجي . أحد أدباء حلب في القرن الخامس الهجري . برع في الحديث ، ونظم كثيراً من الشعر . توفي عام ٤٦٦ هـ .
(٣) هو ابو يعقوب يوسف السكاكي . من أهل خوارزم . برع في علوم العربية والفقه . توفي سنة ٦٢٦ هـ .
(٤) أنظر التطور النحوي للغة العربية ، ص ٥ .
(٥) أنظر : « الأصوات ومخارج الحروف العربية » للمؤلف ، ص ١٠ .
(٦) أنظر الكتاب ٢/٤٠٥ ، ومقدمة الجمهرة ، وسر الصناعة ص ٦٨ .

٦ — الجيم والشين والياء ، من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى .
٧ — الضاد ، من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس .
٨ — اللام ، من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه فما فوق مقدم الاسنان .
٩ — النون ، من طرف اللسان ، بينه وبين ما فويق الثنايا .
١٠ — الراء ، من مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان .
١١ — الطاء والدال والتاء . مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا .
١٢ — الصاد والزاي والسين ، مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا .
١٣ — الظاء والذال والثاء . مما بين طرف اللسان واطراف الثنايا .
١٤ — الفاء . من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى .
١٥ — الباء والميم والواو . مما بين الشفتين .
١٦ — النون . من الخياشيم .

وعلى هذا فقد دعا الخليل بن أحمد [١] العين والحاء والهاء والخاء والغين أحرفاً **حلقية** لأن مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف **لهويتين** لأن مبدأهما من اللهاة ، والجيم والشين والضاد **شَجْرية** لأن مبدأها من شجْر الفم أي مفرجه . والصاد والسين والزاء **أسلية** لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرفه ، والتاء والطاء والدال **نِطْعية** لأن مبدأها من نِطْع [٢] الغار [٣] الأعلى ، والظاء والذال والثاء **لثوية** لأن مبدأها من ذلق اللسان ! ، والفاء والباء والميم **شفوية** لأن مبدأها من الشفة ، والياء والواو والألف والهمزة **هوائية** «لأنها هاوية لا يتعلق بها شيء» [٤] .

---

(١) أنظر كتاب العين ص ٨ — ٩ .

(٢) النطع : السقف.

(٣) الغار : الأخدود بين اللحيين من داخل الفم .

(٤) كتاب العين، ص ٨ . ويلاحظ ان الخليل يعتبر الهمزة هوائية، وهي في اعتبار سيبويه وابن دريد وابن جني حرف حلقي . (أنظر الكتاب ٢/٤٠٥، ومقدمة الجمهرة، وسر الصناعة ١/٥٢) ويقصر هــؤلاء العلماء الثلاثة الحروف الهوائية على أحرف المــد أو اللين الثلاثة : الألف، والواو ، والياء . وكذلك يفعل الزمخشري (أنظر أساس البلاغة ١/ ٤٧٩) .

ويلاحظ ان الخليل لم يأت على ذكر اللام والنون والراء هنا . ويغلب على ظننا أن سطراً قد سقط من النص بعد الكلمات الثلاث التي تلي لثوية . فإذا صح ذلك كان النص الأصلي يُقرأ من عند هذه الكلمة هكذا في الراجح : « ... لثوية لأن مبدأها من اللثة ، واللام والنون والراء ذلقية لأن مبدأها من ذلق اللسان ... » .

ولما كان المخرج الواحد قد يشمل أكثر من حرف واحـــد . قسموا الحروف إلى أقسام أخرى بالنسبة لصفاتها بغية تمييزها . ومن هذه الصفات مايلي [1] :

١ ــ **المجهور والمهموس** (أو الصوتي وغير الصوتي) : والمجهور هو الحرف الذي « أشبع الاعتماد من موضعه . ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد . ويجري الصوت » [2] . أو بعبارة أخرى هو ما يهتز معه الوتران الصوتيان . وحروفه تسعة عشر هي : الهمزة والألف والقاف والجيم والياء والعين والغين والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والزاي والظاء والذال والباء والميم والواو . والمهموس هو الحرف الذي « أُضعف الاعتماد من موضعه ، حتى جرى معه النفس » [3] . أو بعبارة أخرى هو ما لا يهتز معه الوتران الصوتيان ، وحروفه العشرة الباقية . وهي : الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والصاد والتاء والسين والثاء والفاء .

٢ ــ **الشديد والرخو وما بينهما : والحرف الشديد** هو الـــذي يمنع الصوت من أن يجري فيه ، كالقاف والطاء . فإنك لو قلت : الحق ، والقط ، مثلاً ، ثم رمت مدّ صوتك في أي من هذين الحرفين لامتنع ذلك . والأحرف الشديدة ثمانية ،

(١) أنظر الكتاب ٢/٤٠٥ – ٤٠٦ ؛ وسر صناعة الاعراب ص ٦٨ ؛ ومقدمة سر الفصاحة للخفاجي ؛ والأصوات اللغوية لأنيس ص ٢١ – ٢٦ ؛ وبرجستراسر ، ص ٥ – ١٦ .
(٢) سر الصناعة ص ٦٩ .
(٣) المصدر نفسه ص ٦٩ .

وهي : الهمزة . والقاف . والكاف . والجيم . والطاء . والدال . والتاء . والباء .. **والحرف الرخو** هو الذي يجري فيه الصوت . كالسين والشين . فإنك لو قلت الرمس والرش . مثلاً ، ثم رمت مدَّ صوتك في السين والشين لاستطعت . والحروف الرخوة ثلاثة عشر . هي : الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والثاء والذال والفاء . أما **الأحرف المتوسطة بين الشديدة والرخوة** فتشمل الباقي . وهو ثمانية هي الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو .

٣ ــ **المُطْبَق والمنفتح** : ومعنى الإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له . وأحرفه أربعة . وهي : الضاد والطاء . والصاد . والظاء . وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبَق .

المستعلي والمنخفض : ومعنى الاستعلاء الصعود في الحنك الأعلى . وحروفه سبعة ، وهي : الخاء والغين والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء. وما عدا هذه الحرف فمنخفض .

٥ ــ **حروف الذلاقة والإصمات** : والذلاقة أن يحدث الحرف بين ذلق اللسان ، أي طرفه . ومقدم الغار الأعلى . وأحرفها ستة هي : اللام والراء والنون والفاء والباء والميم . ومن هذه الأحرف ثلاثة شفوية لا أثر للسان فيها وهي الفاء والباء والميم . وثلاثة لسانية هي اللام والراء والنون . أما باقي الحروف فمصمته .

٦ ــ **حروف الصفير** : وهي ما تحدث صفيراً أثناء اللفظ . وهي الصاد والسين والزاي .

. . .

ولما كان التناسب الصوتي بين الحروف في اللفظة الواحدة هو الذي يجعل اللفظة مستعملة أو مهملة ، كما يجعل المستعملة منها فصيحة دانية أو حوشية نابية ، كان هذا التناسب من أهم ما عني به رجال اللغة والبلاغة منذ القديم . فقد ذهب ابن دريد (— ٣٢١ هـ) إلى أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت . ذلك لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق ، مثلاً ، دون حروف الفم ، ودون حروف الذلاقة ، كلفته جَرْساً واحداً ، وحركات مختلفة [١] . ومن ثم كان أحسن الأبنية عندهم في نظره ما بني بامتزاج الحروف المتباعدة [٢] . « ألا ترى أنك لا تجد بناءً رباعياً مصمت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة إلا بناءً يجعل [٣] بالسين وهو قليل جداً مثل عسجد . وذلك أن السين لينة وجرسها من جوهر الغُنّة ، فلذلك جاءت في هذا البناء » [٤] .

وذهب علي بن عيسى الرماني (— ٣٨٤ هـ) إلى « أن التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعداً شديداً » [٥] ، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد . وحجته في ذلك أنـــه إذا تباعدت المخارج كان على اللسان أن يطفر . وإذا قربت قرباً شديداً كان عليه أن يقارب بين حركاته كالمقيّد ، وكـــلا الوضعين صعب عسير . واستشهد على وجهة نظره هذه بوقوع الأدغـــام والإبدال في اللغة بين الحروف المتماثلة ، والمتقاربة ، في المخارج . إذ لولا ما يشعر به المرء من ثقل في لفظ هذه الحروف لما لجأ إلى إدغامها أو إبدالها .

(١) جمهرة اللغة ، ص ٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٣) في المزهر « يجيئك » . المزهر ١/١٩٤ .
(٤) جمهرة اللغة ، ص ١١ . وانظر المزهر ١/١٩٤ .
(٥) ثلاث رسائل في الاعجاز ، ص ١٦٩ . وانظر سر الفصاحة ، ص ٩٤ — ٩٥ .

وتصدى عبد الله الخفاجي (ـ ٤٦٦ هـ) لهذا الرأي : فأنكر أن يكون التنافر في بُعد مخارج الحروف ، وقصر كونه على قربها ، كما فعل ابن دريد [١]. واستشهد بلفظة « ألم » غير المتنافرة على الرغم من حروفها المتباعدة المخارج : « فالهمزة من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما » . كما استشهد بـ « أم » و « أو » ـ والميم والواو من أبعد الحروف من الهمزة ـ . « وليس هذان المثالان » ـ على حد قوله [٢] ـ « مثل عخ ولا سز لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة » . وأما الإدغام والإبدال فشاهدان في نظره على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها « لأنهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً من تقارب الحروف » [٣] .

واعتبر البلاغيون تنافر الحروف مخلاً بفصاحة الكلمة : ومن ثم عيب قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى   معي ومتى ما لمته لمته وحدي

ففي « أمدحه » حرفان حلقيان متقاربا المخرج وهذا قبيح . و « إذا كان يقبح تكرار الحروف المتقاربة المخارج فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع » [٤] .

ولعل من أفضل ما جاء في هذا الباب ما أورده ابن جني (ـ ٣٩٢ هـ) في سر الصناعة من أن التأليف ثلاثة أضرب [٥] :

« أحدها : تأليف الحروف المتباعدة ، وهو أحسنه ، وهو أغلب في

(١) أنظر سر الفصاحة ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .
(٥) أنظر المزهر ١/١٩٤ . ويبدو ان هذا النص هو في الجزء الذي لم يطبع من سر الصناعة . وقد أشار الى ذلك ابن جني في ص ٧٧ من الجزء الأول المطبوع .

كلام العرب .

والثاني : الحروف المتقاربة لضعف الحرف نفسه، وهو يلي الأول في الحسن.

والثالث : الحروف المتقاربة . وهذا النوع من التأليف إما رفض ، وإما قلّ استعماله » .

ومن هنا نرى أن رأي ابن جني يكاد يتفق ورأيـي ابن دريد والخفاجي ويختلف عن رأي الرماني . فهو يرى أن الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن ، وكلما قربت في المخارج قبح اجتماعها . وأقبح ما يكون ذلك عنده في حروف الحلق ، « ألا ترى إلى قلتها بحيث يكثر غيرها ، وذلك نحو الضغيغة[1] والمَهَه [2] والفَهَه[3]، وليس هذا ونحوه في كثرة حديد وجديد وسديد وشديد ، وصديد وعديد ، وفديد [4] وقديد ، وكديد [5] ولديد [6] ، ومديد ونديد [7] ، ولا في كثرة الألَل [8] والبلل والثَلَل [9] ، والجلل والحلَل[10] والخلل ، والزلل والشلل والطلل ، والعلل والغلَل [11] والملل واليَلَل [12] .... » [13]

(١) الضغيغة : الروضة الناضرة ، والعجين الرقيق، والناعم من العيش، والجماعة المختلطة من الناس .

(٢) المهه : مصدر مهه بمعنى لان .

(٣) الفهه : العي .

(٤) الفديد : الصوت ، وقيل شدته.

(٥) الكديد : ما غلظ من الأرض .

(٦) اللديد : جانب الوادي ، وقيل جانب كل شيء .

(٧) النديد : النظير والمثيل .

(٨) الألل : مصدر ألل السقاء إذا تغيرت رائحته .

(٩) الثلل : مصدر ثلّ بمعنى أهلك .

(١٠) الحلل : مصدر نادر حل بالمكان حلا وحلولا وحللا .

(١١) الغلل : شدة العطش وحرارته .

(١٢) اليلل : قصر الأسنان والتزاقها ، وإقبالها على غار الفم ، واختلاف نبتها .

(١٣) سر الصناعة ، ص ٧٥ – ٧٦ .

كما يرى أن الحروف المتقاربة أقل ائتلافاً من المتماثلة ، لأن المتماثلة تخف بالإدغام . ويستشهد على ذلك بأن بني تميم لما أرادوا إسكان عين « مَعَهم » كرهوا ذلك ، فأبدلوا الحرفين حاءَين ، وقالوا : « مَحّم » فرأوا ذلك أسهل من الحرفين المتقاربين .

— ٥ —

وتتراوح الكلمة العربية بين حرف واحد كواو العطف وكاف الجر ، وخمسة احرف كشقحطب وسفرجل . وما زاد على ذلك فهو مزيد فيه في اعتبارهم [١] .

ولقلّة الكلمات التي تتألف من حرف واحد من جهة . ولعدم دخولها في عداد الكلام المركب من جهة أخرى ، لم يعتدّ بها قدامى اللغويين والنحاة حين وضعوا نظرياتهم الخاصة ببنية الكلمة العربية .

أما الكلمات التي تتألف من حرفين مثل لم وعن من الحروف ، وأب ودم من الأسماء ، ومدّ وعدّ من الأفعال ، فقد أهملوا القسم الأول منها لقلته وعدم تصرفه . واعتبروا القسم الثاني ثلاثي الأصل حذف أحد أحرفه . قال الخليل [٢] : « وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد ، وفم » ، ويعرف الحرف الناقص منها في الجمع والتصغير كقولك أيديهم ويُدَيّة ، كما يوجد أيضاً في الفعل كقولك دميَت يده [٣] . كما اعتبروا القسم الثالث ثنائياً لفظاً ثلاثياً معنى ! قال ابن دريد [٤] : « الثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة

---

(١) أنظر الكتاب ٢/٣٠٤ و ٣٤٠ .
(٢) كتاب العين ، ص ٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣ .
(٤) الجمهرة ١/١٣ .

أحرف : اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي (هكذا !) وإنما سمي ثنائياً للفظه وصورته فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر » .

ويدلنا علم الساميات المقارن أن القسم الثاني ليس إلا ثنائياً في الواقع ، وان القسم الثالث لابد أن يكون ثنائي الأصل مع ما يبدو عليه من ثلاثية نجمت من تضعيف حرفه الأخير لأسباب صوتية . ذلك لأن نظيره في اللغات السامية الأخرى لا يكون إلا ثنائياً [1] .

أما الكلمات التي تتألف من ثلاثة أحرف فهي الغالبة في اللغة . قال ابن جني [2] : « الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . فأكثرها استعمالاً . وأعدلها تركيباً الثلاثي » . وذلك لقلة حروفه . ولشيء آخر : « وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه . وذلك لتباينهما . ولتعادي حاليهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركاً . وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ؛ فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزاً بينهما لئلا يُفجئوا الحس بضد ما كان آخذاً فيه ، ومنصباً اليه » [3] .

وأما الكلمات الرباعية والخماسية المجردة ، فقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة البصريين إلى أصالتها جميعاً في الأسماء ، وأصالة الرباعي منها فقط في الأفعال ، بينما ذهب الكوفيون إلى كونها ثلاثية مزيدة ، زيد في الرباعي منها حرف واحد هو الأخير عند الفرّاء وقبل الأخير عند الكسائي . وزيد في الخماسي حرفاه الأخيران [4] . ومن المعلوم أن المذهب البصري هو الذي ساد الأوساط النحوية فيما بعد .

. . . .

---

(١) أنظر الفلسفة اللغوية لزيدان ص ١٥٥ ، وفقه اللغة للصالح ص ١٦٣ .

(٢) الخصائص ١/٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ١/٥٦ .

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١١٤ ، ص ٤٢١ . وهمع الهوامع ٢/٢١٣ .

— ٦ —

ويقسم لغويو العرب ونحاتهم الألفاظ إلى قسمين : جامد ومشتق . فالجامد ما كان أصلاً في ذاته . والمشتق ما أُخذ من لفظ آخر آصل منه .

وتشترك الألفاظ المشتقة من أصل واحد بأحرف معينة هي أصل اشتقاقها . وأكثر ما تكون هذه الأحرف ثلاثة : وتدعى مادة هذه الألفاظ أو جذرها المشترك . فَعَلِمَ وعِلْم وعالِم ومعلوم وعلّمَ وتعلّم واستعلم ، مثلاً ، تشترك جميعها بأحرف أصيلة ثلاثة هي العين ، واللام ، والميم .

ويتخذ من هذه الأحرف نواة لاشتقاق الفاظ جديدة تتصل بها في المعنى ، إما عن طريق مضاعفة حرفها الأوسط أو عن طريق زيادة حرف أو أكثر من حروف « سألتمونيها » إليها .

غير أن هذه الألفاظ المشتقة التي يربط بينها معنى مشترك واحد يميزها عن غيرها من الألفاظ . ينتمي كل منها إلى أسرة معينة من الألفاظ تشترك في معنى عام معين . فكلمة « عالِم » من هذه المجموعة الاشتقاقية ، مثلاً ، وإن كانت تختلف في معناها عن كلمة « جاهل » من مجموعة اشتقاقية أخرى تنتمي إلى مادة « جهل » ، فانها تشترك وإياها في الفكرة العامة من حيث أنّ كلاً منهما يشير إلى فاعل المادة التي ينتمي اليها . ومن ثمّ كانت كل لفظة مشتقة تتصل بمادتها الأولى من حيث معناها ، وتتصل بما هو على وزانها من مادة أخرى من حيث الاتجاه العام لهذا المعنى .

— ٧ —

أما مقاطع الكلم فلم يُعْنَ بها العرب إلا في معرض الشعر . وأول من عني منهم بها الخليل بن أحمد واضع علم العروض . غير أن الخليل حين وضع هذا العلم لم يتخذ من الكلمة الواحدة أساساً لدراسة مقطعية شاملة ، وإنما اتخذ

من الإيقاع الموسيقي أساساً لتقسيم الكلام بمجموعه إلى مقاطع. غير أن من الواضح أننا نستطيع الإفادة من النتائج التي توصل اليها في هذا الباب لدراسة الكلمة العربية وما تنطوي عليه من خصائص مقطعية ؛ فالتفاعيل التي وضعها لابد أن تنتظم جل الألفاظ العربية على الأقل.

فلنحلل الآن هذه التفاعيل إلى مقاطعها لنخرج بأنواع المقاطع السائدة :

فَعُوْلُنْ : فَ – عُوْ – لُنْ : فَ عو لُنْ

فَاْعِلُنْ : فَاْ – عِ – لُنْ : عِ فا لُنْ

مَفَاْعِيْلُنْ : مَ – فَاْ – عِيْ – لُنْ : مَ فا ، عي لُنْ

مُسْتَفْعِلُنْ : مُسْ – تَفْ – عِ – لُنْ : عِ مُسْ . تَفْ . لُنْ

مُفَاْعَلَتُنْ : مُ – فَاْ – عَ – لَ – تُنْ : مُ ، عَ ، لَ فا تُنْ

مُتَفَاْعِلُنْ : مُ – تَ – فَاْ – عِ – لُنْ : مُ ، تَ ، عِ فا لُنْ

فَاعِلاتُنْ : فَاْ – عِ – لا – تُنْ : عِ فا ، لا تُنْ

مَفْعُوْلاتُ : مَفْ – عُوْ – لا – تُ : تُ عو ، لا مَفْ

يؤخذ مما تقدم أن هناك أنواعاً ثلاثة غالبة من المقاطع ، هي :

١ – مقطع قصير يتكون من : حرف صامت + حركة ، نحو « كَ » في كَتَبَ . و « مِ » في سَمِعَ .

٢ – مقطع طويل يتكون من : حرف صامت + حرف مد ، نحو « ما » في ماتَ . و « مي » في ميزة .

٣ – مقطع طويل يتكون من : حرف صامت + حركة + حرف صامت ، نحو « تَبْ » في تبرح ، و « غِرْ » في غربال .

ويطلق على النوع الأول والثاني « المقطع المفتوح » (open syllable) .
وعلى النوع الثالث « المقطع المقفل » (closed syllable) . ويمكن أن

ينقلب هــذا المقطع الأخير إلى حرف صامت ومصوتــين قصيرين (diphthong) إن كان الحرف الأخير منه واواً أو ياءً مسبوقتــين بفتحة . نحو « لَوْ » ، و « كَيْ » .

والواقع أنه يمكن أن يضاف إلى هذه الأنواع الثلاثة نوع رابع هــو « مقطع مقفل مَديد » يتكون من : حرف صامت + حرف مد + حرف صامت ، نحو « مُوْد » في محمود ، و « بود » في معبود .

ويرى الأب فليش « أن الشعر العربي الذي يحتوي في أوزانه المختلفة مجموعة محدودة من المقاطع الطويلة والقصيرة .. لم يتسع مطلقاً لهذه المقاطع المديدة »[١]. غير أننا نرى أنه اتسع لذلك في حالة القَصْر [٢] حيث تصبح فَعُولُنْ فَعُوْلْ (فَ ـ عُولْ) ، أو مفاعيلن مَفاعيلْ (مَ ـ فا ـ عيلْ) أو فاعلاتُن فاعلاتْ (فا ـ عِ ـ لاتْ) ؛ وكذلك في حالة التذييل [٣] حيث تصبح فاعلُن فاعلانْ (فا ـ عِ ـ لانْ) ، ومُستفعلُن مُستفعلان (مُسْ ـ تَفْ ـ عِ ـ لانْ) ، ومُتَفاعِلُن مُتَفاعِلانْ (مُ ـ تَ ـ فا ـ عِ ـ لانْ) .

ويلاحظ أن كلاً من المقاطع المذكورة لا بد أن يبدأ بحرف صامت ، غير أنه ينتهي إما بحركة ، أو بحرف مد ، أو بحرف صامت .

وتتراوح الكلمة العربية في طولها بين مقطع واحد وخمسة مقاطع . ويختلف التشديد على أجزائها في اللفظ . ووضع المستشرقون بعض القواعد التي تقرر هذا التشديد إلى حد كبير . وهذه القواعد هي :

---

(١) العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، ص ٤٤ .

(٢) القصر في العروض : إسقاط ساكن السبب الخفيف وتسكين متحركة . والسبب الخفيف عبارة عن حرف متحرك يليه حرف ساكن ، نحو « لن » في مستفعلن .

(٣) التذييل في العروض أيضاً : زيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع . والوتد المجموع عبارة عن حرفين متحركين يليهما حرف ساكن ، نحو « علن » في فاعلن.

١ – إذا كانت الكلمة تتكون من مقطعين، كان التشديد على الأول منهما. نحو َنهْرٌ، ودَرْسٌ، وَتحْتَ. وعِنْدَ.

٢ً – إذا كانت تتكون من ثلاثة مقاطع كان التشديد على الأول منها أيضاً: نحو فَهِمَ، وعَدَدٌ، وكُتُبٌ. إلا إذا كان المقطع الأوسط مقطعاً مقفلاً، إذ حينذاك يقع التشديد عليه دون غيره: نحو كَتَبْتُمْ. ويَلْعَبْنَ. وجَلَسْتُ.

٣ً – إذا كانت تتكون من أكثر من ثلاثة مقاطع يكون التشديد على أقرب مقطع مقفل من نهايتها. نحو يَسْتَمِعُونَ، كَتَبْتُنَّ. أَسَرْناهُم.

٤ً – لا يُشَدَّدُ على المقطع الأخير في أية حالة.

. . .

٢ – الحركات

الحركات قسمان: الأول يتخلل الكلمة ويكوّن جزءاً من تركيبها الصرفي، والآخر يظهر على أواخر الكلم لظروف نحوية خاصة. والذي يهمنا الآن القسم الأول لصلته بموضوع البحث.

فالحركات التي تنتمي إلى هذا القسم ليست في الواقع سوى أبعاض حروف المد واللين، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو[1].

ويرى ابن جني أنها سميت حركات «لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها. فالفتحة تجتذب الحرف نحو

(١) ومن ثم كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. (انظر سر صناعة الاعراب ١/١٩).

الألف . والكسرة تجتذبه نحو الياء ، والضمة تجتذبه نحو الواو . ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها »[1] .

والحركات . **من الناحية الصوتية** ، فونيمات هوائية تساعد على ربط الحروف الصامته بعضها ببعض . والفتحة منها عادة أخف من الضمة ولذلك « لا تجد في الثنائي – على قلة حروفه – ما أوله مضموم ، إلا القليـــل وإنما عامته على الفتح ، نحو هل ، وبل ، وقد ... ، أو على الكسر ، نحو إن ، ومِن ، وإذ ... ، ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلاً » [2] . « وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح إلا الأقل ، وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ... ، وقليل منه مكسور كباء الإضافة [3] . ولامها ، ولام الأمر ... ، ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمّة » [4] .

ويستثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، ولذلك امتنع وزن فِعُل في الثلاثي ، ووزن فِعْلُل في الرباعي [5] .

وأكثر العرب على أن ما كان ساكن العين من الثلاثي جاز تحريك عينه تخفيفاً ، ولا سيما إذا كانت حرف حلق [6] ، نحو عُسْر وعُسُر ، وحُلْم وحُلُم ، وشَعْر وشَعَر ، وبَحْر وبَحَر ، ونَهْر ونَهَر ، وصَخْر وصَخَر ، وظَعْن وظَعَن ، ودَأْب ودَأَب ، ودَرْك ودَرَك .

أما **من الناحية المعنوية** فقد يؤدي تغيير الحركة إلى تغيير المعنى : فالصَّدق في اللغة : الصُّلب ، والصِّدق خلاف الكذب ؛ والبِكر : العذراء ، والبَكر

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٣٠ .
(٢) الخصائص ١/٦٩ .
(٣) أي باء الجر .
(٤) الخصائص ١/٧١ .
(٥) انظر المصدر نفسه ١/٦٨ .
(٦) أنظر المزهر ٢/١٠٨ – ١٠٩ ، وشرح الرضي على الشافية ١/٤٧ .

القَيّ من الإبل ؛ والسَّرب : الطريق ، والسِّرب : النفس ؛ والشَّف : السّتر الرقيق ، والشِّف : الفضل والزيادة [1] .

كما قد تؤدي زيادة الحركة إلى تغيير في المعنى أيضاً ، فوزنا **فُعْلَة** و**فُعَلَة** ، مثلاً ، يدلاّن على المفعول والفاعل على التوالي . فَلُعْنَة من كان يُلْعَن ، ولُعَنَة مَن يُكثر اللعن : وهُزْأَة من كان يُهزأ به ، وهُزَأَة من يُكثر من الهزء بالآخرين [2] .

ومثل ذلك كثير في اللغة مما يُشعر بأن الحركات بين حروف الكلمة لها من الأهمية ما لتلك الحروف ، وبأنها كالحروف ذاتها جزء رئيس من بنية الكلم .

التغير الذي يطرأ على الكلمة

كثيراً ما تتعرض أحرف الكلمة العربية إلى ثلاثة أنواع من التغيير ، هي :

١ ـ الابدال .

٢ ـ الحذف .

٣ ـ الزيادة .

(١) الإبدال :

الإبدال إقامة حرف مكان آخر في الكلمة ؛ وهو قسمان : صرفي ، ولغوي .

أما **الصرفي** فيتناول تسعة أحرف جمعها النحاة في قولهم « هدأت موطيا » .

---

(١) أنظر فصيح ثعلب ، ص ٥٥ ـ ٥٧ .

(٢) أنظر الصاحبي في فقه اللغة ، ص ١٩٢ .

وأهم ما وضع له من قواعد ما يلي [1] :

١ – تبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة ، نحو دعاء ، وبناء (وأصلهما دعاو ، وبناي) .

٢ – تبدل الهمزة من عين الثلاثي الأجوف حين نقله إلى اسم فاعل ، نحو قائل وبائع .

٣ – تبدل الهمزة من تالي ألف فواعل وشبهها إذا كان مدّاً مزيداً نحو قلائد وعجائز وصحائف (جمع قلادة وعجوز وصحيفة) .

٤ – تبدل الهمزة من ثاني حرفي لين اكتنفا مدّ فواعل وشبهها . نحو أوائل ونيائف (جمع نيِّف) .

٥ – تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدَّةً تجانس الحركة ، فتبدل ألفاً في نحو آمِن ، وواواً في نحو أومِن ، وياءً في نحو إيمان [2] .

٦ – تبدل الألف من الواو أو الياء المسبوقتين بفتح ، سواء كانتا عينين نحو قال وباع (وأصلهما قَوَل وبَيَع) ، أومن لامين نحو سما وسعى (وأصلهما سَمَوَ وسَعَيَ) .

٧ – تبدل التاء من فاء افتعل وفروعها إن كانت واواً أو ياءً نحو اتَّعَدَ واتِّعاد (من وعد) ، واتَّسَرَ واتِّسار (من يسر) .

٨ – تبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق [3] ، نحو اصطبر واضطهد واطّعَنَ (وأصلها اصتبر ، واضتهد ، واطتعن) .

٩ – تبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال أو ذال أو زاي ، نحو ادّانَ

---

(١) اعتمدنا في هذه القواعد على أهم ما جاء منها في كتاب سيبويه ٢/٣١٠ – ٣١٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٤٨ – ٥٨٢ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٩ – ٢٢٣ .

(٢) أنظر الخصائص ١/١٨٢ .

(٣) حروف الاطباق هي : الصاد والضاد والطاء والظاء .

وادَّكَرَ وازدانَ (من دان ، وذكر ، وزان) .

١٠ – تبدل الواو بعد ضم من ألف ، كقولك في تصغير ضارب ضويرب . ومن ياء ساكنة في غير جمع [١] ، نحو مُوْقِن (والأصل مُيْقِن لأنه من اليقين) .

١١ – تبدل الياء من واو بعد كسر ، في المصدر الذي على وزن فِعال ، نحو قام قياماً وعاد عياداً (وأصلهما قِوام وعِواد) [٢] ، وفي الجمع الذي على وزن فِعال أيضاً شرط أن يكون المفرد ساكن العين أو معتلّها ، صحيح اللام ، نحو ثوب ثياب ، ريح رياح [٣] .

١٢ – تبدل الياء من ألف أو واو ساكنة أو متطرفة بعد كسر ، نحو محاريب ومُحيريب ، والغازي ، وميعاد .

١٣ – تبدل الياء من واو سبقتها فتحة ، ووقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو المعطيان ، ويرضيان .

١٤ – تبدل الياء من الواو الملاقية ياءً في كلمة وتدغمان إن سكن سابقهما ، نحو سيِّد وهيِّن (أصلهما سيوِد وهيوِن) .

وجدير بالذكر أن ما يختص بإبدال حروف العلة بعضها ببعض من هذا الباب يطلق عليه الإعلال .

---

(١) واحترز بغير الجمع منه فانه تبدل فيه واواً ولكن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو بيض (بكسر فسكون) والأصل بيض (بضم فسكون) – همع الهوامع ٢/٢٢٢ .

(٢) بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك ، والمصدر المفتوح أوله كرواح ، والمضموم كقوار ، أو المكسور الذي لم تعل عين فعله كلاذ لواذاً ، أو الموزون بفعل (بفتح الفاء وسكون العين) كالحول – همع الهوامع ٢/٢٢١ .

(٣) بخلاف عين المفرد كخوان وما مفرده معتل اللام كجرو وجراء حذراً من اجتماع الاعلالين في كلمة – همع الهوامع ٢/٢٢١ .

ومن الواضح أن الغرض الأساسي من الابدال الصرفي عامة تجاوز صعوبات في اللفظ يمكن أن تنجم فيما لو لم يُلجأ اليه . ولا يعني هذا أن الأصل المفترض للكلمة التي تعرضت له كان يوماً ما مستعملاً . وإنما يعني أن هذا الأصل هو ما كان يجب أن تكون عليه الكلمة فيما لو لم يلجأ إلى تيسير لفظها عن طريق إبدال بعض حروفها .

وأما الإبدال **اللغوي** فأوسع مجالاً من نظيره الصرفي ، إذ يتناول جميع حروف الهجاء إلا الألف عند من يتوسعون في مفهومه – على ما ورد معنا في فصل سابق [1] . ويبدو أن هذا النوع من الإبدال متعدد الأسباب : فمنه ما قد يعزى إلى التطور الصوتي كالشاسب والشازب [2] والشأْس والشأْز [3] . أو قد ينسب إلى التصحيف كالمحمص والمخمص والشرواح والشرواخ [4] . أو إلى خطأ في السمع كأضرط وأطرط [5] والغطيط [6] والحطيط . أو إلى لثغة في اللسان كتسربل وتسغبل ولا سيما ولا ثيما . أو إلى عجز بعض المولدين عن لفظ بعض الحروف العربية كأستطيع واستتيع . وبُحتُر وبُهتُر . أو إلى غير ذلك .

(٢) الحذف :

وهو قسمان : مطّرد وشاذ .

---

(١) أنظر : ص ٣٤ من هذا الكتاب .

(٢) الشاسب أو الشازب : اليابس .

(٣) الشأس أو الشأز : الغليظ .

(٤) الشرواخ : عريض القدم .

(٥) جاء في الجمهرة (١/٧٢) أن ابن السكيت يروي أضرط بمعنى خفيف اللحية وامرأة ضرطاء خفيفة الشعر . ورد عليه الأصمعي بقوله : هذا غلط وإنما هو أطرط والاسم الطرط .

(٦) الغطيط : شخير النائم .

أما **المطّرد** فيشمل ما يلي :

١ ــ حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، نحو عَمَّ يتساءلون ؟ ولِمَ تؤذونني ؟ وشذ قوله تعالى : (ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي) . وقيل إن ذلك لغة لبعض العرب .

٢ ــ حذف الواو من مضارع الثلاثي الذي فاؤه واو ، كوعد ؛ وكذلك من أمره ومصدره المنتهي بالتاء ، نحو يعد وعِد ، وعِدَة . فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء ؛ كوَعْد .

٣ ــ حذف همزة أفعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله استثقالاً لاجتماع همزتين ، نحو أكرم يكرم والأصل فيها يؤكرم ، وشبيه بذلك اخواتها في التصريف .

٤ ــ حذف عين فيعلولة سواء كانت واواً نحو كينونة (وأصلها كيونونة) ، أو ياءً نحو صيرورة (وأصلها صييرورة) .

٥ ــ حذف عين فيعِل وفيعِلَة ، كسيِّد وسيِّدة (والأصل سيوِد وسيوِدة) ، وميِّت وميِّتة (والأصل ميوِت وميوِتة) .

٦ ــ حذف فاءات خذ ، وكل ، ومر (والأصل أأخذ ، وأأكل ، وأأمر) . فالهمزة الثانية هي فاء الفعل ، والأولى همزة الوصل . حذفت فاء الكلمة استثقالاً فانحذفت همزة الوصل لأن ما بعد الفاء المحذوفة متحرّك فلا حاجة إلى إقرارها . وحكى أبو علي الفارسي وابن جني أوخذ وأوكل « إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً » [1] . وإذا تقدم « مُر » واو ، أو فاء ، فإثبات الهمزة فيها أجود نحو وَأْمُر فأمر .

ولا يقاس مع هذه الأفعال الثلاثة غيرها إلا في ضرورة .

وأما **الشاذ** فمنه حذف أحد المثلين من أَحَسَّ وظلَّ ومَسَّ من الأفعال

---

(١) همع الهوامع ٢/٢١٨ .

المضاعفة ، إذا اتصلت بتاء الضمير أو نونه . وذلك كقولهم أَحَسْتُ يريدون أحْسَسْتُ، وأَحَسْنَ يريدون أحْسَسْنَ ،وكذلك ظَلْتُ وظَلْنَ ، ومَسْتُ ومَسْنَ .

ومنه حذف بعض العرب لاحدى ياءي يستحيي ، وهي لغة بني تميم . وكذلك حذف اللام إذا كانت همزة أحياناً كقولهم قوم بُراء (وأصلها بُرَآء على وزن ظرفاء) .

(٣) الزيادة :

اتفق رجال اللغة والنحو على أن لكل من الأفعال والأسماء العربية أبنية خاصة منها ما هو مجرد ، ومنها ما هو مزيد .

والمقصود بالمجرد ما كانت جميع حروفه أصلية ، وأبنيته من الأفعال ثلاثية ورباعية ، ومن الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية [1] .

أما المزيد فهو ما ضوعف أحد أحرفه الأصلية ، أو أضيف اليه حرف أو أكثر من حروف الزيادة .

وحصروا حروف الزيادة بحروف «سألتمونيها» ، ولاحظوا أنه قد يزداد منها على ثلاثي الفعل حرف واحد فيأتي على ثلاث صيغ هي : فَعَّل وأفعلَ وفاعَلَ ، أو حرفان فيأتي على خمس هي : تفعّل وتفاعل وانفعل وافتعل وافعلّ ، أو ثلاثة أحرف فيأتي على ثلاث هي : استفعل وافعوعل وافعالّ . وقد يزاد على رباعيه حرف واحد فيأتي على واحدة هي : تفعلل ، أو حرفان فيأتي على صيغتين هما : افعنلل وافعللّ .

وقد يزاد على ثلاثي الاسم حرف واحد كفاعل ، أو حرفان كمفعول ، أو ثلاثة كمستفعل ، أو أربعة كاستفعال . وعلى رباعية واحد كمُفَعْلِل ، أو اثنان كتفعلِل ، أو ثلاثة كافعنلال . ولم يُزَد في خماسية غير حرف مدّ

(١) انظر مجموعة الشافية ٢/٥ .

قبل الآخر كَفَعْلَلِيل (سلسبيل) ، وفَعْلَلُول (عَضْرَفوط) [1] ، أو بعده مجرداً عن التاء كَفَعَلَّلَى (قبعثرى) [2] ، أو معها كَفَعَلَّلاة (قبعثراة) . وندر أن يزاد إلى خماسيه حرفان سواء كان ذلك مع التاء أو بدونها كفعلَّلانة (قرعبلانة) [3] .

ويلاحظ في بحوثهم المتصلة بهذا الباب أنهم كثيراً ما لجأوا إلى أحكام اعتباطية في تقرير زيادة بعض الحروف ، ومن ثَمَّ كانت هذه الأحكام خاطئة . فهم اعتبروا — على سبيل المثال — الف معزى ، وواو ترقوة وتاءها . ونون قلنسوة وواوها وتاءها ، وياء يرمع [4] . وياء يربوع وواوها ، وياء زينب وحيدر ورغيف . ونون عنسل [5] ، وتاء تنضب [6] ، وواو عنكبوت وتاءها حروفاً مزيدة . ومن الواضح خطأ ذلك . إذ ليس في اللغة معز . وترق ، وربع ، وزنب ، وحدر ، ورغف ... الخ مما يتصل بمعنى ما يُفترض أنه اشتق منه عن طريق الزيادة . والظاهر أنهم اعتبروا بعض الأحرف في بعض الكلام زائدة في سبيل الوصول بالألفاظ التي تشملها إلى جذور مفترضة تساعد على وضعها في المعاجم .

* * *

(١) عضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة . وقيل ذكر العظاء .
(٢) القبعثرى : العظيم . الشديد . الجمل الضخم . الفصيل المهزول .
(٣) القرعبلانة : دويبة عظيمة البطن .
(٤) يرمع : حجارة رخوة .
(٥) العنسل : الناقة السريعة .
(٦) التنضب : شجر عيدانه بيض ضخمة ، وله شوك قصار .

الفصل السابع

البنـــاء والإعراب

قسّم نحاة العرب الكلم إلى مبني ومعرب . فالمبني هو ما لا يتغير آخره بتغير التركيب ، والمعرب هو ما يتغير آخره بتغير التركيب .

وعلى ذلك كان المبني من الأسماء عندهم : الضمائر . وأسماء الاشارة . وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام . والأسماء الموصولة . وأسماء الأفعال ؛ والمبني من الأفعال : الماضي ، والأمر [1] ، والمضارع المتصل بنون النسوة . والمتصل اتصالاً مباشراً بنون التوكيد . ثقيلة كانت أو خفيفة ؛ والمبني من الحروف جميعها . وما عدا ذلك اعتبر معرباً .

غير أن هذا المعرب قد يصبح مبنياً في الحالات الخاصة التالية :

١ — المنادى ، إذا كان معرفة مفرداً ، أو نكرة مقصودة . فإنه يبنى على ما يُرفع به .

٢ — اسم لا النافية للجنس ، إذا كان مفرداً (أي لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف)

فإنه يبنى على ما ينصب به .

٣ – الأعداد المركبة ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ؛ فإنها تبنى على فتح الجزئين ، باستثناء اثني عشر واثنتي عشرة فإنهما تبنيان على فتح الجزء الثاني منهما فقط .

٤ – الظروف المبهمة تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، نحو : من قبلُ ومن بعدُ .

٥ – أيّ الموصولة تبنى على الضم إذا أضيفت وحذف الضمير الواقع صدر صلتها ، نحو : يسرني أيُّهم قادمٌ ؛ أي أيُّهم هو قادمٌ .

٦ – وزن فَعالِ إذا كان علماً لانثى أو سباً لها ، فإنه يبنى على الكسر ، كحَذامِ . ولَكاعِ .

وهذا النوع من البناء يدعى بناءً عارضاً . ويلاحظ أن وجوده يتنافى والأساس الذي بموجبه قسمت الألفاظ الى مبنية ومعربة ، فهو لا يتناول الألفاظ لذاتها في الواقع ، وإنما يتناولها وهي في حالات خاصة ، فإذا خرجت عن هذه الحالات غدت معربة .

واختلفت مدرستا البصرة والكوفة في أصالة كل من المعرب والمبني من أقسام الكلم ، فذهبت الأولى منهما إلى أن أصل الإعراب للاسماء فقط وأصل البناء للأفعال والحروف[1] . وذهبت الثانية إلى أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال وأصل البناء للحروف[2] ، غير أنهما اتفقتا على أن ما زال عن الإعراب مما يفترض أن يكون معرباً أصلاً فلعلة أزالته عن أصله . ومن ثم فقد افترضت مدرسة البصرة – وهي التي ساد مذهبها – أن علة بناء

(١) الايضاح في علل النحو ، ص ٧٧ . وجاء في « مجالس العلماء » للزجاجي ص ٢٢٦ أن مذهب سيبويه ان البناء « للأسماء التي ليست بمتمكنة وللأفعال غير المضارعة ، وللحروف التي لم تجيء إلا لمعنى ... ولم يجعل شيئاً من هذه أصلا لغيره » .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٨ . وانظر شرح ابن عقيل على الالفية ١/٣٧ .

الاسم هي في مشابهته الحرف شبهاً قوياً يقربه منه . وهذا الشبه — في رأيهم — قد يكون في **الوضع** ، وذلك بأن يكون **الاسم** قدخلف حرفاً في معناه ، سواء كان هذا الحرف موجوداً نحو « إنْ » تُشَبّه به « متى » في قولهم « متى تقم أقم » ، أو غير موجود ، وذلك كما في اسم الاشارة « هنا » فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ! ! ، وقد يكون الشبه في **الاستعمال** كأن يكون الاسم عاملاً ولا يعمل فيه غيره كأسماء الأفعال . كما قد يكون في **افتقار الاسم إلى الجملة افتقاراً لازماً كالحرف** كما في إذ وإذا وحيث ، وأسماء الموصول[1] .

وافترضت مدرسة البصرة أيضاً أن علة إعراب ما أعرب من الأفعال هي مضارعتها للأسماء ! ! أما الحروف فقد بقيت كلها على أصولها مبنية لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن تلك الأصول[2] .

وذهب النحاة مذاهب غريبة في انتحال العلل لكل ما اعتقدوا بأنه خرج عن أصله من الإعراب إلى البناء أو العكس[3] ؛ غير أننا لسنا في صدد إيراد هذه العلل الغريبة ومناقشتها ، فمبدأ العلة فاسد من أساسه في الدراسات اللغوية ، وقد أدخل على نحونا كثيراً من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة .

. . . .

والإعراب في اللغة مصدر أعرب . أي أبانَ ، أو أجال ، أو حسّنَ ، أو غيّرَ ، أو أزال عَرَب الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العَرْبون ، أو ولد له ولد عربي اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن في الكلام ، أو صار له خيل عِراب ، أو تحبب إلى غيره . أما في الاصطلاح ففيه مذهبان : الأول أنه **لفظي** ، وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة

(١) انظر شرح الاشموني على الألفية ١/٢٠ .
(٢) أنظر الايضاح في علل النحو ، ص ٧٧ .
(٣) أنظر « مجلس أبي الحسن بن كيسان مع أبي العباس المبرد » من مجالس العلماء للزجاجي ، ص ٢١٨ وما بعدها .

أو سكون أو حرف . والثـاني **معنوي** وهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[١] .

واختُلف في سبب تسمية الإعراب إعراباً فأرجع ابن جني ذلك إلى أمرين :

الأول : الإبانة والإيضاح ، ومنه عرّبت الفرس تعريباً إذا بزغته أي نسفت أسفل حافره فأبنت ما كان خفياً منه . وأصل هذا كله — في رأيه — « العَرَب » وذلك لما يُعزى اليها من الفصاحة والإعراب ، والبيان »[٢] .

والثاني : التغيير من حال إلى حال « وكأنه من قولهم : عربت معدته . أي فسدت فاستحالت من حال إلى أخرى »[٣] . وبذلك يكون معنى أعربت الكلام : أزلت عَرَبَهُ أي فساده . وتكون الهمزة فيه همزة السلب . كقولك أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته . وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته[٤] .

وأضاف ابن الأنباري[٥] (— ٥٧٧ هـ) إلى ذينك أمراً ثالثاً وهو التحبب . وذلك من قولهم امرأة عَروب ، إذا كانت متحببة إلى زوجها . فكأن المعرب للكلام يتحبب إلى السامع بإعرابه[٦] .

ويرى الأزهري — على ما يروي ابن منظور[٧] — أن الإعراب « إنما سُمي إعراباً لتبيينه وإيضاحه » . فالإعراب الإبانة ، « يقال أعرب عنه لسانه

---

(١) أنظر ابن الأنباري : أسرار العربية ص ١٩ ، وشرح الأشموني ١/١٩ .

(٢) الخصائص ١/٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٧ .

(٤) أنظر أسرار العربية ، ص ١٨ .

(٥) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد . أديب نحوي فقيه . أصله من الأنبار . قدم بغداد في صباه وتفقه فيها . دخل الاندلس . وله مؤلفات كثيرة مشهورة ، منها : الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ، والأضداد ، والوجيز في التصريف .

(٦) أسرار العربية ، ص ١٩ .

(٧) لسان العرب ، مادة « عرب » .

وعرّب أي أبـــان وأفصح . وأعرب عن الرجل : بيّن عنه ... وأعرب الكلام ، وأعرب به : بيّنه » . .

وهذا الرأي يشبه الرأي الأول الذي قال به ابن جني . غير أنه لما كان المقصود بالاعراب ، في المصطلح ، عكس البناء ، كان المعنى الذي يقوم عـــلى التغيير هو المعنى المتوقع لهـــذه اللفظة أصلاً ، ولكن يبدو أن النحاة أو بعضهم عـــلى الأقل . لما رأوا أن الاعراب يقترن بالافصاح ، وأن الإفصاح في القول — في رأيهم — من ميزات العرب على غيرهم ، ومما يتحبب به العجمي إلى العربي غدا هناك مجال لديهم للتفسيرين الأخيرين للكلمة .

. . . .

وللاعراب عندهم أربع حالات : الرفع . والنصب . والجر ، والجزم . فأما الرفع والنصب فيشترك فيهماالأسماء والأفعال . وأما الجر فيختص بالأسماء ، وأما الجزم فيختص بالأفعال .

ويذكر الزجاجي (١) أنهم نسبوا الرفع إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل الى الأعلى ويجمع بين شفتيه ، وأنهم نسبوا النصب إلى حركة الفتح لأن المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيظهر للناظر اليه كأنه قد نصبه . وأما الجر فقد سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة ؛ « وذلك أن الحروف الجارة تجر ماقبلهـــا فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد . فالباء أوصلت مرورك إلى زيد . وكذلك المال لعبدالله ، وهذا غلام زيد »(٢)

وغني عن البيان أن الحركات كانت تكتب على شكل نقاط حين وضعها أبو الأسود الدؤلي : فالفتحة كانت تُمثّل بنقطة فوق الحرف ، والضمـــة بنقطة بين يديه . والكسرة بنقطة تحته — كما سنرى . غير أنها أخذت شكلها

(١) الايضاح في علل النحو ، ص ٩٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

الحالي فيما بعد على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي في الغالب .

. . . .

والإعراب على نوعين : إعراب **بالحركات** ، وإعراب **بالحروف** .
فالإعراب **بالحركات** يشمل معظم الحالات ، ويكون الرفع فيه بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون .

أما الاعراب بالحروف فيشمل :

(١) الأسماء الخمسة : وترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء.

(٢) المثنى وشبهه : ويرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء .

(٣) جمع المذكر السالم : ويرفع بالواو . وينصب ويجر بالياء .

(٤) الأفعال الخمسة : وترفع بثبوت النون . وتنصب وتجر بحذفها .

. . . . .

ويتعذر القول في أصل الاعراب وتاريخه بشكل قاطع . ويرى بعض المستشرقين أنه ظاهرة سامية قديمة بقيت العربية محتفظة بها دون شقيقاتها . ويستدلون على ذلك بأن الأكدية عرفت الحركات الثلاث في نصوصها القديمة[1] ، وأن « أواخر الكلمات في اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير بحسب مواضعها في الإعراب »[2] ، وان العبرية لا يزال فيها بعض بقايا إعرابية كإرداف الألف والهاء (ָה) بالمنصوب على الظرفية. غير أن هــذه الدلائل لا تثبت وجود الإعراب في أي من اللغات السامية بشكل متطور ومُقَعَّد — إن صح لنا هذا التعبير — كما هو في العربية . وكل ما يمكن أن تدل عليه وجود بعض الظواهر الإعرابية بشكل بسيط ، وعلى صورة حروف أو حركات تسند

---

(١) أنظر : السامرائي ، ابراهيم ، دراسات في اللغة ، ص ١٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١ (عن E. Littman, Inscriptions, Leiden 1914, p. 37 ff .)

إلى أواخر الكلم في حالات خاصة . وليس هناك ما يثبت كون هذه الظواهر بقايا ظاهرة أوسع منها مدى وأرحب مجالاً .

ويزعم ابن فارس أن العرب العاربة ، وهم عرب الجنوب ، لم يعرفوا الإعراب ، فهم «لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً . قالوا : والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنه قيل له : أتهمز إسرائيل ؟ فقال : إني إذاً لرجل سوء !. قالوا : وإنما قال ذلك لانه لم يعرف من الهمز إلا الضغط والعصر . وقيل لآخر : أتجر فلسطين ؟ فقال : إني إذاً لقوي ! »[1]

وعلى الرغم مما يبدو على هذه الرواية من افتعال ، فإنها تعبر عن رأي بعض القدماء في انعدام الاعراب وحركاته في لغة أهل الجنوب ، وهي لغة تختلف ، كما علمنا ، عن لغة عرب الشمال التي ورثناها ، في كثير من أحوالها ومعاني مفرداتها .

أما العرب المستعربة ، وهم عرب الشمال ، فيذكر ابن فارس أنهم قد تداولوا الاعراب في لغتهم قديماً[2] ، غير أن الدليل الذي ساقه على ذلك مأخوذ من شعر الحطيئة الشاعر المخضرم[3] ، ولم يأت من الشواهد بما يشعر بوجود الاعراب في ما سبق عهد هذا الشاعر من لغتهم .

. . . .

واختلف منذ القديم في وظيفة الحركات الاعرابية وصلتها باللفظ والمعنى ،

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

(٣) قال ان الدليل على « ان القوم قد تداولوا الاعراب أنا نستقرىء قصيدة الحطيئة التي أولها : شاقتك اظعان الليل دون ناظرة بواكر ،فنجد قوافيها كلها عند الترنم والاعراب تجيء مرفوعة، ولا علم الحطيئة بذلك لأشبه ان يختلف إعرابها ، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقاً من غير قصد لايكاد يكون » . (الصاحبي ، ص ٣٨) .

ودار حول هذا الأمر كثير من القول والجدل . فقد روى سيبويه أن الخليل قال **إن هذه الحركات إنما هي زوائد تلحق الحرف ليوصَل الى التكلم به**[1]

وقال قطرب[2] : « **لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني . والفرق بين بعضها وبعض** . لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني . وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك . ولعل زيداً أخوك،وكأن زيداً أخوك،اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيدٌ قائماً . وما زيدٌ قائمٌ . اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله : ما رأيته منذ يومين . ومنذ يومان . ولا مالَ عندك . ولا مالٌ عندك . وما في الدار أحداً إلا زيدٌ . وما في الدار أحدٌ إلا زيداً . ومثله: ان القوم كلَّهم ذاهبون. وان القوم كلُّهم ذاهبون . ومثله (إن الأمرَ كلَّه لله)[3] و (إن الأمرَ كلُّه لله) قرىء بالوجهين . جميعاً[4] . ومثله : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلاً . مثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه » .

ثم اردف قائلاً[5] : « فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله ... وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف . فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل . وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك . جعلوا

(١) جاء في الكتاب (٢/٣١٥) أن الخليل قال : « الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن لا زيادة فيه » .

(٢) الايضاح في علل النحو ، ص٧٠ .

(٣) ١٥٤ آل عمران .

(٤) قرأ أبو عمرو ويعقوب « كله » بالرفع على الابتداء . والباقون بالنصب على التوكيد . (أنظر التفصيل في تفسير القرطبي ٤/٢٤٢) .

(٥) الايضاح في علل النحو ، ص ٧٠ — ٧١ .

التحريك معاقِباً للإسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان » .

وقال الزبيدي[1] : « قال أبو العباس أحمد بن يحيى : العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني ، ولا يُفسد الاعراب المعنى . فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب ، وإنما صحّ قول الفرّاء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب ؛ فقال : كل مسألة وافق اعرابها معناها ، ومعناها اعرابها فهو الصحيح ، **وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه عمل كلام العرب على المعاني ، وخلّى عن الألفاظ** ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبّق الإعراب ، والاعراب مطبّق للمعنى ؛ وما نقله هشام[2] عن الكسائي فلا مطعن فيه ، وما قاسه فقد لحقه الغمز . لأنه سلك بعض سبيل سيبويه ، فعمل العربية على المعاني ، وترك الألفاظ ؛ والفرّاء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع ، واستحق التقدمة وذلك قولك : « مات زيد » ؛ فلو عاملت المعنى لوجب ان تقول : « مات زيداً » لأن الله هو الذي أماته ؛ ولكنك عاملت اللفظ . فأردت : سكنتْ حركاتُ زيد » .

وقال الزجاجي[3] (- ٣٣٧ هـ) : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً اليها ؛ ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعِلَت حركات

(١) طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
(٢) لعله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩ هـ .
(٣) الايضاح في علل النحو ، ص ٦٩ - ٧٠ .

الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا ضُرِبَ زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لم يُسَمَّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام اليه . وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم . ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني »

ويبدو ان فكرة اقتران الحركات بالمعاني هي التي سادت بين جمهور اللغويين والنحاة فيما بعد . فقد قال ابن فارس (ـ ٣٩٠ ﻫ) إن الإعراب « هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد »[1] . وقال أيضا[2] : فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك ان قائلا لو قال ما أحسنَ زيداً أو ما أحسنُ زيدٍ أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده . وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني » . وقال أيضاً[3] : « إن الإعراب هو الفارق بين المعاني . الا ترى أن القائل إذا قال : ما أحسن زيد ... لم يفرّق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب . وكذلك إذا قال : ضرب اخوك أخانا ، ووجهكَ وجهُ حُرٍّ . ووجهك وجهٌ حُرٌّ ... وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه .. »

ونجم عن فكرة ربط الإعراب بالمعاني أن أصبح الرفع ، في اعتبار جمهور النحاة ، علم الإسناد ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة .

(١) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٤٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

ولا يخفى مافي هـذا من تعميم ، فقـد يكون المرفوع تابعاً وهو فضلة ، وقد يكون المنصوب اسماً لإنَّ أو إحدى أخواتها وهو مسند اليه . وقد يكون المجرور مجروراً بحرف ولا صلة له بالإضافة .

. . .

ولسنا نعلم بالضبط الوقت الذي قرنت فيه الحركات الإعرابية بالمواقع المختلفة للكلم بشكل شامل . غير اننا نرجح أن النحاة قد عمدوا إلى ذلك منذ أخذوا يدونون النحو في القرن الاول والثاني للهجرة ، وأنهم كانوا يعتمدون في عملهم هذا على اكثر التقاليد اللغوية شيوعاً في زمانهم أحياناً ، أو على اقربها الى اذواقهم الخاصة أحياناً أخرى[1] .

وقد يتساءل المرء عن السبب في تكوين هذه التقاليد اللغوية والأسس التي قامت عليها . وقد يصح الافتراض أن بعضاً منها ربما قام في عهد متقدم نسبياً على أساس معنوي لإزالة التباس أو تقرير معنى ، كما هو الحال في الفاعل والمفعول . ومع ذلك فإننا نعتقد بأنها إنما وجدت في الاصل لغرض لفظيّ هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض ، ولكنها استغلت من النحاة فيما بعد لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ، ما امكن ذلك ، لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسة . ونستدل على رأينا هذا بما يلي :

١ — انهم كثيراً ما يلجأون الى التحريك عند التقاء ساكنين لتيسير الانتقال من أحدهما للآخر .

٢ — انهم يقضون بالتسكين عند الوقف سواء كان الموقوف عليه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً اليه ، أو مجروراً بحرف ، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، أو غير ذلك .

(١) قال محمد بن سلام الجمحي : « كان عيسى بن عمر ينزع الى النصب اذا اختلفت العرب . (إنباه الرواة ٢/٣٧٥) .

٣ ـ ان من العرب مَنْ كان « يحرك الآخر كتحريك ما قبله فإن كان مفتوحاً فتحوه وان كان مضموماً ضموه وان كان مكسوراً كسروه وذلك قولك رُدُّ وعَضَّ وفرِّ واقشعرِّ واطمئنِّ واستعِـدَّ واجترَّ واحمرَّ ... »[1]

٤ ـ ان الحركة الواحدة قد تنتظم أبواباً متغايرة من المعاني ، فالمسند اليه . مثلاً ، يحمل من المعنى ما لا يحمله المسند وكلاهما مرفوعان ، ونائب الفاعل مفعول في المعنى بالقياس الى الفاعل ، وهو والفاعل مرفوعان ايضاً .

٥ ـ ان المعنى الواحد قد ينتظم حركات متغايرة ، فاسم إنّ واخواتها ، مثلاً ، منصوب على الرغم من أن كونه مسنداً اليه يوجب رفعه .

٦ ـ انهم يحركون الحركة نفسها في اللفظ حين يقتضي الأمر ذلك . ففي قولهم « إنّ **فاعلاً المصوغ** من اسم العدد ... » ، مثلاً ، تُحَرَّك نون تنوين « فاعلاً » الملفوظة بالكسر لتيسير الانتقال من هذه اللفظـــة إلى ما يليها ، فتلفظ هكذا : فاعِلَنِلْمَصوغ .

٧ ـ ان هناك سعة في الجوازات في كثير من الأوضاع النحوية . فمن هذه الأوضاع ، مثلاً ، ما يحتمل الرفع والنصب والجر ، ومنها ما يحتمل الرفع والنصب ، ومنها ما يحتمل الجزم والرفع ، وهكذا . والشواهد على ذلك أكثر من ان يحدها حصر في كتب اللغة والنحو . قال أبو العباس ثعلب[2] : «كنت أصير إلى الرياشي لأسمع منه ، وكان نقي العلم ، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه :

ما تنعم الحرب العوان مني   بازل عامين حديث سنّي

لمثل هـــذا ولدتني أمي

---

(١) الكتاب ٢/١٥٩ . ويبدو أن سيبويه يقصد الفعل المضاعف هنا .

(٢) معجم الادباء ٥/١١٠ . وانظر كذلك نزهة الألباء ، ص ٢٦٤ .

كيف تقول : بازلَ أو بازلُ ؟ فقلت : أتقول لي هذا في العربية ..؟
يُروى بازلُ وبازلِ وبازلَ . الرفع على الاستئناف ، والخفض على الاتباع ،
والنصب على الحال .. » .

ولعل قوله : « أتقول لي هذا في العربية ؟ » يشعر بما تنطوي عليه
هذه اللغة من جوازات في الوضع الواحد للكلمة في كثير من الأحيان .
فانت تستطيع أن تقول ، مثلاً : يا نفسُ اصبري ، ويا نفسَ اصبري ،
ويانفسِ اصبري ، على الحالات الثلاث[1] ؛ كما تستطيع أن تقول : (بسم
الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع اللفظتين الأخيرتين ، و (الرحمنَ الرحيمَ)
بنصبهما جميعاً . و (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأولى ونصب الثانية .
و (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأولى ورفع الثانية[2] . ولهذا نظائر كثيرة في
اللغة[3] ، فقد ذكر ابن عقيل ، مثلاً ، أن هناك اثنتا عشرة حالة للصفة
المشبهة يكون معمولها فيها إما مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً[4] . كما ذكر
أنه إذا عطف على اسم « لا » النافية للجنس نكرة مفردة ، وتكررت « لا »
يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو :
لا رجلَ ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةَ[5] .

وإذا كانت الجوازات الثلاثية كثيرة في اللغة فالجوازات الثنائية أكثر .
فقد أجازوا قول : ما رجلٌ **قادمٌ** ، وما رجلٌ **قادماً**[6] ؛ ولا **رجلَ** في الدار ،

---

(١) أنظر مجالس ثعلب ٢/٣٨٥ .
(٢) الخصائص ١/٣٩٨ .
(٣) المصدر نفسه ١/٣٩٩ .
(٤) أنظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/١٤٤ — ١٤٥ .
(٥) المصدر نفسه (ط ٥) ١/٣٦٠ — ٣٦١ .
(٦) أجاز التميميون العبارة الأولى ، والحجازيون الثانية .

ولا رجلٌ في الدار[١]، وما لي إلاَّ آلَ أحمدَ شيعةٌ، وما لي إلاَّ آلُ أحمدَ شيعةً[٢]؛ وما جاء القومُ إلاَّ عليّا، وما جاء القومُ إلاَّ عليٌّ. وعطفوا على منصوب بمرفوع فقالوا: ضربتُ زيداً وعمروٌ[٣]، كما عطفوا على منصوب بمجرور فقال زهير[٤]:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

ونصبوا الفعل المضارع بعد فاء السبب المسبوقة بنفي محض فقالوا: ما تأتيني فتحدّثَني، ورفعوه كذلك فقالوا: ما تأتيني فتحدّثُني[٥]. ورأوا نظير ذلك في القرآن الكريم فقد قال تعالى: (والذين كفروا لهم نار جهنم لا يُقضى عليهم فيموتوا)[٦] فنصب يموتوا بحذف النون. كما قال (هذا يومُ لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون)[٧] فرفع يعتذرون بثبوتها.. وقالوا: بلكَ اللهَ نرجو الفضل بنصب اسم الجلالة، كما قالوا: بلكَ اللهُ نرجو الفضل[٨]، برفعه. وقال بعضهم: أزدياً مرة وأوزاعياً أخرى، على نصب أزدي وأوزاعي، وكان في استطاعتهم الرفع دون أن يثيروا أحداً؛ فقد قال المبرد عن هذا القول وأضرابه: «والرفع جيد بالغ»[٩]. وزعم قوم أن كأنَّ قد

(١) يخيل إلي ان النحاة هم الذين ابتدعوا فرقاً معنوياً بين هاتين العبارتين، فخصوا الأولى بنفي الجنس والثانية بنفي الواحد.

(٢) أنظر مجالس ثعلب ١/ ٤٩.

(٣) أنظر المصدر نفسه ١/٤١. وتعليلهم لذلك أن الفعل لم يظهر فرفع عمرو، وذلك «كما تقول: ضربت زيداً وعمرو مضروب».

(٤) الكتاب ١/٤١٨.

(٥) أنظر المصدر نفسه ١/٤١٨.

(٦) ٣٦ فاطر.

(٧) ٣٥ الإسراء.

(٨) الكتاب ١/٣٢٨.

(٩) الكامل (ط. الدلجموني) ٣/٩٣.

تنصب الجزأين وأنشدوا :

كأن أذنيه إذا تشوّفا ... قادمةً أو قلماً مُحرّفا[1]

ليس هذا فحسب ، بل سُمع منهم من كان ينصب الفاعل ويرفع المفعول[2] . ويبدو أنهم أجازوا ذلك عند أمن اللبس فقالوا : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ . كما سُمع نصبهما فقيل[2] :

قد سالمَ الحياتِ منه القدَما

والمبيح لذلك كله عندهم « فهم المعنى وعدم الالباس » [3] .

ومن الواضح أن هذه الجوازات وأشباهها لا يمكن أن تكون من وضع النحاة الذين حاولوا أن يضعوا قواعد للّغة . فوضع القواعد يحتّم إلغاء الجوازات ، أو الحدّ منها على الأقل . والواقع أن هؤلاء النحاة حين شاؤوا وضع القواعد وجدوا أنفسهم أمام اكثر من احتمال واحد للوضع النحوي الواحد في كثير من الأحيان ، فحاولوا تبرير ذلك بالقياس إلى ما وضعوا من قواعد تنتظم أكثر الحالات شيوعاً في اللغة . وإن لم يستقم التبرير في حالات معينة حذف البصريون منهم هذه الحالات أو اعتبروهــا شاذة ، واحتفظ بها الكوفيون وقعّدوا عليها .

ومن المؤسف أن أُورِثنا الكثير من هذه الاحتمالات والشوارد ، فأخذنا ننوء بها مع الزمن ، وجعلت تكوّن حافزاً أساسياً لكل حركة تهدف إلى تقويم اللغة وتيسيرها .

* * *

---

(١) أنظر مغني اللبيب ١/١٦٤ .

(٢) انظر الخصائص ١/١٣٤ ، وهمع الهوامع ١/١٦٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية (ط ١٤) ١/٤٦٢ .

(٣) همع الهوامع ١/ ١٦٥ .

ولا بد لنا في نهاية هذا المبحث من أن نعرض بإيجاز لرأينا في الاعراب بالحروف . إذ أننا نرجح أن هذا النوع من الإعراب هو في الأصل انعكاس للهجات مختلفة بعضها عربي ؛ وبعضها سامي كانت بعض القبائل العربية قد احتفظت بصور منه حين دُوّنت اللغة . ويبدو أن النحاة ، حين وضعوا قواعد النحو . اتخذو من هذه الصور وسائل للتعبير عن الحالات الإعرابية المختلفة .

فالمثنى . نرجح أن كانت الصيغة الأصلية له بالألف والنون[1] ، وهي الصيغة التي خصها النحاة بالرفع . غير أن الألف قد تحولت في بعض اللهجات السامية والعربية الى ياء فأدى ذلك الى صيغة المثنى الأخرى التي خصّها النحاة بحالتي النصب والجر . ونحن نلاحظ أن هذه الصيغة الثانية تنتظم كل ما تبقى من ظاهرة المثنى في العبرية ، كما نلاحظ ان قلب الألف الى ياء ظاهرة مألوفة في بعض اللهجات العربية كاللهجة اللبنانية التي يقال فيها . على سبيل المثال . بيز عوضاً عن باز . والييس عوضاً عن الياس .

وجمع المذكر السالم ، يبدو ان بعض القبائل ولا سيما البدوية منها ؛ كقبيلة تميم . كانت تؤثر الصيغة التي بالواو منه في جميع الحالات ؛ وبعضها ولا سيما الحضرية ؛ كقريش وسكان الحجاز . كانت تؤثر الصيغة التي بالياء[2]. فاتخذ النحاة من الصيغة الأولى وسيلة للتعبير عن حالة الرفع ، ومن الثانية وسيلة للتعبير عن حالتي النصب والجر .

وأما **الأفعال الخمسة** ؛ فيبدو ان القبائل الساميَّة القديمة كانت قد اختصت صورها التي بالنون بأساليب الهدوء . والتي بغير النون بأساليب الانفعال . غير ان الأمر قد استقر في السريانية على صورة واحدة هي التي تنتهي بالنون ؛ وفي العبرية على الصيغة التي بغير النون ، ووجدت الصورتان سبيلهما الى اللهجات

---

(١) يرى ابراهيم أنيس عكس ما نرى في هذا الصدد ، إذ يرجح أن الصيغة الأصلية للمثنى هي التي بالياء والنون بدليل وجودها في العربية والعبرية .(أنظر من اسرار اللغة، ص١٨٥).

(٢) أنظر من اسرار اللغة ، ص ١٨٧ .

العربية [1] فاستغل النحاة ذلك للتعبير عن حالة الرفع في الحالة الأولى ، وعن حالتي النصب والجزم في الحالة الثانية .

وأما **الأسماء الخمسة** ، فنرجح كذلك ان تكون صورها المختلفة في العربية انعكاساً للهجات سامية مختلفة وجدت سبيلها الى العربية ، واستغلها النحاة للتعبير عن الحالات الإعرابية المختلفة في حالة إضافتها . فأب ، وأخ ، وحم ، وفم ، مثلاً ، هي في الاشورية البابلية بالواو (أبو ، وأخو ، وأَمو [2] ، وپو) . وهي في الآرامية بالألف (أبا ، وأَحا [2] ، وحْما ، وپوما) . وهي في العبرية بالياء (أڤيخَ ، وأحيخَ ، وحاميخَ ، وپيخَ) [3] .

ولعل من الدلائل التي يمكن ان تتخذ على ان رفع هذه الاسماء بالواو ، ونصبها بالالف ، وجرها بالياء ، هو من اصطناع النحاة لا من طبيعة اللغة ، أن بعض القبائل العربية كبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد كانت تلفظ هذا الأسماء بالألف في جميع الحالات فتقول : هـذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه واخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها [4] .

. . .

(١) من الجدير بالذكر أن هاتين الصورتين لا تزالان موجودتين في اللهجات العربية العامية المعاصرة ، فالصورة التي بالنون موجودة في اللهجة العراقية إذ يقال : يروحون ، يلعبون .. الخ ، والصورة التي بدون النون موجودة في اللهجة اللبنانية والمصرية والسورية إذ يقال : يروحوا ، يلعبوا ... الخ .

(٢) مع إمالة الهمزة المفتوحة إلى الكسر .

(٣) أنظر تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٨٣ وما بعدها .

(٤) أنظر شرح ابن عقيل على الألفية (ط ٥) ١/٤٥ .

الفصل الثامن

نظام التركيب في العبارة

لقد حدد الغرض الأساسي الذي دُوّن لأجله النحو ، وهو شيوع اللحن ، المجال الذي دارت فيه معظم الدراسات النحوية . فقد تركزت هذه الدراسات ، بشكل رئيسي ، على ما ينتاب أواخر الكلم من تغيّر في الحركات الإعرابية أو الحروف ، وعلى العوامل التي تؤدي الى هذا التغيّر . ودرجت معظم كتب النحو على تنسيق أبوابها بشكل يتلاءم وهذا المجال ، فمن باب يخصص للمبني والمعرب ، وآخر للمنصرف وغير المنصرف . وثالث للمرفوعات من الأسماء . ورابع لنواصب الفعل المضارع ، وخامس لجوازمه . وهكذا . وفقدت العبارة العربية من جراء ذلك كثيراً من عناية النحاة بصورة عامة ، وغدت البحوث المتصلة بها ناقصة ومجزأة في الغالب .

ومن أقدم ما وصل الينا من هذه البحوث ما ورد في « باب الاستقامة من الكلام والإحالة » من كتاب سيبويه[1] . ففي هذا الباب يقسم المؤلف الكلام الى أقسام خمسة هي :

---

(١) ج١ ، ص ٨ .

العربية [1] فاستغل النحاة ذلك للتعبير عن حالة الرفع في الحالة الأولى ، وعن حالتي النصب والجزم في الحالة الثانية .

وأما **الأسماء الخمسة** ، فنرجح كذلك ان تكون صورها المختلفة في العربية انعكاساً للهجات سامية مختلفة وجدت سبيلها الى العربية ، واستغلها النحاة للتعبير عن الحالات الإعرابية المختلفة في حالة إضافتها . فأب ، وأخ ، وحم ، وفم ، مثلاً ، هي في الاشورية البابلية بالواو (أبو ، وأخو ، وأمو [2] ، وپو) ، وهي في الآرامية بالألف (أبا . وأحا [2] ، وحما ، وپوما) ، وهي في العبرية بالياء (أڤيخَ ، وأحيخَ ، وحاميخَ ، وپيخَ) [3] .

ولعل من الدلائل التي يمكن ان تتخذ على ان رفع هذه الاسماء بالواو ، ونصبها بالالف ، وجرها بالياء ، هو من اصطناع النحاة لا من طبيعة اللغة ، أن بعض القبائل العربية كبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد كانت تلفظ هذا الأسماء بالألف في جميع الحالات فتقول : هـذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه واخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها [4] .

• • •

(١) من الجدير بالذكر أن هاتين الصورتين لا تزالان موجودتين في اللهجات العربية العامية المعاصرة ، فالصورة التي بالنون موجودة في اللهجة العراقية إذ يقال : يروحون ، يلعبون .. الخ ، والصورة التي بدون النون موجودة في اللهجة اللبنانية والمصرية والسورية إذ يقال : يروحوا ، يلعبوا ... الخ .

(٢) مع إمالة الهمزة المفتوحة إلى الكسر .

(٣) أنظر تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٨٣ وما بعدها .

(٤) أنظر شرح ابن عقيل على الألفية (ط ٥) ١/٤٥ .

الفصل الثامن

نظام التركيب في العبارة

لقد حدّد الغرض الأساسي الذي دُوّن لأجله النحو ، وهو شيوع اللحن ، المجال الذي دارت فيه معظم الدراسات النحوية . فقد تركزت هذه الدراسات ، بشكل رئيسي . على ما ينتاب أواخر الكلم من تغيّر في الحركات الإعرابية أو الحروف ، وعلى العوامل التي تؤدي الى هذا التغيّر . ودرجت معظم كتب النحو على تنسيق أبوابها بشكل يتلاءم وهذا المجال ، فمن باب يخصص للمبني والمعرب ، وآخر للمنصرف وغير المنصرف . وثالث للمرفوعات من الأسماء ، ورابع لنواصب الفعل المضارع ، وخامس لجوازمه ، وهكذا . وفقدت العبارة العربية من جراء ذلك كثيراً من عناية النحاة بصورة عامة ، وغدت البحوث المتصلة بها ناقصة ومجزأة في الغالب .

ومن أقدم ما وصل الينا من هذه البحوث ما ورد في « باب الاستقامة من الكلام والإحالة » من كتاب سيبويه[1] . ففي هذا الباب يقسم المؤلف الكلام الى أقسام خمسة هي :

(١) ج١ ، ص ٨ .

١ً – مستقيم حسن ، نحو أتيتك أمس ، وسآتيك غداً .
٢ً – محال ، وهو أن تنقض أول كلامك بآخره ، نحو أتيتك غداً ، وسآتيك أمس.
٣ً – مستقيم كذب ، نحو حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه .
٤ً – مستقيم قبيح ، وهو أن تضع اللفظ في غير موضعه : نحو قد زيداً رأيت ، وكي زيدٌ يأتيك ، وأشباه ذلك .
٥ً – محال كذب ، نحو سوف أشرب ماء البحر أمس .

ويلاحظ أن هذا التقسيم مضطرب لا يقوم على اساس واحد : وقد روعي فيه المعنى في الغالب ، وأهمل التركيب المادي الذي يقتضي ان تبنى عليه العبارة العربية . كما يلاحظ عدم ورود لفظة « الجملة » فيه .

ويبدو من «الكتاب» أنهم كانوا يفرقون بين الكلام والقول. قال سيبويه[1] : « واعلم أن قلت في كلام العرب انما وقعت على أن يحكى بها ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو قلت زيد منطلق .. » . ويدل هذا على أن الكلام عندهم ما اشترط فيه ان يكون قائماً برأسه مستقلاً بمعناه . وان القول ما لم يشترط فيه ذلك .

ويؤيد ابن جني (٣٩٢ هـ) هذا الرأي[2] ويرى أن الكلام « إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة **الجمل** ، على اختلاف تركيبها »[3] . وأنه « جنس للجمل التوام : **مفردها** ، **ومثناها** ، **ومجموعها**، كما ان القيام جنس للقومات : مفردها ومثناها ومجموعها . فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام .. »[4]

(١) الكتاب ١/٦٢ .
(٢) أنظر الخصائص ١/١٩ .
(٣) المصدر نفسه ١/٣٢ .
(٤) المصدر نفسه ١/٢٧ .

وعلى ذلك كانت الكلمة الواحدة عند ابن جني قولاً لا كلاماً[1] ، وكذلك الكلمات المركبة التي لا تعطي معنى مستقلاً كقولك « إن قام زيد »[2]. وعلى ذلك أيضاً كانت الجملة عنده أصغر وحدة مركبة للكلام ، وحدّها الفاظ مفيدة قائمة برؤوسها ، مستغنية عن غيرها في المعنى[3] .

ويخيل الينا ان هذا المفهوم للجملة هو مفهوم سليم بوجه عام ، وان كان يفتقر إلى الإشارة إلى الطريقة التي يقتضي أن تنتظم عليها هذه الألفاظ لتؤدي غرضها .

ولم يطرأ على دراسة الجملة العربية تقدم يذكر إلا حين تقدمت الدراسات المتصلة بإعجاز القرآن ونحت ، أو نحا معظمها على الأقل ، نحو اعتبار هذا الإعجاز نابعاً إلى حد كبير من الطريقة التي نُظمت عليها الآيات البينات . وأدى ما قام به علي بن عيسى الرماني (– ٣٨٦ هـ) في كتابه « النكت في إعجاز القرآن » . وعبد القاهر الجرجاني (– ٤٧١ هـ) في كتابه « دلائل الإعجاز » إلى استكناه الكثير من خفايا الجملة العربية والوقوف على أسرارها . ولئن تركز الأول منهما في بحوثه على ما يمكن أن يكسب هذه الجملة بلاغة وحسن بيان : من إيجاز ، أو تشبيه ، أو استعارة ، أو تلاؤم في تأليف الحروف ، أو تجانس في النص ، أو مبالغة فيه ، فقد تركز ثانيهما على طريقة نظم الكلام وأثر ذلك في البلاغة . ولعل من المفيد هنا أن نقتبس بعض ما جاء من ذلك في مدخله لدلائل الاعجاز . قال[4] :

« معلوم ان ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض . والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها

---

(١) الخصائص ١/١٩ . ولم يذكر ابن جني ان الكلمة الواحدة قد تكون جملة مختزلة نحو « اذهب » ، و « أنا » جواباً لمن قال : « من ذهب ؟ » .

(٢) الخصائص ١/١٩ .

(٣) المصدر نفسه ١/١٩ ، ٢٨ .

(٤) دلائل الاعجاز ، ص ١–٦ .

طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام – تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما . فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه : أو تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً ، أو عطف بحرف ،أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون في حكم الفاعل له أو المفعول ... أو بأن يكون تمييزاً قد جلاه منتصباً عن تمام الاسم .....

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً فيكون مصدراً قد انتصب به ... ويقال له المفعول المطلق . أو مفعولاً به ... ، أو ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً ...، أو مفعولاً معه ... ، أو مفعولاً له ... . أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ... ، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء ... لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام .

وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب ، أحدها أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها ان تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى اليه بأنفسها من الأسماء ، .... وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) ... بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وايصاله اليه إلا أنها لا تعمل بنفسها شيئاً لكنها تعين الفعل على عمله النصب . وكذلك حكم إلاّ في الاستثناء فإنها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى مع في التوسط وعمل النصب المستثني للفعل ولكن بوساطتها وعون منها .

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول ...

والضرب الثالث تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه . وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد أن يسند إلى شيء . معنى ذلك أنك إذا قلت : ما

خرج زيد وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق بل الخروج واقعاً من زيد ومسنداً اليه .... وإذا قلت : هل خرج زيد ؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقاً ولكن عنه واقعاً من زيد ...

ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وانه لا بد من **مسند ومسند اليه** . وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة كإنّ وأخواتها . ألا ترى انك إذا قلت «كأنّ» يقتضي مشبهاً ومشبهاً به ... وكذلك إذا قلت لو ولولا وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى .

وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو : يا عبدالله . وذلك أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني وأريد وأدعو . و «يا» دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس .

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني **النحو** وأحكامه» .

ويبدو من هذا النص أمور ثلاثة بارزة :

أولها : محاولة المؤلف إظهار العلائق بين الألفاظ في الكلام المنظوم .

والثاني : اعتماده الإسناد أساساً «للكلام» و «الجملة» جميعاً .

والثالث : اعتقاده بأن الكلام قد يشمل جملة أو اكثر .

أما فيما يتعلق بالأمر الأول فيرى المؤلف أن «الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»[1] ، وان هذا «الاختصاص في الترتيب يقع في الألفاظ **مرتباً على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل**»[2]. ومن ثم قيل

(١) أسرار البلاغة ، ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤ .

« من حق هذا أن يسبق ذلك . ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك . كما قيل في المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل ، حتى حُظر في جنس من الكلم بعينه أن يقع إلا سابقاً . وفي آخر أن يوجد مبنياً على غيره وبه لاحقاً . كقولنا : إن الاستفهام له صدر الكلام . وان الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تُزال عن الوصفية – إلى غيرها من الأحكام »[1] .

وعلى ذلك إن قلنا :

« قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل »

أفاد كلامنا بخصوصية ترتيبه ما أفاد ، وإذا غيرنا ترتيب الفاظه فقلنا : « منزل قفا ذكرى من نبك حبيب » أخرجناه من كمال البيان إلى محال الهذيان .

وأما الأمر الثاني . فعلى الرغم من أن المؤلف يتقيد هنا باعتبار الاسناد أساساً وحيداً لتمييز الجملة دونما إشارة إلى الفائدة المعنوية التي تؤديها . نرى أنه لا يستطيع أن يغض الطرف عن هذه الفائدة في كتابه « أسرار البلاغة » حين يعالج جملتي الشرط والجزاء إذ يقول :

« ووزان هذا **أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى** حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة . فلو قلت « إن تأتني » وسكتَّ لم تفد كما لا تفيد إذا قلت « زيد » وسكتَّ فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً ، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال »[2] .

ومن ثمَّ فإننا نرى أن الجرجاني يحاول أن يوفق هنا بين المفهوم الشكلي للجملة كما عرفها رجال البلاغة ، والمفهوم الحقيقي لها كما عرفها رجال اللغة ، وعلى رأسهم ابن جني .

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

وأما الأمر الثالث فيتفق فيه مع ما ذهب اليه ابن جني من قبل . وإن كان يبدو فيه أقل وضوحاً من زميله .

والواقع ان الجملة العربية حظيت بعناية رجال البلاغة أكثر من رجال النحو ، ذلك لأنها تمثل موضوع البلاغة الأساسي ، فالبلاغة عندهم لا تجري إلا في المركب من الألفاظ . ومن ثمّ فقد تناولها هؤلاء بالدراسة من حيث التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والفصل والوصل . وتطورت بحوثهم فيها . وتسلط على كثير من هذه البحوث النظر العقلي والمنطق إلى ان تبلورت على الشكل الذي نراها فيه في مفتاح العلوم للسكاكي (— ٦٢٦ هـ) .

وقسّم هؤلاء البلاغيون الجملة بالنسبة لمعناها إلى قسمين : **خبرية وإنشائية**. وعرّفوا الأولى منهما بأنها « ما يحتمل الصدق و الكـذب لذاته » نحو قام عليّ ، وانتصر سعيد . واحترزوا بقولهم لذاته خشية تطرق الشك إلى ما ورد في القرآن الكريم من جمل خبرية . أما الثانية فعرّفوها بعكس ذلك وقسموها إلى ما يلي :

١ — ما يدل على الطلب باللفظ الموضوع للطلب ، ويشمل الأمر ، والنهي ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والاستفهام ، والنداء بأنواعه .

٢ — ما يدل على معنى الطلب بغير لفظه كالدعاء ، نحو أيدك الله ، وبارك الله فيك .

٣ — ما لا يدل على معنى الطلب مما هو خبر شكلاً إنشاء معنى ، كصيغ العقود وافعال المدح والذم، نحو بعتك الكتاب، ونعم الرجل خالد ، وبئس ما تفعل .

ويلاحظ ان ليس هناك ما يبرر الجمع بين جميع الأقسام الفرعية التي تنتظمها الجملة الإنشائية غير معارضتها المعنوية للجملة الخبرية ، ومن المتعذر إيجاد أساس تركيبي **مشترك** بينها تتميز به عن تركيب الجملة الخبرية . ومن

ثمَّ لجأ البلاغيون أنفسهم إلى دراسة هذه الأقسام منفصلة حين عمدوا إلى دراسة الجملة الإنشائية .

أما النحاة فلم يعرضوا للجملة في الغالب إلا حين كانوا يبحثون في موضوع آخر يستلزم التعرض لبعض أنواعها مما يتصل بحالة إعرابية معينة ، كالجملة التي تكون خبراً ، أو نعتاً ، أو صلة ، أو حالاً ، أو اسماً لشرط ، أو جواباً له . ولا نكاد نرى لأي منهم إيضاحاً ذا شأن لها قبل الزمخشري (ـــ ٥٣٨هـ) في المفصل ، وابن يعيش (ـــ ٦٤٣ هـ) في شرحه له . إذ يعتبر الاثنان الجملة مرادفة للكلام . والكلام عند الأول « هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى . وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر »[(١)] ، وهو « عند النحويين » ـــ على ما يرويه الثاني ـــ « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه »[(٢)] .

ويبدو أن جمهور النحاة يخالفونهما في هذا فيعتبرون الجملة أعم من الكلام « إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام »[(٣)] .

والجملة في اعتبار هؤلاء هي الكلام الذي يتألف من مسند ومسند إليه ، وبعبارة أخرى هي « الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضُرِب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً »[(٤)] . وعلى ذلك فإنك إذا قلت : « إذا

(١) شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٨/١٨ .
(٢) المصدر نفسه ٨/٢٠ .
(٣) مغني اللبيب ٢/٤٢ .
(٤) المصدر نفسه ٢/٤٢ .

شاهدتَ الذي أبوه مريض فأبلغه النبأ » كان قولك هذا كلاماً يتكون من ثلاث جمل :

الأولى : « شاهدت » ، وهي فعل الشرط .

والثانية : « أبوه مريض » ، وهي صلة الموصول .

والثالثة : « فأبلغ » ، وهي جواب الشرط .

أما العبارة الرئيسة التي تنقل معنى الشرط كاملاً بشقّيه فلا تعتبر — حسب هذا الرأي — جملة . لأنها لا تقوم على إسناد . ومن الواضح أن هذا يغاير مفهوم الجملة في اللغات الحية الأخرى . كما يغاير مفهومها عند من يقرن هذا المفهوم بالدلالة المعنوية التي يحسن السكوت عليها .

ومن القلائل الذين خصّوا الجملة بعنايتهم من نحاتنا القدامى جمال الدين ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ . فقد أفردها بباب مسهب في الجزء الثاني من كتابه مغني اللبيب . وهو يعتبرها في هذا الباب قائمة على الإسناد ، ويقسمها إلى ثلاثة أقسام[١] :

اسمية . وهي التي صدرها اسم : كزيد قائم ، وقائم الزيدان .

وفعلية ، وهي التي صدرها فعل : كقام زيد . وكان زيد قائماً .

وظرفية . وهي التي صدرها ظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ وأفي الدار زيدٌ ؟

ويبدو أن ابن هشام يلاحظ ما قد يترتب على هذا التقسيم من اختلاف في الأحكام فيحاول التحوّط لذلك ما أمكن ، فهو يذكر **أولاً** أن المراد

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٢ .

ويذكر ابن هشام أن الزمخشري وغيره يضيفون الجملة الشرطية الى هذه الاقسام ، غير انه يرى خطأ ذلك . والصواب عنده أن تعتبر هذه الجملة من قبيل الفعلية .

بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة لما يتقدم عليهما من حروف . فالجملة في نحو أزيد أخوك ، وما زيد قائماً ، ولعلّ أباك منطلق ، اسمية ، ومن نحو أقام زيدٌ ؟ ، وإن قام زيد ، وهلاّ قمت ، فعلية . ويذكر **ثانياً** أن المعتبر في الصدر ما هو صدر في الأصل ، فالجملة من نحو كيف جاء زيد؟ ومن نحو (فريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون)[1] ، و (خشّعاً أبصارهم يخرجون)[2] ، فعلية لأن الأسماء التي تتصدرها هي في نية التأخير ، «وكذا الجملة في نحو يا عبدالله ، ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك)[3] ، (والأنعام خلقها)[4] ، (والليل إذا يغشى)[5] ، لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير أدعو زيداً .[6] وإن استجارك أحد . وخلق الأنعام . وأقسم والليل» .[7] ويذكر **ثالثاً** أن المثلين اللذين أوردهما عن الجملة الظرفية . وهما أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟ . إنما يعتبران كذلك «إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما»[8] . ولعله يقصد بذلك أننا إذا اعتبرنا الظرف والجار والمجرور هنا متعلقين بفعل «استقرّ» المقدّر كانت الجملتان فعليتين . وإذا اعتبرناهما متعلقين باسم الفاعل «مستقر» كانتا اسميتين . فإذا صح هذا كانت القضية قضية اعتبارية لا حسم فيها ، وكانت قسمة الجمل إلى اسمية وفعلية لا تعرف حداً فاصلاً .

---

(١) ٨٧ البقرة .

(٢) ٧ القمر .

(٣) ٦ التوبة .

(٤) ٥ النحل .

(٥) ١ الليل .

(٦) ان هذا التقدير الذي أقره النحاة بعيد عن الواقع ، ذلك لأنه يحيل ما اصطلحوا على أن يطلقوا عليه جملة نداء من جملة انشائية الى خبرية .

(٧) مغني اللبيب ٤٣/٢ .

(٨) المصدر نفسه ٤٣/٢ .

وقد شعر بهذا ابن هشام نفسه حين ذكر أن من الجمل ما يحتمل الاسمية والفعلية « لاختلاف التقـدير أو لاختلاف النحاة » . [1] فجملة « مـاذا صنعت ؟ » مثلاً ، تحتمل معنيين أحدهما « ما الذي صنعته ؟ » وحينذاك تكون اسمية قُدِّم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه ، وثانيهما « أي شيء صنعت ؟ » وحينذاك تكون فعلية قدّم مفعولها. « فإن قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الأول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ وصنعته الخبر ، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لأن الاستفهام له الصدر »[2] .

والواقع ان ليست هناك فائدة كبيرة من مثل هـذه القسمة الشكلية ، لاسيما وقد ثبتت ميوعتها في كثير من الحالات .

ويقسم ابن هشام الجملة أيضاً إلى قسمين [3] :

كبرى : وهي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو زيد قام أبوه ، وزيد أبـوه قائم .

و **صغرى** ، وهي المبنية على المبتدأ ، كقام أبوه ، وأبوه قائم ، في المثـالين السابقين .

ويذكر أنه قد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، ففي نحو « زيد أبوه غلامه منطلق » مثلاً ، تعتبر الجملة بأسرها كبرى ، « وغلامه منطلق » صغرى . أما « أبوه غلامه منطلق » فتعتبر كبرى باعتبار « غلامه منطلق » ، وصغرى باعتبار جملة الكلام .

ومن ثم ينتقل إلى تقسيم آخر أشد صلة بمفهوم النحو فيقسم الجمل باعتبار

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٣ .
(٢) المصدر نفسه ٢/٤٤ .
(٣) المصدر نفسه ٢/٤٥ .

موقعها الاعرابي إلى قسمين :

الأول : الجمل التي لا محل لها من الاعراب ، وهي التي لا تحل محل المفرد — على حد قوله .

والثاني : الجمل التي لها محل من الاعراب ، وهي التي تحل محل المفرد . أما الجمل التي لا محل لها من الاعراب فهي :

١ — الابتدائية ، ويدعوها المستأنفة أيضاً ويعتبر التسمية الأخيرة أوضح من الأولى ، لأن « الابتدائية » تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب . ومن ثم كان لامناص له من تقسيم هذا النوع من الجمل الى قسمين :

(أ) الجملة المفتتح بها النطق كقولك « زيد قائم » . ابتداءً .

(ب) الجملة المنقطعة عما قبلها نحو « رحمه الله » في قولك : « مات فلان رحمه الله » .

٢ — المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً . وتقع في المواضع التالية :

(أ) بين الفعل ومرفوعه ، نحو :

وقد أدركتني — والحوادث جمة — أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

(ب) بين الفعل ومفعوله ، نحو :

وبدّلت — والدهر ذو تبدل — هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل

(ج) بين المبتدأ وخبره ، نحو :

وفيهن — والأيام يعبرن بالفتى — نوادب لا يمللنه ونوائح

(د) بين ما أصله مبتدأ وخبر ، نحو :

إن الثمانين — وبلغتها — قد أحوجت سمعي الى ترجمان

(هـ) بين الشرط وجوابه ، نحو قوله تعالى :

(وإذا بدلنا آية مكان آية – والله أعلم بما ينزل – قالوا إنما أنت مفتر)[1] .

(و) بين القسم وجوابه ، نحو :

لعمري – وما عمري علي بهين – لقد نطقت بطلاً علي الأقارع

(ز) بين الموصوف وصفته ؛ كقوله تعالى :

(وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم)[2] .

(ح) بين الموصول وصلته ، نحو :

ذاك الذي – وأبيك – يعرف مالكا .

(ط) بين أجزاء الصلة ؛ كقوله تعالى :

(والذين كسبوا السيئات – جزاء سيئة بمثلها – وترهقهم ذلة الآيات)[3].

(ي) بين المتضايفين ، نحو :

هذا غلامُ – والله – زيدٍ .

(ك) بين الجار والمجرور ، نحو :

اشتريته بأرى ألف درهم .

(ل) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه ، نحو :

كأنّ – وقد أتى حول كميل – أثافيها حمامات مثول

(م) بين الحرف وتوكيده ، نحو :

ليت – وهل ينفع شيئاً ليت – ليت شباباً بوع [4] فاشتريت

---

(١) ١٠١ النحل .

(٢) ٧٦ الواقعة .

(٣) ٢٧ يونس .

(٤) بوع : لغة في بيع .

(ن) بين حرف التنفيس والفعل ، كقوله :

وما ادري وسوف – إخال – أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

(س) بين قد والفعل ، كقوله :

أخالد قد – والله – أوطأت عشوة ... وما قائل المعروف فينا يُعنَّفُ

(ع) بين حرف النفي ومنفيه ، كقوله :

فلا – وأبي دهماء – زالت عزيزة ... على قومها ما فيل للزند قادح

(ف) بين جملتين مستقلتين . كقوله تعالى :

(إني وضعتها أنثى – والله أعلم بما وضعت – وليس الذكر كالأنثى)[1]

٣ – التفسيرية : وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه . كجملة « تؤمنون » في قوله تعالى : (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله)[2] . فهي مفسرة للتجارة .

والجملة التفسيرية ثلاثة أنواع :

(أ) مجردة من حرف تفسير كالجملة السابقة .

(ب) مقرونة بأي ، نحو : وترمينني بالطرف أي أنت مذنب .

(ج) مقرونة بأنْ . نحو : (فأوحينا اليه أن اصنع الفلك بأعيننا)[3] .

٤ – الواقعة جواباً لقسم ، نحو : والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين .

٥ – الواقعة جواباً لشرط غير جازم ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ، نحو لو زرتني لزرتك ، وإن تقم أقم .

٦ – الواقعة صلة لاسم أو حرف ، نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أن

---

(١) ٣٦ آل عمران .
(٢) ١٠ الصف .
(٣) ٢٧ المؤمنون .

قمت أو ما قمت .

٧ ـ التابعة لما لا محل له ، نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

وأما الجمل التي لها محل من الاعراب فسبعٌ أيضاً . وهي :

١ ـ الواقعة خبراً ، نحو : زيد قائم أبوه .

٢ ـ الواقعة حالاً ، نحو : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)[١] .

٣ ـ الواقعة مفعولاً ، نحو : قال إن الأمر صعب ، وكتبت اليه أن افعل هذا .

٤ ـ المضاف اليها . ولا يضاف الى هذه الجملة إلا ثمانية أشياء وهي :

(أ) أسماء الزمان ، ظروفاً كانت أو أسمـــاء ، نحو : (السلامُ عليَّ يومَ ولدتُ)[٢] . و (هذا يومُ لا ينطقون)[٣] .

(ب) حيث من أسماء المكان ، نحو : اذهب حيث شئت .

(ج) آية بمعنى علامة ، وهي تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها نحو : بآية يقدمون الخيل شعثاً .

(د) ذو ـ على رأي ـ اذهب بـــذي تسليم : أي اذهب في وقت صاحب سلامة ، بمعنى في وقت هو مظنة السّلامة .

(هـ) لدن ، نحو

لزمنا لـــدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخـــلاف جنـــوحُ

(و) ريث ، نحو :

خليليَّ رفقاً ريث أقضي لبانة من العرصات المـــذكرات عهوداً

(ز) لفظة قول ، نحو :

---

(١) ٤٣ النساء .
(٢) ٣٣ مريم .
(٣) ٣٥ المرسلات.

ثمّ لجأ البلاغيون أنفسهم إلى دراسة هذه الأقسام منفصلة حين عمدوا إلى دراسة الجملة الإنشائية .

أما النحاة فلم يعرضوا للجملة في الغالب إلا حين كانوا يبحثون في موضوع آخر يستلزم التعرض لبعض أنواعها مما يتصل بحالة إعرابية معينة : كالجملة التي تكون خبراً ، أو نعتاً ، أو صلة ، أو حالاً ، أو اسماً لشرط ، أو جواباً له . ولا نكاد نرى لأي منهم إيضاحاً ذا شأن لها قبل الزمخشري (— ٥٣٨هـ) في المفصل ، وابن يعيش (— ٦٤٣ هـ) في شرحه له . إذ يعتبر الاثنان الجملة مرادفة للكلام . والكلام عند الأول « هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى . وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر »[1] ، وهو « عند النحويين » — على ما يرويه الثاني — « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه »[2] .

ويبدو أن جمهور النحاة يخالفونهما في هذا فيعتبرون الجملة أعم من الكلام « إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام »[3] .

والجملة في اعتبار هؤلاء هي الكلام الذي يتألف من مسند ومسند إليه . وبعبارة أخرى هي « الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضُرِب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً »[4] . وعلى ذلك فإنك إذا قلت : « إذا

---

(١) شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٨/١٨ .
(٢) المصدر نفسه ٨/٢٠ .
(٣) مغني اللبيب ٢/٤٢ .
(٤) المصدر نفسه ٢/٤٢ .

شاهدتَ الذي أبوه مريض فأبلغه النبأ » كان قولك هذا كلاماً يتكون من ثلاث جمل :

الأولى : « شاهدت » ، وهي فعل الشرط .

والثانية : « أبوه مريض » ، وهي صلة الموصول .

والثالثة : « فأبلغ » ، وهي جواب الشرط .

أما العبارة الرئيسة التي تنقل معنى الشرط كاملاً بشقّيه فلا تعتبر – حسب هذا الرأي – جملة . لأنها لا تقوم على إسناد . ومن الواضح أن هذا يغاير مفهوم الجملة في اللغات الحية الأخرى . كما يغاير مفهومها عند من يقرن هذا المفهوم بالدلالة المعنوية التي يحسن السكوت عليها .

ومن القلائل الذين خصّوا الجملة بعنايتهم من نحاتنا القدامى جمال الدين ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ . فقد أفردها بباب مسهب في الجزء الثاني من كتابه مغني اللبيب . وهو يعتبرها في هذا الباب قائمة على الإسناد ، ويقسمها إلى ثلاثة أقسام (١) :

اسمية . وهي التي صدرها اسم : كزيد قائم ، وقائم الزيدان .

وفعلية . وهي التي صدرها فعل : كقام زيد ، وكان زيد قائماً .

وظرفية . وهي التي صدرها ظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ وأفي الدار زيدٌ ؟

ويبدو أن ابن هشام يلاحظ ما قد يترتب على هذا التقسيم من اختلاف في الأحكام فيحاول التحوّط لذلك ما أمكن ، فهو يذكر **أولاً** أن المراد

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٢ .
ويذكر ابن هشام أن الزمخشري وغيره يضيفون الجملة الشرطية الى هذه الاقسام ، غير انه يرى خطأ ذلك . والصواب عنده أن تعتبر هذه الجملة من قبيل الفعلية .

بصدر الجملة المسند أو المسند إليه . ولا عبرة لما يتقدم عليهما من حروف . فالجملة في نحو أزيد أخوك . وما زيد قائماً ، ولعلّ أباك منطلق : اسمية . ومن نحو أقام زيدٌ ؟ ، وإن قام زيد ، وهلاّ قمت ، فعلية . ويذكر **ثانياً** أن المعتبر في الصدر ما هو صدر في الأصل ، فالجملة من نحو كيف جاء زيد؟ ومن نحو (فريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون)[١] : و (خشّعاً أبصارهم يخرجون)[٢] ، فعلية لأن الأسماء التي تتصدرها هي في نية التأخير : «وكذا الجملة في نحو يا عبدالله ، ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك)[٣] . (والأنعام خلقها)[٤] ، (والليل إذا يغشى)[٥] : لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير أدعو زيداً .[٦] وإن استجارك أحد . وخلق الأنعام . وأقسم والليل » .[٧] ويذكر **ثالثاً** أن المثلين اللذين أوردهما عن الجملة الظرفية . وهما أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟ . إنما يعتبران كذلك « إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما »[٨] . ولعله يقصد بذلك أننا إذا اعتبرنا الظرف والجار والمجرور هنا متعلقين بفعل « استقرّ » المقدّر كانت الجملتان فعليتين . وإذا اعتبرناهما متعلقين باسم الفاعل « مستقر » كانتا اسميتين . فإذا صح هذا كانت القضية قضية اعتبارية لا حسم فيها : وكانت قسمة الجمل إلى اسمية وفعلية لا تعرف حداً فاصلاً .

---

(١) ٨٧ البقرة .

(٢) ٧ القمر .

(٣) ٦ التوبة .

(٤) ٥ النحل .

(٥) ١ الليل .

(٦) ان هذا التقدير الذي أقره النحاة بعيد عن الواقع ، ذلك لأنه يحيل ما اصطلحوا على أن يطلقوا عليه جملة نداء من جملة انشائية الى خبرية .

(٧) مغني اللبيب ٤٣/٢ .

(٨) المصدر نفسه ٤٣/٢ .

وقد شعر بهذا ابن هشام نفسه حين ذكر أن من الجمل ما يحتمل الاسمية والفعلية « لاختلاف التقـــدير أو لاختلاف النحاة » . [1] فجملة « مـــاذا صنعت ؟ » مثلاً ، تحتمل معنيين أحدهما « ما الذي صنعته ؟ » وحينذاك تكون اسمية قُدّم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه ، وثانيهما « أي شيء صنعت ؟ » وحينذاك تكون فعلية قدّم مفعولها. « فإن قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الأول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ وصنعته الخبر ، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لأن الاستفهام له الصدر »[2] .

والواقع ان ليست هناك فائدة كبيرة من مثل هـــذه القسمة الشكلية ، لاسيما وقد ثبتت ميوعتها في كثير من الحالات .

ويقسم ابن هشام الجملة أيضاً إلى قسمين [3] :

كبرى ، وهي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو زيد قام أبوه ، وزيد أبـــوه قائم .

و **صغرى** ، وهي المبنية على المبتدأ ، كقام أبوه ، وأبوه قائم ، في المثـــالين السابقين .

ويذكر أنه قد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، ففي نحو « زيد أبوه غلامه منطلق » مثلاً ، تعتبر الجملة بأسرها كبرى ، « وغلامه منطلق » صغرى . أما « أبوه غلامه منطلق » فتعتبر كبرى باعتبار « غلامه منطلق » ، وصغرى باعتبار جملة الكلام .

ومن ثم ينتقل إلى تقسيم آخر أشد صلة بمفهوم النحو فيقسم الجمل باعتبار

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٣ .
(٢) المصدر نفسه ٢/٤٤ .
(٣) المصدر نفسه ٢/٤٥ .

موقعها الاعرابي إلى قسمين :

الأول : الجمل التي لا محل لها من الاعراب ، وهي التي لا تحل محل المفرد — على حد قوله .

والثاني : الجمل التي لها محل من الاعراب ، وهي التي تحل محـــل المفرد . أما الجمل التي لا محل لها من الاعراب فهي :

١ — الابتدائية ، ويدعوها المستأنفة أيضاً ويعتبر التسمية الأخيرة أوضح من الأولى ، لأن « الابتدائية » تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب . ومن ثم كان لامناص له من تقسيم هذا النوع من الجمل الى قسمين :

(أ) الجملة المفتتح بها النطق كقولك « زيد قائم » . ابتداءً .

(ب) الجملة المنقطعة عما قبلها نحو « رحمه الله » في قولك : « مات فلان رحمه الله » .

٢ — المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً . وتقع في المواضع التالية :

(أ) بين الفعل ومرفوعه ، نحو :

وقد أدركتني — والحوادث جمة — أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

(ب) بين الفعل ومفعوله ، نحو :

وبدّلت — والدهر ذو تبدل — هيفاً دبـــوراً بالصبا والشمأل

(ج) بين المبتدأ وخبره ، نحو :

وفيهن — والأيام يعبرن بالفتى — نـــوادب لا يمللنـــه ونـــوائح

(د) بين ما أصله مبتدأ وخبر ، نحو :

إن الثمـــانين — وبلغتها — قد أحوجت سمعي الى ترجمان

(هـ) بين الشرط وجوابه ، نحو قوله تعالى :

(وإذا بدلنا آية مكان آية — والله أعلم بما ينزل — قالوا إنما أنت مفتر)[1] .

(و) بين القسم وجوابه ، نحو :

لعمري — وما عمري علي بهين — لقد نطقت بطلاً علي الأقارع

(ز) بين الموصوف وصفته ، كقوله تعالى :

(وإنه لقسم — لو تعلمون — عظيم)[2] .

(ح) بين الموصول وصلته ، نحو :

ذاك الذي — وأبيك — يعرف مالكا .

(ط) بين أجزاء الصلة ، كقوله تعالى :

(والذين كسبوا السيئات — جزاء سيئة بمثلها — وترهقهم ذلة الآيات)[3].

(ي) بين المتضايفين ، نحو :

هذا غلامُ — والله — زيدٍ .

(ك) بين الجار والمجرور ، نحو :

اشتريته بأرى ألف درهم .

(ل) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه ، نحو :

كأنّ — وقد أتى حول كميل — أثافيها حمامات مثول

(م) بين الحرف وتوكيده ، نحو :

ليت — وهل ينفع شيئاً ليت — ليت شباباً بوع [4] فاشتريت

(١) ١٠١ النحل .
(٢) ٧٦ الواقعة .
(٣) ٢٧ يونس .
(٤) بوع : لغة في بيع .

(ن) بين حرف التنفيس والفعل ، كقوله :

وما ادري وسوف ـ إخال ـ أدري أقوم آل حصن أم نساء

(س) بين قد والفعل ، كقوله :

أخالد قد ـ والله ـ أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يُعَنَّفُ

(ع) بين حرف النفي ومنفيه ، كقوله :

فلا ـ وأبي دهماء ـ زالت عزيزة على قومها ما قيل للزند قادح

(ف) بين جملتين مستقلتين ، كقوله تعالى :

(إني وضعتها أنثى ـ والله أعلم بما وضعت ـ وليس الذكر كالأنثى) [1]

٣ ـ التفسيرية : وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه . كجملة « تؤمنون » في قوله تعالى : (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله) [2] ، فهي مفسرة للتجارة .

والجملة التفسيرية ثلاثة أنواع :

(أ) مجردة من حرف تفسير كالجملة السابقة .

(ب) مقرونة بأي ، نحو : وترمينني بالطرف أي أنت مذنب .

(ج) مقرونة بأَنْ ، نحو : (فأوحينا اليه أن اصنع الفلك بأعيننا) [3] .

٤ ـ الواقعة جواباً لقسم ، نحو : والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين .

٥ ـ الواقعة جواباً لشرط غير جازم ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ، نحو لو زرتني لزرتك ، وإن تقم أقم .

٦ ـ الواقعة صلة لاسم أو حرف ، نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أن

---

(١) ٣٦ آل عمران .

(٢) ١٠ الصف .

(٣) ٢٧ المؤمنون .

قمت أو ما قمت .

٧ ــ التابعة لما لا محل له ، نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

وأما الجمل التي لها محل من الاعراب فسبعٌ أيضاً ، وهي :

١ ــ الواقعة خبراً ، نحو : زيد قائم أبوه .

٢ ــ الواقعة حالاً ، نحو : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)[1] .

٣ ــ الواقعة مفعولاً ، نحو : قال إن الأمر صعب ، وكتبت اليه أن افعل هذا .

٤ ــ المضاف اليها . ولا يضاف الى هذه الجملة إلا ثمانية أشياء وهي :

(أ) أسماء الزمان ، ظروفاً كانت أو أسمـــاء ، نحو : (السلامُ عليَّ يومَ ولدتُ)[2] . و (هذا يومُ لا ينطقون)[3] .

(ب) حيث من أسماء المكان ، نحو : اذهب حيث شئت .

(ج) آية بمعنى علامة ، وهي تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها نحو : بآية يقدمون الخيل شعثاً .

(د) ذو ــ على رأي ــ اذهب بــذي تسليم ، أي اذهب في وقت صاحب سلامة ، بمعنى في وقت هو مظنة السّلامة .

(ه) لدن ، نحو

لزمنا لــدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخـــلاف جنـــوحُ

(و) ريث ، نحو :

خليليَّ رفقاً ريث أقضي لبانة من العرصات المـــذكرات عهوداً

(ز) لفظة قول ، نحو :

---

(١) ٤٣ النساء .
(٢) ٣٣ مريم .
(٣) ٣٥ المرسلات.

قولُ يا للرجـــالِ يُنهض منا مسرعـــين الكهـــولَ والشبّانا

(ح) لفظة قائل ، نحو :

وأجبت قائلَ كيف أنت بصالح حتى مللت وملّني عـــوّادي

٥ ـــ الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، كقوله تعالى: (من يضلل الله فلا هادي له)[1] . وقوله : (وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون)[2] .

٦ ـــ التابعة لمفرد . وهي ثلاثة انواع :

(أ) المنعوت بها . نحو قوله تعالى : (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله)[3] ، وقوله : (ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه)[4] .

(ب) المعطوفة بالحرف . نحو : زيد منطلق وأبوه ذاهب .

(ج) المبدلة . كقوله تعالى : (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إنّ ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم)[5] . فإنّ وما عملت فيه بدل من ما وصلتها .

٧ ـــ التابعة لجملة لها محل من الاعراب ، نحو قوله :

أقول له ارحل لا تُقيمَنّ عندنـــا وإلاّ فكن في السر والجهر مسلماً

وقوله :

ذكرتـــك والخطي يخطـــر بيننـــا وقد نهلت منا المثقفة الســمرُ

---

(١) ١٨٦ الأعراف .
(٢) ٣٦ الروم .
(٣) ٢٨١ البقرة .
(٤) ٩ آل عمران .
(٥) ٤٣ فصلت .

وينتقل ابن هشام بعد كل هذا الى الحديث عن حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات فيذكر القاعدة العامة التي تقول إن « الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال »[1] . ومما يستشهد به للحالة الأولى قوله تعالى : (حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه)[2] ، وللحالة الثانية قوله : (ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى)[3] .

. . .

ويبدو أن الاختلاف بين ابن هشام من جهة، والزمخشري وابن يعيش من جهة اخرى ، في مفهوم الجملة بالقياس الى الكلام حدا ببعض متأخري قدامى نحاتنا — على الأقل — إلى تحاشي ذكرها في بحوثهم عن الكلام المركب . فابن مالك (— ٦٧٢ هـ) ، مثلاً ، يقول في الكلام وما يتألف منه[4] :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة ، والقول عمّ ... وكلمة بها كلام قد يُؤمّ

ويعلّق على ذلك ابن عقيل (— ٧٦٩ هـ) بقوله إن « الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها »[5] . ويخص النحاة بذلك لأن الكلام في اصطلاح اللغويين « اسم لكل ما يُتَكلّم به ، مفيداً كان أو غير مفيد »[6] ، على حد قوله. ومن ثم جعل النحاة يميزون في مصطلحهم بين « الكلام » و « الكلم » . فالكلام اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، كما ذُكر ، وهو لا يتركب « إلا من اسمين ، نحو « زيد

---

(١) مغني اللبيب ٢/٧٢ .
(٢) ٩٣ الاسراء .
(٣) ٤٣ النساء .
(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٣ .
(٥) شرح ابن عقيل ١/١٤ . وانظر أيضاً أوضح المسالك ١/١١ ، وشرح الأشموني ١/١٠
(٦) شرح ابن عقيل ١/١٤ .

قائم » ، أو من فعل واسم ك « قام زيد »[1] . أما الكلم « فما تركب من ثلاث كلمات فأكثر »[2] بغض النظر عن إفادته أو عدمها . وعلى ذلك قد يجتمع الكلام والكلم في الواقع ، وقد ينفرد أحدهما . فمثال اجتماعهما « قد قام زيد » إذ أنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ؛ وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات . ومثال انفراد الكلم « إن قام زيد » . ومثال انفراد الكلام « زيد قائم » .

والظاهر أن المفهوم الشكلي للجملة ، القائم على الإسناد وحسب ، هو الذي ساد الأوساط اللغوية والنحوية حتى في عهود متأخرة . فقد ذكر علي ابن محمد الجرجاني (ـ ٨١٤ هـ) أن الجملة « عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك إن يكرمني فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه »[3] .

ومن الواضح انهذا المفهوم يتنافى ومفهوم الجملة في اللغات الحية، وهو « مجموعة من الألفاظ ، ترتب بطريقة خاصة ، وتؤدي معنى يصح السكوت عليه » .

. . .

ومهما يكن من أمر ، فإن الجملة العربية ، بمفهوم الجملة الحديث ، مرنة مطواعة ، تستطيع أن تقدم فيها وتؤخر إلى حد بعيد ، فالخبر قد يتقدم على المبتدأ ، والمفعول على الفاعل ، والفاعل على الفعل [4]. ليس هذا

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٤ .

(٢) المصدر نفسه ١/١٦ .

(٣) كتاب التعريفات ، ص ٣٥ .

(٤) فيصبح مبتدأ حينذاك .

فحسب ، بل قد تقدم الفضلات على غيرها ؛ فتستهل الجملة بظرف نحو « أمس زارني أخوك » ، أو بحال نحو « مسرعاً قدم صديقك » ، أو بشبه جملة نحو « في الحديقة صاحبها » — كل ذلك بقواعد خاصة تفترض التوكيد على ما يقدم مما حقه التأخير .

غير أنها رغم هذه المرونة قد تشمل وحدات صغيرة متماسكة يندر أن يفصل بينها فاصل في الغالب . كالصفة والموصوف ، والمضاف والمضاف اليه ، والموصول والصلة . ويُتّبع في ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية ؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم ومقتضى الحال .

المصادر والمراجع

(١) العربية أ ــ الكتب

ابن ابي اصيبعة : ابو العباس احمد ــ عيون الأنباء في طبقات الأطباء .
المطبعة الوهبية ، القاهرة (١٨٨٢ م) .

ابن الأثير : أبو الحسن علي بن محمد ــ اللباب في تهذيب الأنساب .
مكتبة المقدسي ، القاهرة (١٣٥٧ ﻫ) .

ابن الأنباري: ابو البركات عبد الرحمن بن محمد ــ
أ ــ اسرار العربية .
مطبعة الترقي ، دمشق (١٩٥٧ م) .
ب ــ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ط ٣) .
المكتبة التجارية ، القاهرة (١٩٥٥ م) .
ﺣ ــ لمع الأدلة في أصول النحو .
(قدم لها وعني بتحقيقها سعيد الأفغاني) .

مطبعة الجامعة السورية ، دمشق (١٩٥٧ م) .
د — نزهة الألباء في طبقات الأدباء .
(تحقيق ابراهيم السامرائي) .
مطبعة المعارف ، بغداد (١٩٥٩ م) .

ابن جنّي : ابو الفتح عثمان —
ا — الخصائص (٣ أجزاء) .
دار الكتب المصرية ، القاهرة (١٩٥٢ — ١٩٥٦ م) .
ب — سر صناعة الإعراب (ط ١) .
البابي الحلبي ، القاهرة (١٩٥٢ م) .
حـ — المنصف ، شرح لكتاب التصريف للمازني (٣ أجزاء) .
البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة (١٩٥٤ — ١٩٦٠ م) .

ابن الجوزي : ابو الفرج عبدالرحمن بن علي — صفة الصفوة
(٤ أجزاء) (ط ١) .
دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد (١٣٥٥ — ٥٦هـ) .

ابن الحاجب : ابو عمرو عثمان بن عمر — مجموعة الشافية من علمي الصرف
والخط (جزءان) (وتحوي متن شافية ابن الحاجب وعدة
شروح لها منها شرح الجاربردي ونقره كار) .
المطبعة العامرة ، استانبول (١٣١٠ — ١٣١١ هـ) .

ابن حجر العسقلاني : شهـــاب الدين أحمد بن عـــلي — تهذيب التهذيب
(١٢ جزءاً) (ط ١) .
مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر أباد الدكن (١٣٢٥ هـ) .

ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون (جزءان) .
مطبعة الكشاف ، بيروت (بدون تاريخ) .

ابن دريد : ابو بكر محمد بن الحسن ـ
ا ـ الاشتقاق (جزءان) .
الخانجي ، القاهرة (١٩٥٨ م) .
ب ـ جمهرة اللغة (٣ أجزاء + فهارس) .
مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر أباد الدكن (١٣٤٤ ـ ١٣٤٥ هـ) .

ابن رشيق : ابو علي الحسن بن علي ـ العمدة في صناعة الشعر ونقده (جزءان) (ط ١) .
مكتبة امين هندية ، مصر (١٣٤٤ هـ) .

ابن سعد : ابو عبد الله محمد بن منيع ـ كتاب الطبقات الكبير (٨ أجزاء) .
ليدن ، بريل (١٣٢١ ـ ١٨٣٨ هـ) .

ابن السِّكِّيت : ابو يوسف يعقوب بن اسحق ـ
ا ـ اصلاح المنطق .
دار المعارف ، القاهرة (١٩٤٩ م) .
ب ـ القلب والإبدال (ص ٣ ـ ٦٥ من كتاب الكنز اللغوي ، نشر اوغست هفنر) .
المطبعة الكاثوليكية . بيروت (١٩٠٣ م) .

ابن سيده : ابو الحسن علي بن اسماعيل ـ المخصص (١٧ جزءاً) .
المطبعة الكبرى الاميرية . بولاق (١٣١٦ ـ ١٣٢١ هـ) .

ابن سينا : ابو علي الحسين بن عبدالله ـ أسباب حدوث الحروف .
مطبعة المؤيد ، دمشق (١٣٣٢ هـ) .

ابن شاكر الكتبي : ابوعبدالله محمد ـ فوات الوفيات (جزءان) .
(حققه وضبطه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد) .
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة (١٩٥١ م) .

ابن العبري : ابوالفرج يوحنا غريغوريوس — تاريخ مختصر الدول .
(وقف على طبعه الأب انطون صالحاني) .
المطبعة الكاثوليكية ، بيروت (١٨٩٠ م) .

ابن عقيل : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (جزءان) .
مطبعة السعادة ؛ مصر (١٩٤٧ — ١٩٤٨ م) .

ابن فارس : أحمد —
ا — الصاحبي في فقه اللغة .
المكتبة السلفية ؛ القاهرة (١٩١٠ م) .
ب — معجم مقاييس اللغة (٦ أجزاء) .
دار احياء الكتب العربية ؛ القاهرة (١٣٦٦—١٣٧١ هـ) .

ابن قتيبة : ابو محمد عبد الله بن مسلم —
ا — أدب الكاتب .
المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة (١٣٤٦ هـ) .
ب — الشعر والشعراء (ط ٢) .
(صححه وعلق على حواشيه مصطفى السقا) . المكتبة التجارية .
القاهرة (١٩٣٢ م) .

ابن القطّاع : ابو القاسم علي بن جعفر — كتاب الأفعال (٣ أجزاء) .
مطبعة دائرة المعارف العثمانية ؛ حيدر أباد الدكن
(١٣٦٠ — ١٣٦١ هـ) .

ابن القوطية : ابوبكر محمد بن عمر — كتاب الأفعال .
(حرره اغناطيوس غويدي) .
ليدن ، بريل (١٨٩٤ م) .

ابن منظور : ابوالفضل محمد بن مكرم — لسان العرب (١٥ جزءاً) .
دار صادر ، بيروت (١٩٥٥ — ١٩٥٦ م) .

ابن النديم : ابوالفرج محمد بن اسحق — الفهرست (جزءان) .
(تحرير غوستاف فلوغل) ليبزغ (١٨٧١ — ٧٢ م) .

ابن هشام : جمال الدين ابو محمد عبدالله بن يوسف — مغني اللبيب (جزءان) .
المكتبة التجارية الكبرى ، مصر (١٣٥٦ هـ) .

ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي — شرح المفصل للزمخشري (١٠ أجزاء) .
ادارة الطباعة المنيرية ، مصر (بدون تاريخ) .

ارسطوطاليس : فن الشعر (ترجمة عبد الرحمن بدوي)
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة (١٩٥٣ م) .

الاشموني : ابوالحسن علي بن محمد — شرح الأشموني على الفية ابن مالك .
المسمى « منهج السالك الى الفية ابن مالك » (٣ أجزاء) .
(حققه محمد محيي الدين عبدالحميد) .
مكتبة النهضة المصرية ، مصر (١٩٥٥ م) .

امين : أحمد —
ا — ضحى الإسلام (٣ أجزاء) .
لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة (١٩٣٨ م) .
ب — فجر الإسلام (ط ٢) .
لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة (١٩٣٣ م) .

انيس : ابراهيم —
ا — الأصوات اللغوية .
مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، القاهرة (؟ ١٩٤ م) .
ب — اللهجات العربية .
دار الفكر العربي ، القاهرة (؟ ١٩٤ م) .
حـ — من اسرار اللغة العربية .
مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة (١٩٥١ م) .

برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية .
مطبعة السماح ، القاهرة (١٩٢٩ م) .
البغدادي : عبدالقادر بن عمر ــ خزانة الأدب (٤ أجزاء) (ط ١) .
المطبعة الميرية ، القاهرة (١٢٩٩ هـ) .
البيروني : ابوالريحان محمد بن احمد ــ في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة .
(تحقيق أدوارد ساخو) .
تربنر ، لندن (١٨٨٧ م) .
ترزي : فؤاد حنا ــ الاشتقاق .
(منشورات كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الأميركية) .
مطبعة دار الكتب ، بيروت (١٩٦٨ م) .
ثعلب : ابو العباس أحمد ــ
ا ــ فصيح ثعلب .
(نشر وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي) .
مكتبة التوحيد ، القاهرة (١٩٤٩ م) .
ب ــ مجالس ثعلب (جزءان) (ط ٢) .
دار المعارف ، القاهرة (١٩٦٠ م) .
الجرجاني : ابوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن ــ
ا ــ اسرار البلاغة (تحقيق هـ . ريتر)
مطبعة وزارة المعارف ، استانبول (١٩٥٤م) .
ب ــ دلائل الاعجاز : (وقف على طبعه وتصحيحه وعلق حواشيه السيد محمود رشيد رضا) .
مطبعة الترقي ، مصر (١٣٢٠ هـ) .
الجرجاني : الشريف علي بن محمد ــ التعريفات .
المطبعة الخيرية ، القاهرة (١٣٠٦ هـ) .

الجومرد : عبدالجبار — الأصمعي ، حياته وآثاره .
دار الكشف ، بيروت (١٩٥٥ م) .

الجوهري : ابونصر اسماعيل بن حماد — تاج اللغة وصحاح العربية (جزءان)
بولاق (١٢٨٢ هـ) .

الحدّاد : ابومحمد سماعيل بن عمرو — اللغات في القرآن (ط ١) .
(حققه ونشره صلاح الدين المنجد) .
مطبعة الرسالة ، القاهرة (بدون تاريخ) .

حمودة : عبدالوهاب — القراءات واللهجات .
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة (١٩٤٨ م) .

خـان : محمد صديق — البلغة في أصول اللغة .
مطبعة الجوائب ، القسطنطينية (١٢٩٦ هـ) .

الخفاجي : ابومحمد عبدالله بن محمد — سر الفصاحة .
(تحقيق علي فودة) .
مكتبة الخانجي ، القاهرة (١٩٣٢ م) .

خلف الأحمر : ابن حيان — مقدمة في النحو .
(تحقيق عزالدين التنوخي) .
وزارة الثقافة ، دمشق (١٩٦١ م) .

خلف‌الله : محمد ؛ وسلام : محمد زغلول — ثلاث رسائل في إعجاز القرآن
للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني .
دار المعارف ، القاهرة (١٩٥٥ ؟) .

الرازي : ابوحاتم احمد بن حمدان — كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية
العربية (جزءان) .
(ج ١ — مطابع دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٥٧ م) .

(ج ٢ – مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٥٨ م) .

الرافعي : مصطفى صادق – تاريخ أدب العرب (٣ أجزاء) (ط ٢) .
المكتبة التجارية ، القاهرة (١٩٥٤ م) .

الرزي : جرجس – الكتاب في النحو واللغة الآرامية السريانية الكلدانية وصرفها وشعرها .
المطبعة الكاثوليكية ، بيروت (١٩٥٧ م) .

الرومي : ياقوت (شهاب الدين ابوعبد الله بن عبدالله) – معجم الأدباء (٢٠ جزءاً) .
(تحقيق احمد فريد رفاعي) .
دار المأمون ، القاهرة (١٩٣٦ – ١٩٣٨ م) .

الزبيدي : ابوبكر محمد بن الحسن – طبقات النحويين واللغويين .
مطبعة سامي الخانجي ، القاهرة (١٩٥٤ م) .

الزبيدي : محب الدين ابوالفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي – تاج العروس من جواهر القاموس (١٠ أجزاء) .
المطبعة الخيرية ، مصر (١٣٠٦ – ١٣٠٧ هـ) .

الزجاجي : ابوالقاسم عبد الرحمن بن اسحق –
ا – الإيضاح في علل النحو .
مطبعة المدني ، القاهرة (١٩٥٩ م) .
ب – مجالس العلماء .
(تحقيق عبدالسلام محمد هارون) .
وزارة الإرشاد ، الكويت (١٩٦٢ م) .

الزركلي : خيرالدين – الأعلام (١٠ أجزاء) (ط ٢) .

الزمخشري : ابوالقاسم محمود بن عمر – أساس البلاغة (جزءان) .

مطبعة محمد مصطفى ، مصر (١٣٢٧ هـ) .

زيدان : جرجي —

ا — تاريخ آداب اللغة العربية (٤ أجزاء) .
مطبعة الهلال ، مصر (١٩٢٤ م) .

ب — الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية .
(مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل) .
دار الهلال ، القاهرة (بدون تاريخ) .

حـ — اللغة العربية كائن حي .
(قدم له وعلق عليه الدكتور مراد كامل) .
دار الهلال . القاهرة (بدون تاريخ) .

السامرائي : ابراهيم — دراسات في اللغة .
مطبعة العاني . بغداد (١٩٦١ م) .

السخاوي : شمس الدين محمد بن عبدالرحمن — الضوء اللامع (١٢ جزءاً) .
مكتبة المقدسي . القاهرة (١٣٥٣ — ١٣٥٥ هـ) .

السكاكي : ابويعقوب يوسف ابن ابي بكر — مفتاح العلوم .
المطبعة الميمنية ، القاهرة (١٣١٨ هـ) .

سيبويه : ابوبشر عمرو — الكتاب (جزءان) .
المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق (١٣١٦ هـ) .

السيرافي : ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان — اخبار النحويين البصريين
(نشره فريتس كرنكو) .
المطبعة الكاثوليكية ، بيروت (١٩٣٦ م) .

السيوطي : جلال الدين —

ا — الاتقان في علوم القرآن (جزءان) .

مطبعة عثمان عبد الرازق ، القاهرة (١٣٠٦ هـ) .

ب – الأشباه والنظائر (٤ أجزاء) (ط ٢) .
دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد الدكن (١٣٦٠ هـ) .

حـ – الاقتراح في علم أصول النحو (ط ٢) .
دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد الدكن (١٣٥٩ هـ) .

د – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
مطبعة السعادة ، القاهرة (١٣٢٦ هـ) .

هـ – المزهر في علوم اللغة وأنواعها (جزءان) .
(شرحه وضبطه وعلق على حواشيه محمد جاد المولى ومحمد ابو الفضل ابراهيم وعلي البجاوي) .
دار احياء الكتب العربية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

و – همع الهوامع (جزءان) .
مطبعة السعادة ، القاهرة (١٣٢٧ هـ) .

الصالح : صبحي – دراسات في فقه اللغة .
مطبعة جامعة دمشق ، دمشق (١٩٦٠ م) .

عــلي : جواد – تاريخ العرب قبل الأسلام (٨ أجزاء) .
المجمع العلمي العراقي ، بغداد (١٩٥٠ – ١٩٥٧ م) .

الفارابي : ابو نصر محمد بن محمد – شرح الفارابي لكتاب ارسطوطاليس في العبارة .
معهد الآداب الشرقية ، بيروت (١٩٦٠ م) .

الفاكهي : عفيف الدين عبدالله بن أحمد – حدود النحو .

كلكتا (١٨٤٩ م) .

الفراهيدي : الخليل بن أحمد ـ كتاب العين
(نشر الأب انستاس الكرملي) .

فليش : هنري ـ العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد .
(تعريب وتحقيق عبد الصبو شاهين) .
المطبعة الكاثوليكية ، بيروت (١٩٦٦ م) .

القرطبي : ابو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري ـ الجامع لأحكام القرآن
(ط ٢) .
مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة (١٩٣٧ م) .

القفطي : ابو الحسن علي بن يوسف ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣ أجزاء)
دار الكتب المصرية ، القاهرة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ م) .

اللغوي الحلبي : ابو الطيب عبد الواحد بن علي ـ
ا ـ كتاب الابدال (جزءان) .
(حققه وشرحه عزالدين التنوخي) .
مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق (١٩٦٠ـ١٩٦١م) .

المبرد : ابو العباس محمد بن يزيد ـ الكامل .
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة (١٣٤٧ هـ) .
د ـ مراتب النحويين .
مكتبة نهضة مصر ، القاهرة (١٩٥٥ م) .

ناصف : علي النجدي ـ
سيبويه إمام النحاة .

مطبعة البيان العربي ، القاهرة (بدون تاريخ) .

وافي : علي عبدالواحد — علم اللغة (ط ٢) .
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة (١٩٤٤ م) .

ولفنسون : اسرائيل — تاريخ اللغات السامية (ط ١) .
مطبعة الاعتماد ، القاهرة (١٩٢٩ م) .

ب — المجلات

مجلة الابحاث : السنة الرابعة عشرة (عدد آذار ١٩٦١ م) .
الجامعة الأمريكية ، بيروت .

(٢) الاجنبيــــة :

Barton, G.A. — Semitic and Hamitic Origins, Social & Religious.
Oxford University Press, 1934.

Fleisch, Henri — Traité de Philologie Arabe.
Imp. Catholique, Beyrouth, 1916.

Littman, Enno — Semitic Inscriptions (5 vols.). Leiden, 1914—49.

Sapir, Edward — Language.
Harcourt, Brace & World, Inc., New York, 1949.

Wright, William — Lectures on Comparative Grammar of the Semitic Languages.
Cambridge University Press, 1890.

. . . .

Bulletin de l'Institut Egyptien. Année 1891. Le Caire, Imprimerie Nationale, 1891.
Merx, « L'origine de la grammaire arabe », p. 13-26.

Encyclopedia Britannica (9th ed.). Chicago, London, etc., 1965.
Vol. II — Arabia.
Vol. XIII — Language.

Encyclopedia of Religion & Ethics — Charles Scribner's Sons, New York, 1920.
Vol. XI — Semitics.